



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الحاج لخضر - باتنة



كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية

شعبة التاريخ

قسم العلوم الإنسانية

التنظيم الإداري للبلديات المختلطة في الأوراس

1870م/1919م

بلدية باتنة - بلدية بريكة انموذجا

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر

تخصص: تاريخ الأوراس

إشراف الدكتور:

قريبي سليمان

إعداد الطالب:

حليسي علي

الصفة	الجامعة	الدرجة	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	بسكرة	أ.التعليم العالي	أ.د. علي أجقو
مشرفا و مقررا	باتنة	أ.محاضراً	د.سليمان قريبي
مناقشا	باتنة	أ.محاضراً	د.غيلاني السبتي

السنة الجامعية

1435 - 1436 هـ/2014-2015م

الإهداء

إلى والدي العزيزين رحمهما الله و توسلا للحصول على رضائهما

والى إخوتي وعلى رأسهم الأخ الأكبر والى جميع أفراد الأسرة

صغيرا وكبيرا و إلى روح الأستاذ والدكتور مصطفى حداد

إلى كل أرواح شهدائنا الأبرار الذين عانقته وفاتهم التراب لننعم

بالحرية وإلى أحفاد الأوراس

إلى هؤلاء جميعا أهدي هذا العمل المتواضع.

علي

الشكر والتقدير

بعد أن من الله علي بالتوفيق بإكمال هذه البحث ، لا يسعني إلا أن أتوجه إلى الله العلي التقدير بالحمد والثناء ، استاذي الدكتور المشرف " سليمان قريبي " بالشكر الجزيل على ما أولاه لي من نصائح وإرشادات وتوجيهات قيمة لفائدة هذا الموضوع ، وكذلك إلى أساتذة قسم العلوم الإنسانية، شعبة التاريخ والى كل أعضاء الإدارة وعمال المكتبة في قسنطينة وباتنة والى كل زملاء ، فجزاهم الله عنى خيرا الجزاء في الدنيا والآخرة .

مقدمة

يعتبر الكثير من الباحثين أن منطقة الأوراس منطقة معزولة عن الجزائر نتيجة للموقع الجغرافي المميز، غير أن الدراسات الحديثة كشفت عكس ذلك حيث أثبتت أن لمنطقة الأوراس دورا فعالا في مقاومة الاستعمار منذ أن وطئت أقدامه أرض الجزائر مما زاد من أهميتها الاستراتيجية والحضارية ، كل هذه الاعتبارات سمحت للأوراس أن يبرز كمنطقة محورية للتصدي للغزو الاستعماري عبر مراحلها المختلفة ومن خلال اطلاعي على بعض الدراسات التي تناولت المنطقة وضواحيها ، اثار انتباهي على وجه الخصوص تلك المراكز الاستيطانية التي أنشأتها السلطات الاستعمارية بمنطقة الأوراس، إذ كانت هذه المراكز نواة أولى لتأسيس البلديات المختلطة والبلديات كاملة الصلاحيات. وقد تحكمت في هذه الأحداث آليات التغيير الإداري ، حيث شرع في تأسيس المراكز الاستيطانية نذكر منها :

مركز بريكة ، مركز باتنة ، مركز عين التوتة ، مركز خنشلة وغيرها من المراكز ومع مرور الوقت وتسارع الأحداث في تلك الفترة التاريخية الحاسمة طرأت على منطقة الأوراس تغييرات هامة أملت لها الأحداث ولجأت السلطات الاستعمارية إلى إدخال تغييرات واستحداث قوانين ومراسيم لتغيير الوجه الإداري للجزائر ، وكان الأوراس ضمن هذه التغييرات المتسارعة ، كيف لا و المنطقة ساهمت مساهمة فعالة في رفض تواجد الاستعمار ومقاومته بثتى الوسائل رغم الإمكانيات القليلة، وهذا يعكس في الحقيقة إيمان سكان المنطقة بجذورهم الأصلية ومميزاتهم الخاصة.

ونظرا لهذه الأهمية حاولنا قدر الإمكان إزالة بعض الغموض الذي رافق العملية الاستيطانية، و التنظيم الإداري في منطقة الأوراس . كان يخدم مصالح الاستعمار بالدرجة الأولى، وقد قسمنا هذا البحث إلى ثلاث فصول، حاولنا من خلاله تسليط الضوء على مفهوم التنظيم في الجزائر كما ركزنا على إعطاء نماذج من هذا التنظيم ، ويتمثل في بلدية باتنة المختلطة وبلدية بريكة نموذجا ، ثم أبرزنا حركية السكان في هذه البلديات مشخصين في ذلك الآثار الناجمة على المنطقة الآثار السياسية و الآثار الاقتصادية و الآثار الاجتماعية.

أسباب اختيار الموضوع : ترجع اسباب اختياري لهذا الموضوع الى

- اهتماماتي الشخصية بتاريخ منطقة الاوراس

- والى كون الدراسات التي تناولت تاريخ المنطقة قليلة في ما يتعلق بالجانب الإداري

الإشكالية : تتمثل إشكالية هذا البحث في تحديد طبيعة و دور التنظيم الإداري خلال تواجد الاستعمار الفرنسي في الجزائر وأثر هذا التنظيم الإداري في حركة البلديات المختلطة وأبعادها الاستيطانية و تأثيراتها السياسية و الاقتصادية و التي يمكن عرضها من خلال التساؤلات التالية.

- ما طبيعة هذا التنظيم الإداري وما مفهومه؟ وما مدى استفادة الأهالي منه؟

إلى أي مدى كانت سياسة التنظيم الإداري للبلديات المختلفة عاملا من عوامل التحكم و تسيير الأهالي؟

- هل حققت ازدهارا سياسيا واقتصاديا و اجتماعيا ؟

- كيف كانت مساهمة الحركة الاستيطانية في الحياة السياسية والاقتصادية وهل حققت آمال الأهالي؟

- إلى أي حد يمكن القول ان سياسة التنظيم الإداري للبلديات المختلفة حققت الأغراض الاستيطانية؟

- ما هي آثارها في شتى الجوانب (السياسية-الاقتصادية-الاجتماعية)

هذه جملة من التساؤلات التي سنحاول الإجابة عنها من خلال مسار البحث **الإطار الزمني والمكاني :** تناولنا في هذه الدراسة منطقة الاوراس اثناء الفترة الاستعمارية كإطار مكاني وما تشمله جغرافيا من مدن وبلديات وقرى واعراش ،اما الإطار الزمني فيبدأ من 1870 م وهي السنة التي سقط فيها النظام الامبراطوري وقيام

الجمهورية الثالثة في فرنسا ما نتج عن ذلك من تغير للنظام في شمال الجزائر بإقامة النظام المدني، وينتهي الإطار الزمني لسنة 1919م وهي السنة التي ستكون بداية مرحلة جديدة من كفاح الشعب الجزائري الذي توجه للعمل السياسي لتحقيق اهدافه.

أهمية الموضوع: يدخل هذا البحث في مجال اهتمامنا الشخصي بتاريخ منطقة الأوراس وإلى رغبتنا في إبراز جوانب من دوره التاريخي والحضاري خاصة الجانب الإداري في الفترة الاستعمارية، إن الخوض في هذا المعترك ليس بالأمر الهين، لأن دراسة التنظيم الإداري للبلديات المختلطة في الأوراس رغم ما تحمله من عنصر التشويق بقدر ما تحتاج الدراسة فيها إلى إلمام وإحاطة بكل ماله علاقة بالتنظيم الإداري بمنطقة الأوراس ومن جهة أخرى يصعب التصرف فيها لان حوادثها محصورة في المكان والزمان وأي تعد يعتبر تجني على الحقيقة ومن ذلك حاولت الدراسة إبراز جوانب عديدة من منطقة الأوراس خاصة منها الجانب الإداري التنظيمي للبلديات المختلطة ودورها كذلك في البناء المؤسساتي للبلديات فضلا عن تأثيرها في الجوانب الاقتصادية والسياسية.

إن منطقة الأوراس وتاريخها بحاجة إلى قراءة جديدة على ضوء الأدوات والمعطيات الفكرية الحديثة وقصد إزالة الغبار على هذه المنطقة لما تمثله من عمق تاريخي وحضاري ورغم أهمية الموضوع وحيويته فان معظم الدراسات السابقة حول الاوراس حسب اطلاعنا لم تبرز الجانب الإداري لتاريخ الأوراس ولذلك ارتأيت ان تأخذ دراستي هذه عنوان التنظيم الإداري للبلديات المختلطة في الاوراس الممتدة من 1919/1870.

الصعوبات التي واجهتني : اما بالنسبة للصعوبات التي واجهتني فإنها في الحقيقة تعترض كل باحث يقدم على خوض غمار البحث ويمكن تحديد بعضها فيما يلي:

- صعوبة الحصول على المادة العلمية من مصادرها الأساسية حيث تفتقد مكاتبنا على بعض المصادر التاريخية الأصلية.

- صعوبة ضبط بعض المصادر والمراجع التي تناولت الموضوع حيث لاحظنا أن التطرق للموضوع بشكل عام وبعيد كل البعد عن الدقة .

- صعوبة تغطية الغطاء الجغرافي للأوراس فضلا عن حدوده الواسعة وعدم تمكننا من ضبط كل ما يتعلق بالمنطقة .

- قلة المراجع العربية لذا كان اعتمادي الأساسي على المصادر الفرنسية مثل : أعمال شارل روبير اجيرون وغيرها من المصادر الأساسية التي تتناول الموضوع بكيفية عامة كما لا يفوتنا أن نذكر بعض الصعوبات حيث تمثلت في عدم وصولنا إلى الوثائق الأرشيفية سواء في باتنة أو قسنطينة ولعل الأسباب تكمن في عدم المشرفين على الأرشيف حيث تقدم وثائق غير منظمة.

مناهج البحث : اعتمدت في بحثي هذا على :

المنهج التاريخي الوصفي كمنهج أساسي للموضوع .

المنهج المقارن للمقارنة بين المصادر واستخلاص النتائج عبر ذلك بآراء واستنتاجات المؤرخين المعارضين .

عرض المصادر والمراجع

ولدراسة هذا الموضوع لا بد من الاطلاع على جملة من المصادر والمراجع كان أهمها : - المصادر الأساسية المتمثلة في الأرشيف رغم صعوبة الحصول عليها إلا أننا تحصلنا على مجموعة من المصادر والوثائق التي تناولت البلديات المختلطة للأوراس :

Alquier,notice concernat les communes mixtes des appartements1-
de Constantine (Biskra , Batna , Barika , Ain El- Ksar , Khenchela ,
Arris).

Renseignement divers concernt la justice propriété indigène 2-
(organisation de la commune mixte de Batna
l'administrateur le 19 septembre) .

Notice présentant la Situation actuelle des sections de la 3-
commune de kenchela (l'administrateur 1880) .

Loi municipale , Commentaire de la loi Du 05 avril 1884 .4-

Recueil officiel des actes de la préfecture de Constantine année 5-
1903 N° 01 . 31 JANVIER

ANDRE Nouschi, enquête sur le niveau de vie Rurale, 6-
Constantine de la conquête jusqu'a 1919 .

نادرة هي المصادر العربية التي تتناول التنظيم الإداري للبلديات المختلطة في
الجزائر بصفة عامة وفي الأوراس بصفة خاصة لذلك اعتمدنا على المصادر والمراجع
باللغة الفرنسية .

1-Charle Robert Ageron, les Algériens Musulmans et la France
(1871-1919) .

2-Paul Violette, impôts directs en Algérie, Constantine 1879 .

3-Abdelhamid Zouzou , L'Aurés Au Temps De La France Coloniale,
Evolution Politique, Economique et social, 1830 ,1939 T1-T2.

4-Djamal kharchi colonisation et politique D'assimilation en Algérie, (1830-1962) .

إضافة إلى مصادر ومراجع لا تقل أهمية عن التي ذكرت تم الاطلاع عليها حيث استغلت حسب ما تحتويه من معلومات وعلاقتها بموضوعنا.

عرض خطة البحث :

على ضوء المادة العلمية المنتقاة من المصادر والمراجع تمكنا من دراسة الموضوع ولم شمله في ثلاثة فصول اضافة الى الفصل التمهيدي ، حيث تطرقت في الفصل التمهيدي الى التعريف بمنطقة الأوراس جغرافيا و سياسية الاستيطان بمنطقة الأوراس اما في الفصل الأول فتناولت التنظيم الإداري للبلديات المختلطة في الجزائر وذلك بتوضيح مفهوم البلدي ثم التنظيم الإداري للبلديات المختلطة في الجزائر ثم ابراز اشكال التنظيم الإداري ودور التشريعات والقوانين التنظيمية للبلديات وتسييرها .

اما في الفصل الثاني فقد تناولت التنظيم الإداري للبلديات المختلطة في الأوراس وذلك بمحاولة ابراز نمط الإدارة الفرنسية في الأوراس ثم التنظيم الإداري للبلديات المختلطة في الأوراس وعرض بعض النماذج من البلديات المختلطة : (بلدية باتنة المختلطة – بلدية بريكة المختلطة) .

اما في الفصل الثالث : فقد استعرضت انعكاسات التنظيم الإداري على منطقة الأوراس حيث حاولت توضيح حركية سكان بلديات الأوراس و أثرها على المنطقة ثم انعكاسات التنظيم الإداري على منطقة الأوراس (السياسة الاقتصادية- الاجتماعية) وختمت بحثي بمجموعة من الاستنتاجات التي توصلت اليها من خلال دراستي هذه.

الفصل التمهيدي :

التعريف بمنطقة الأوراس:

❖ **جغرافيا**

❖ **سياسة الاستيطان بمنطقة الأوراس**

الفصل التمهيدي : التعريف بمنطقة الأوراس

1- التسمية والمجال الجغرافي :

أ/ التسمية :

إن لفظة الأوراس تعود إلى القرن السادس ميلادي ، فقد ذكرها البكري والإدريسي ثم ياقوت الحموي و بن خلدون بهذا الاسم " أوراس " وعن هذه اللفظة طرحت فرضيتان الأولى لصاحبها لوتورنو LETORUANEUX والتي تذهب إلى الاعتقاد أن أصل هذه الكلمة مشتقة من كلمة¹ أرزونة ARZOUNA والتي تعني شجرة الأرز التي كانت تغطي جبال المنطقة في القديم ، ومازال هذا النوع من الأشجار يتواجد في المنطقة استمدت دلالتها من اللون الأشقر أو الأصهب ، ويوجد إلى يومنا هذا ، والثانية لصاحبها جورج مالي Georg Maly ، ان لكلمة أوراس هذه معنى معروف ، ولعل أن أصلها يعود إلى كلمة بربرية لها معناها لدى قدماء البربر ، كما أطلقت هذه التسمية على رأس قمة مرتفعة رأس اسردون التي تقع جنوب غرب خنشلة².

ب/المجال الجغرافي :

إن المجال الجغرافي لموضوع دراستنا "الأوراس" يمكن تحديده كما يلي : يقع في الجهة الشرقية للجزائر ضمن " إقليم الهضاب العليا " ويمتد من جبال بوطالب و الحضنة الشرقية غربا ، ، وتبسة شرقا ، ومن مدوكال قرب³ مدينة بريكة جنوبا إلى منطقة أولاد سلام شمالا ، و الأوراس عبارة عن كتلة جبلية ذات تضاريس مختلفة ومتنوعة ومعقدة إذ تمثل همزة وصل بين الأطلس التلي والصحراوي طبيعتها صحراوية وصعبة الاختراق ، وتطلق كلمة أوراس أحيانا على المنطقة المحصورة بين باتنة و خنشلة شمالا، وزربية الواد وبسكرة جنوبا ، حيث تكون شكلا رباعيا بطول 100 كلم للضلع الواحد⁴.

2-التضاريس والسكان :

أ/التضاريس :

¹ عبد الرحمان الجبالي ، شخصيات لامعة من الأوراس ، مجلة الأصالة ، عدد 60 * 61 ص 104 .
² Abdelhamid Zouzou , L'Aurès Au Temps De La France Coloniale Evolution Politique , Economique Et Sociale (1830-1939) Tome 1 Pp 17 , 18 – Bouzareah , Alger .

³ يحي بوعزيز ، مجلة الثقافة ، عدد 80 مارس 1984 ص 160 .

⁴ حداد مصطفى ، ثورة الأوراس في 1916 (شهادة الدراسات المعمقة) ، جامعة الجزائر ، كلية الآداب ، 1974 ، ص ص 04-08

-الجبال : تعد الكتلة الجبلية الأوراسية امتدادا طبيعيا من حيث التكوين الجيولوجي لسلسلة الأطلس الصحراوي (القصور، العمور، أولاد نايل، الحضنة ، الأوراس النمامشة)، حيث تعرضت هذه الكتلة إلى حركتين التوائيتين إحداها في بداية الزمن الجيولوجي الثالث والثانية في نهايته، لذلك ظلت شديدة الارتفاع، ومعقدة وصعبة الاختراق، تمتاز بقممها الشاهقة والاخضرار الدائم، وتمتد من جبال الحضنة غربا إلى جبال النمامشة شرقا ومن السهول العليا شمالا إلى الصحراء جنوبا وهي قسمان⁵:

جبال الأوراس الشرقي :

أهمها جبل شيليا الذي يبلغ ارتفاع قمته 2328 م وهي أعلى قمة في منطقة الأوراس يليه جبل المحمل 2321 م ، ثم جبل ايش علي 1809 م ، وجبل ملالو 1780 م ، و جبل بوعريف 1741 م ، ثم جبل تافرننت 1403 م بالإضافة إلى الجبل الأزرق ، وتطل كل هذه الجبال على مدينة تيمقاد الرومانية شمالا ومدينة بسكرة وخنقة سيدي ناجي جنوبا .⁶

جبال الأوراس الغربي :

تتشكل من جبال الرفاعة 2170 م، الشلعلع 2100 م، ثم أولاد سلطان 1393 م، بالإضافة إلى جبال أخرى مثل : متليلي، أولاد سلام، أولاد علي، و بوطالب وكلها تنتمي إلى مرتفعات بلزمة ، وتكسو هذه الجبال غابات كثيفة منها أشجار الصنوبر والعرعار والأرز والبلوط ونبات الشيح والحلفاء والديس .

وتشتهر كذلك هذه الجبال بتربية الحيوانات وزراعة الحبوب في منحدراتها، وإلى الجنوب تنتشر واحات النخيل في عدة مناطق مثل:(مشونش، لأربع ، زريبة الواد ، خنقة سيدي ناجي، القنطرة، وسيدي عقبة، بسكرة، وطولقة وأولاد جلال) .⁷

3-السهول والمنخفضات :

تمتد في الجهة الغربية من الأوراس مجموعة من السهول أهمها سهل بلزمة وزانة ومنخفض وادي الشعير وهي أخصب الأراضي الزراعية و أكثرها مردودية في زراعة

⁵ Abdelhamid Zouzou , op.cit. , pp 20-21-29

⁶ Moustafa Haddad , Origine De Resistance Algérienne Dans Les Aurès , Balzema , Sud De Constantine Revue Historique Numéro Spéciale , P 25 , 1984 , Alger.

⁷ عبد الحميد زوزو ، ثورة الأوراس ، 1879 ، المؤسسة الوطنية ، شارع زيغود يوسف ، الجزائر 1986 ، ص ص 18-19

الحبوب وتربية الحيوانات والمواشي ثم سهل نقاوس إذ قام الاستعمار بالاستيلاء عليها نظرا لأهميتها.⁸

حيث بنى فيها مراكزه الاستيطانية بعد أن طرد سكانها الأصليين إلى الجبال، مثل كورناي (مروانة) وبيرنال (واد الماء) وباستور (سريانه) و نقاوس وبومقر، أما في الجنوب يمتد سهل لوطاية وسهل لقصور شمال القنطرة وسهل عين التوتة، وفي داخل كتلة الأوراس الشرقية نجد سهول وأحواض ومنخفضات وخوانق مثل: سهل لمدينة "إشمول" وسهل خنشلة، ومن المنخفضات نجد منخفض غوفي السحيق، ومنخفض القنطرة، وواد عبدي، والوادي الأبيض، وشعبة أولاد سليمان وخنقه سيدي ناجي الواقعة على حافة الأوراس الجنوبية .

4-المناخ :

يتميز مناخ منطقة الأوراس بالتباين بين الشمال والجنوب ، ففي الشمال يسود المناخ الشبه الجاف القاري الذي يتميز بالحرارة صيفا ، والبرودة شتاء ، يتلقى كمية من الأمطار تتراوح بين 200 إلى 600 ملم سنويا .⁹

أما الجنوب فيسود المناخ الصحراوي الذي يتميز بالحرارة والجفاف ولا تزيد كمية التساقط عن 200 ملم ، وتنتشر أشجار السنديان وغابات الأرز على الهوامش الشمالية لكتلة الأوراس في حين أن المنحدرات الجنوبية ذات غطاء نباتي قليل إذ يتمثل في غابات الصنوبر الجبلي وأشجار العرعار ونبات الحلفة .¹⁰

5-الأودية :

تجري في منطقة الأوراس مجموعة من الأودية تنبع من جبال الأوراس وتصب في معظمها جنوبا أهمها :

الوادي الأبيض، ووادي عبدي، و وادي لقصر، وادي العرب، ووادي القنطرة ، ثم وادي بلزمة ووادي بريكة .¹¹

6-السكان :

⁸ عمار هلال ، مجلة الثقافة ، عدد 84 نوفمبر 1984 ص ص 125 .

⁹ حلمي عبد القادر ، جغرافية الجزائر ، ط2 ، دمشق 1968 ص 52 .

¹⁰ المرجع نفسه ، ص 52 .

¹¹ Abdelhamid Zouzou Op.cit pp 63 , 64

لقد عرف سكان الأوراس بتسميات عديدة منذ القديم ، فقد سماهم الإغريق بالليبيين، وسماهم الرومان بالماصيل، والمازيسيل، ثم اسم المور، وعرفوا عند البيزنطيين بالبرابرة، أما العرب فسموهم بالأمازيغ والبربر ابتداء من القرن الخامس ميلادي، أما في الوقت الراهن فيعرفون باسم الشاوية، ومن القبائل والأعراش التي تسكن بمنطقة الأوراس أولاد رشاش، النمامشة، بني ملول، أولاد سليمان، السراحنة، وأولاد غسيرة، بنو أوجانة، العمامرة، أولاد داوود، وهذا في الأوراس الشرقي أما في الأوراس الغربي فتسكنه قبائل أولاد بوعون، أولاد سلطان، أولاد فاطمة، أولاد موسى، حيدوسة، أولاد سلام .¹²

سياسة الاستيطان بمنطقة الأوراس :

لقد زاد نشاط الحركة الاستيطانية في الجزائر منذ 1870 م وبذلت جهودا معتبرة من اجل تنشيط هذه الحركة، إذ تزايدت بكيفية سريعة منذ سنة 1881 م واقتربت بحاكمين هما الأميرال كايون والجنرال شانزي حيث نشطا الحركة الاستيطانية وأعطاهما نفسا جديدا وتمت عملية توزيع المعمرين القادمين من الأناضول واللورين بمنطقة القبائل والهضاب العليا بمنطقة سطيف و قسنطينة وكان أغلب هؤلاء المعمرين عمال ومزارعين وجدوا صعوبة في التأقلم مع الوضعية الجديدة وبقي حوالي 5000 في الجزائر العاصمة وبالتوازي مع عملية الاستقدام نشطت حركة استحداث المراكز الاستيطانية من أجل اسكان هؤلاء المعمرين إلا أنه بعد سنة 1881 م وإلى غاية 1902 م بدأ الاستيطان الرسمي يتراجع نوعا ما ، إلا أن مسألة الاستيطان احتلت صدارة المناقشات اليومية خاصة . حيث تمت عملية تسريع مشروع الاستيطان في الجزائر، والغرض من ذلك تعويض المؤسسات المتواجدة بالجزائر وعلى رأسها المؤسسات التركية وذلك لكسب الشرعية وقد شهدت مسألة الجزائر نقاشا سياسيا حادا اذ انتهت المناقشات في نهاية المطاف على التركيز السياسة الاستيطانية وذلك باعتماد اختيار نطاق المستوطنات .¹³

وكانت منطقة الأوراس كغيرها من مناطق الجزائر ارتكزت فيها حركة الاستيطان على سياسة الاجتياح وذلك بتوسيع عملية الاحتلال وقد أخذ عدد المستوطنين يتطور في أواخر سنة 1847 م إذ وزعت عليهم قطع أرضية بعضها مخصص للبناء والبعض الآخر مخصص للزراعة ، وبداية الاستيطان البشري الأوروبي في نواحي باتنة يعود أساسا إلى سنة 1847 م وذلك بمجيء جالية أوروبية تكونت حينئذ من 266 فرد منهم 108 رجال و40 امرأة و18 طفلا بالقرب من المخيم العسكري وتسارعت

¹² Monographie De L'aires Par Let De La Pratique Du 3° Zouaves, pp 43-285

¹³ Enfantin , Colonisation De L'Algérie , Membre De La Commission Scientifique D'Algérie , Page 4 ,5

وتيرة الاستيطان ففي سنة 1851 م أصبحت جل المؤسسات الأوروبية مستثمرات زراعية خاصة متركزة في ضواحي باتنة منها .¹⁴

مزرعة ارنو (Arnaud) على بعد 10 كلم من باتنة مساحتها 89 هكتار مخصصة لإنتاج المزروعات الصناعية لزراعة التبغ إلى جانب زراعة الكروم، أشجار التوت، والأشجار المثمرة .

وفي تحامات مزرعة مساحتها 50 هكتار، كما ظهرت مزرعة بريس (Perese) قرب باتنة، و قررت الإدارة الاستعمارية تطوير الاستيطان البشري حيث وضعت مخطط لبناء قرى جديدة على مشارف غابة الأرز بمنطقة تحامات وعين ياقوت، كما شجعت زعماء الأهالي على الاستقرار موازاة مع استقرار الأوروبيين قصد تأمين الطرق و إمداد المستوطنين بما يحتاجونه فتحوّلت مهمة القيادة من مهمة الاستقرار إلى مهمة جذب الأهالي نحو المراكز الاستيطانية وكان الهدف الأساسي من تشييد هذه المشاريع الاستيطانية وعلى رأسها المراكز ربط المستعمرات ببعضها البعض وتأمينها، حيث ذهبت السلطات الاستيطانية الى بناء الأبراج ضمانا لأمن للمستوطنين وربط التل بالمناطق الصحراوية .¹⁵

نزع الأراضي :

ولم تقف فرنسا عند هذا الحد بل بدأت ابتداء من سنة 1852 م في فرض قانون الغاب حيث تعرضت جل القبائل للطرْد والاستيلاء على أراضيها فكانت أول القبائل التي تعرضت لمصادرة الأراضي قبيلة أولاد شليح حيث انتزعت منها 2959 هكتار في المرحلة الأولى وفي المرحلة الثانية سنة 1857 م انتزعت منها مساحة قدرت بـ 2248 هكتار وهي من أجود الأراضي في وادي بويلف وواد قزديين وقد ابتدعت السلطات الاستيطانية فكرة توسيع مدينة باتنة ، كما تعرضت قبائل و أعراش أخرى لنفس العملية منها عرش لحركاته 1857/1854 م وتم مصادرة مساحة قدرت بـ 2229 هكتار مما يعكس السياسة المجحفة تجاه هذه الأعراش والقبائل وتكون قبيلة أولاد شليح قد فقدت معظم أراضيها ولم تعوض سوى بـ 365 هكتار و 90 آر و 64 س كتعويض لها في منطقة باتنة مقسمة إلى قسمين جزء مخصص للزراعة وجزء للرعي .

¹⁴ Abdelhamid Zouzou Op.Cit pp 45.46

¹⁵ Abdelhamid Zouzou Op.Cit , pp 66-80

مما اضطر بعض القبائل مثل أولاد إسماعيل وأولاد خلوف، و أولاد إبراهيم للهجرة وتوالت سياسة نزع الأراضي في كامل أنحاء منطقة الأوراس¹⁶ حيث رافقتها تأسيس المراكز الاستيطانية .

المراكز الاستيطانية في الأوراس:

على اثر تطبيق سياسة نزع الأراضي تمت عملية تأسيس واستحداث المراكز الاستيطانية إذ بررت عبر كافة المناطق الحيوية للأوراس وتحولت معظمها فيما بعد إلى بلديات كاملة الصلاحيات وبلديات مختلطة وهنا طبقا للظروف المتهيئة لها ويمكن ذكر المراكز بكيفية مختصرة مما يعكس أهميتها الاستيطانية من قبل القوى الكولونيالية .

ولكي نتمكن من إظهار أدوارها علينا تتبع تطورها إذ يتجلى في النواة الأولى المتعلقة بتنظيم المؤسسات الإدارية حيث تساهم في تسيير دواليب الإدارة وتمكين المستوطن من التحكم فيها ومسايرة التطورات التي تطرأ على كافة الأصعدة خاصة منها ما يخدم السلطة الاستيطانية .

وقد استحدثت العديد من المراكز في منطقة الأوراس منها : مركز عين التوتة (ماكمهون) * في سنة 1872 م والذي يتربع على مساحة تقدر بـ 922 هكتار. مقسمة إلى 20 قطعة فلاحية و 24 ساكن و ما تبقى منها فإنها قسمت إلى قسمين قسم خاص بالصناعة ، والقسم الثاني مخصص لأغراض تجارية.

مركز خنشلة : يقع على ارتفاع 1300 م من سطح البحر وقد تمت عملية مصادرة الأراضي التي قدرت بـ 600 هكتار، وقد استفاد المعمرون من الأراضي الزراعية وتزايد عدد المستفيدين بكيفية متسارعة إذ خدمهم القرار الإمبراطوري

(Senatus Consulte) * سنة 1863 للحصول على أجود الأراضي .

كما عرفت منطقة الأوراس استحداث مراكز أخرى وفق ما تمليه الظروف ومتى شاءت السلطات الاستيطانية إنشاء ذلك، والجدول التالي يبين بوضوح تاريخ استحداث

¹⁶ الأستاذ أشرف مصطفى ، الجزائر الأمة والمجتمع ، ترجمة الدكتور حنفي بن عيسى ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1983 ، ص ص 13-

16

* ماكمهون (Mac mahoun) ، ولد في سيلي sully ، 13 جوان 1808 م ، شارك في حملة ضد الجزائر عام 1830م كما شارك في حملة على قسنطينة ، وجرح أثناء الحملة كما شارك في حملة على الزيبان -بسكرة- 1844/1853 ، توفي 1893م .

هذه المراكز الاستيطانية التي تحولت فيما بعد إلى بلديات كاملة الصلاحيات وبلديات مختلطة.¹⁷

جدول لأهم المراكز الاستيطانية في الأوراس¹⁸

سنة التأسيس	المناطق	المراكز الاستيطانية
1862	فسديس	مركز فسديس
1862	لامبريدي	لامبريدي
1872	عين التوتة	عين التوتة
1874	خنشلة	خنشلة
1884	عين سخونة	عين سخونة
1862	عين ياقوت	عين ياقوت
1912	المعذر	المعذر
1921	فم الطوب	فم الطوب
1883	سيدي معنصر	سيدي معنصر
1899	سريانة	مركز سريانة
1900	واد الماء	واد الماء
1886	مروانة	مركز مروانة
1881	عين فكرون	مركز عين فكرون
	عين كرشة	مركز عين كرشة

¹⁷ SITUATION ALSACIENS LORANS EN ALGERIE RAPPORT DE MR. GUYNEMER (ANCIEN PRIVER SAVERNE) , PARIS 1873 , p 70

* سينا تيس كونسيلت (Senatus Consulte) : يعتبر أحد البدائع في تاريخ التشريع العقاري المطبق من طرف الإدارة في الجزائر ، وسبق هذا القرار المشيخي رسالة مشهورة في 06 فيفري 1863 من الإمبراطور إلى المارشال (Pélissier) محافظ عام آنذاك ، والقرار المشيخي المؤرخ في 12 افريل 1863 م ماهو إلا تنفيذا لأفكار الإمبراطور الموجودة في الرسالة .

¹⁸ MR. MONTROY LUIS PIERRE , LES CENTRES DE COLONISATIONS (1870/1900) , REVUE CIRTA HISTORIQUE ET SOCIOLOGIQUE N :° 5 pp 32 , 34 1981 , Constantine .

الفصل الأول :

التنظيم الإداري للبلديات المختلطة في الجزائر

- ❖ لمحة حول الإدارة الفرنسية
- ❖ مفهوم البلدية
- ❖ التنظيم الإداري للبلديات المختلطة في الجزائر
- ❖ أشكال التنظيم الإداري
- ❖ دور التشريعات والقوانين في تنظيم البلديات و
تسييرها

الفصل الأول: التنظيم الإداري للبلديات المختلطة في الجزائر .

لمحة حول الإدارة الفرنسية :

الإدارة في المرحلة الأولى من العهد الفرنسي(1830/1847) :

في أواخر القرن السابع عشر استقلت الجزائر على الدولة العثمانية ، ولكن فرنسا لم تتركها تنعم بهذا الاستقلال وتذرعت بأسباب واهية لغزوها في سنة 1830م بحجة توجيه الإهانة للقنصل الفرنسي ، وكانت الإدارة الفرنسية مع بداية الاستعمار الفرنسي متسمة بالسمة العسكرية ذات النوعية المركزية الشديدة التي تمثلت في قبضة السلطات العسكرية على الأجهزة الإدارية وتوجيه هذه الأجهزة في المسارات التي تخدم الفرنسيين وأعاونهم من المستوطنين الأوروبيين على حساب الأهالي من أصحاب البلاد الشرعيين .

ويمكن تقسيم المراحل التي مرت بها الإدارة الجزائرية في عهد الاحتلال الفرنسي إلى ثلاث مراحل أساسية وهي:¹

المرحلة الأولى (1830 - 1847)

المرحلة الثانية (1847 - 1947)

المرحلة الثالثة (1947 - 1962)

وسنستعرض أهم البرامج الرئيسية لهذه المراحل المتعاقبة التي تصور كل منها انعكاسات التأثيرات السياسية و الإيديولوجية الفرنسية على الإدارة الجزائرية وذلك على النحو التالي :

¹. خميس السيد إسماعيل ، الإدارة العامة والتنظيم الإداري في الجمهورية الجزائرية دراسة نظرية تطبيقية ، ط1 ، الجزائر، 1975 ، ص

المرحلة الأولى :

تميزت بصدور مرسوم 1834م الذي أوجد تنظيماً إدارياً يتسم بالمركزية الشديدة ، وفي ظل هذا المرسوم انشأ منصب الحاكم العام (التابع لوزارة الحرب الفرنسية) وعلى اثر ذلك قسمت البلاد إلى ثلاثة أقاليم إدارية ينقسم كل إقليم منها إلى قسمين أحدهما يقيم فيه الأجانب من الأوروبيين ويعرف بالقسم المدني والآخر يقيم فيه العرب ويعرف بالقسم العربي ويخضع في إدارته لسلطات الاحتلال الفرنسي ، وانصرف اهتمام السلطات إلى إرهاب الأهالي بالضرائب وتسخيرهم للإنتاج المواد اللازمة لجيش الاحتلال ودعم المجهود الحربي ، دون اهتمام بشؤونهم الإدارية ، فلم تعلن السلطات بإقامة المرافق العامة اللازمة لتقديم الأعمال والخدمات لرفاهية الأهالي الجزائريين ، وقد أدت هذه المعاملة إلى غضب الأهالي وثورتهم التي اشتعلت منذ سنة 1848م ضد الإدارة الفرنسية .

ونتيجة لذلك بدأت السلطات تعيد النظر في التنظيم القائم ، فأصدرت في سنة 1868م مرسومين يقضيان بتحويل الأقسام المدنية إلى محافظات أو عمالات على نمط المحافظات الفرنسية كما أصبحت الأجهزة الإدارية تابعة مباشرة للوزارات الفرنسية المختلطة بعد أن كانت تابعة لوزارة الدفاع الفرنسية¹.

ولم يقف الحال عند هذا الحد بل ظهرت اتجاهات قوية لدى السياسة الفرنسية تتجه نحو إدماج الجزائر و إلحاقها بفرنسا والقضاء كلية على شخصيتها ونتيجة لذلك ألغي منصب الحاكم العام وأنشأت في فرنسا وزارة تعرف بوزارة المستعمرات وكان لذلك الوضع أثره السيئ على الجزائريين، مما أدى إلى اشتداد المقاومة الشعبية ضد نظم الحكم والإدارة الفرنسية وخشيت فرنسا من تصاعد هذه الحركة فعمدت إلى امتصاصها باتخاذ عدة إجراءات إدارية للتخفيف من شدة الضغوط المختلفة على الأهالي وتتمثل أهم هذه الإجراءات فيما يلي :

¹ المرجع نفسه، ص ص 40-43

أولاً- تحديد الأراضي المخصصة لاستغلال المعمرين الفرنسيين (أي كبار الملاك والأجانب).

ثانياً- منح حق العمل بفرنسا للجزائريين .

ثالثاً- تشكيل مجلس نيابي مختلط يمثل فيه الجزائريين بنسبة ربع عدد الأعضاء تقريباً.

وكانت هذه الإصلاحات الإدارية بمثابة جرعة مسكنة لم يستمر مفعولها إلا لفترة مؤقتة ما لبثت أن انتهت ، وظهرت المقاومة الشعبية من جديد ، فعمدت فرنسا للقضاء عليها من خلال إخضاع الإدارة الجزائرية للقوانين والسلطات الفرنسية مباشرة ، ولكن لم يدم هذا الوضع طويلاً ولم يحقق النجاح المرتقب ، فعادت فرنسا إلى إنشاء منصب الحاكم العام من جديد و عهد إليه بالإشراف على كافة الشؤون الإدارية والهيمنة على جميع المرافق العامة ، بما في ذلك ما يتعلق بالمحافظات (محافظات الجزائر – قسنطينة – وهران) .

ولكن المقاومة ضلت تلاحق القوات الفرنسية التي عمدت في هذه المرة إلى منح الجزائر بعض الامتيازات من خلال السلطات الممنوحة للحاكم العام ، ومنح البلاد بعض مظاهر الاستقلال الإداري والمالي ومن أهم معالم ذلك أن أصبح للإدارة الجزائرية ميزانية خاصة تصدر بمرسوم من طرف رئيس الدولة الفرنسية كما تناول التنظيم الجديد إنشاء أجهزة استشارية تساهم في إبداء الرأي والمشورة للحاكم العام¹.

وبالرغم من هذه الإصلاحات بقيت كفة الإدارة الفرنسية راجحة تجاه حماية مصالح فرنسا والمستوطنين الفرنسيين والأوروبيين مما أدى إلى أيقاظ شعور الأهالي من جديد وانتهى هذا الوضع ببداية مرحلة جديدة من مراحل الإدارة الفرنسية .

ففي هذه المرحلة الجديدة حاولت فرنسا امتصاص غضب الأهالي حيث اعتمدت على إصدار إجراءات مؤقتة في 1947م تمثلت في مرسوم جديد للتنظيم الإداري للبلاد

¹ المرجع نفسه، ص ص 45-46

وأوضحت بها اختصاصات كل من الحاكم والمجلس الجزائري كما تناولت تنظيم الوحدات المحلية حيث تتجلى فيما يلي :

1/ اختصاصات الحاكم العام :

استمر الحاكم العام في ظل هذه المراسيم صاحب السلطة العليا في الشؤون المدنية والإدارية ، ومنح بعض الاختصاصات القانونية ، فهو الذي يملك حق إصدار اللوائح و المراسيم التنفيذية للقائمين ، كما يملك الموافقة على قرارات المجلس الجزائري ، وله حق الأمر بتنفيذها ، كما يختص بترتيب المصالح العامة وتنظيمها باستثناء مرفق القضاء والتعليم وذلك نظرا لتبعيتها مباشرة لوزارة العدل ، ووزارة التربية في فرنسا كما فوض الحاكم العام سلطات " الضبط الإداري " فكان له الحق في إصدار اللوائح المتعلقة بالمحافظة على " النظام العام " أي كل ما يتعلق بالمحافظة على الأمن العام والصحة العامة ، والسكينة العامة ، في البلاد واتخاذ كافة الإجراءات التي تحول دون وقوع جرائم كما منح سلطات " الضبط القضائي " الذي تبيح له تعقب المجرمين وسهولة القبض عليهم¹.

وقد استغل الحاكم العام هذه السلطات للمحافظة على أمن الجيش الفرنسي والمواطنين الفرنسيين و الأجانب بدرجة تفوق اهتمامه بأمن الجزائريين أنفسهم ، وأصبح للحاكم العام مجلس استشاري يتكون من أعضاء الخبراء المتخصصين في شتى الأمور الفنية والإدارية .

2/ اختصاصات المجلس الجزائري :

من أهم خصائص التنظيم الجديد في ظل مرسوم 1947م تشكيل مجلس منتخب متكون من حوالي 120 عضو نصفهم من الجزائريين والباقي من الفرنسيين والمستوطنين الأوروبيين ، وأصبحت لهذا المجلس بعض الصلاحيات المتعلقة بإصدار

¹-Charle Robert . Ageron / Les algériens Musulmans et la France 1871-1919 , t1 et t2 , (paris) , presses universitaire , 1968 , pp 170-173

بعض اللوائح الإدارية والمالية ، مما جعل الخلاف يظهر حول طبيعة أعمال هذا المجلس سواء كانت من طبيعة إدارية أو من طبيعة تشريعية ، واتجه الرأي الراجح إلى اعتبار أعمال هذا المجلس من طبيعة إدارية ولذلك أجاز الطعن لقراراته أمام القضاء الفرنسي اما المرحلة الثالثة فقد اتسمت بصدور لائحة والتي أشارت أن الوحدات المحلية بإقليم الجزائر تتمثل في البلديات والمحافظات وكان يفهم من ذلك إلغاء الأجهزة المحلية الأخرى¹ ، ولكن الذي حدث هو إهمال القيمة الحقيقية لمضمون تلك اللائحة فلم تلغ البلديات المختلطة ، كما لم تلغ الأجهزة المحلية الخاصة بالأقاليم الجنوبية ، واستمر التنظيم الإداري حتى سنة 1954م قائما على أساس تقسيم البلاد إلى ثلاث محافظات تتمثل في :

الجزائر العاصمة ، قسنطينة ، وهران ، واستندت إدارة كل محافظة إلى المحافظ ومجلس المحافظة ومن بين أعضائه عدد من الجزائريين كانوا اقل من النصف قبل اندلاع الثورة الجزائرية .

ثم ارتفع إلى النصف اثر قيام هذه الثورة مباشرة ، كما قسمت البلاد إلى البلديات منها ما يعرف بالبلديات " ذات التصرف العام " وهي التي قامت بالمناطق التي يسكنها عدد كبير من الأوروبيين وتخضع لأحكام القانون الصادر في الخامس من أفريل سنة 1884م والذي عنى بمصالح هذه الفئة عناية كبيرة .

وأسندت الإدارة إلى رؤساء معينون ومجالس استشارية منتخبة من السكان المحليين ، وكانت نسبة الجزائريين بها لا تزيد عن خمس عدد الأعضاء ، ولم يقف الوضع عند هذا الحد ، بل كان تمثيل هذه الفئة الضئيلة محل نزاع دائم من جانب السكان الأوروبيين

والى جانب هذه البلديات ذات التصرف العام وجدت البلديات المختلطة التي تشترك في أدائها بعض الجزائريين والفرنسيين وقد كان على رأس كل بلدية منها موظف من الإدارة الفرنسية يدير شؤونها ويعرف باسم متصرف المدنية يساعده أعوان

¹ C .R/ Ageron_Op.cit , p 201

إداريون يعرفون " بالقياد " من الجزائريين الذين يخضعون للإدارة الفرنسية ويعمل المتصرف بمساعدة لجنة بلدية مكونة من أعضاء أوروبيين منتخبين أما في فيما يخص المناطق الجنوبية فقد ظلت خاضعة للحاكم العام وللسلطات العسكرية التي تولت مهمة الإدارة الفعلية لهذه المناطق ، واهم ما يلاحظ أن هذه الفترة قد تميزت بحدة الثورة على نظام الحكم والإدارة الفرنسية مما أدى إلى إدخال بعض التعديلات على التنظيم الخاص بالإدارة.¹

الإدارة العسكرية :

بعد مرحلة الغموض التي رافقت السنوات الأولى من الاحتلال اجتهد العسكر على أن يبقوا أوفياء للسير القديم والمتمثل في إبقاء المؤسسات الموجودة على حالها وعدم التعرض للتغيير مالا يمكن استبداله ، حيث تم الاحتلال الفرنسي ووجد الجزائر منذ 1830-1840 سادتها ثلاثة أنواع من النظم الإدارية والاجتماعية يتطابق مع النظام الفرنسي بشكل مباشر .

ففي الأراضي التي كانت خاضعة للسيطرة التركية حيث اكتفت فرنسا بإتباع السياسة السابقة المتبعة من قبل الأتراك وبعد نهاية الصراع مع الأمير عبد القادر توجهت فرنسا لتشديد نطاق المراقبة على القبائل ، مما جعل القياد المعنيون يفقدون قسما كبيرا من حرية التصرف إضافة إلى ضعف القياد إذ اعتبروا رجال حرب من الدرجة الأولى ، ومكلفون بتعبئة الفرق وقيادة القوم ، في عهد الإمبراطورية الثانية . أما المناطق الأقل خضوعا للسيطرة التركية كان يسود فيه النظام الإقطاعي حيث إن العائلات الكبيرة أو بعض الأفراد ذوي الأصول النبيلة فقد بسطوا نفوذًا متفاوت القوة على مساحات ترابية مما جعل فرنسا تجد سهولة في إتباع سياسة الأتراك لتعزير تلك " الشيخات " المورثة أب عن جد وتقديم الدعم لهذه الطائفة وأخرى لشيوخ الطائفة

¹ Dr.benakzouh chaabane , la déconcentration an algerie , du centralisme au décentralise Alger , o.p.u. P51

المعارضة ويلاحظ إن الاحتلال لم يفرض منطق الاحتلال بقدر ما كرس العداوة السائدة بين الأهالي إضافة إلى السيرة التركبية السابقة.¹

وقد تصور هذا النظام المؤسس المارشال (Valée) ثم طبقه (Viegrier) في منطقة الشرق القسنطيني اذ تصور الأول تطبيق إدارة مباشرة بينما الثاني يرى تشكيل إدارة على نمط الوصاية ، وأهم ما يمكن ملاحظته فإن القيادة العسكرية في سنة 1882م لم تجد عناء في تسيير النظام أما في معظم مناطق الوسط الجزائري والشرق الوهراني فإن الجنرالات الفرنسية التزموا بتنفيذ الأوامر التي أصدرها بيجو و المتمثلة على الحفاظ على نمط التنظيم والتسيير الإداري الذي وضعه الأمير ولعل ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى دقة التنظيم الذي سلكه الأمير أثناء قيام دولته حيث هذا العسكر حذوه عند تشكيل الدوائر والملحقات كما احتفظت القيادة الفرنسية بالسلم القيادي (الآغات ، الخليفات) وابتكار وظيفة (باشاغا) ويتقاضى هؤلاء راتبا محددًا توضع تحت تصرفهم فرق أعوان أمن تدفع أجورهم من طرف الإدارة الفرنسية يتم اختيارهم من طرف الأعيان والموالين وفي خضم هذه التطورات استوجب الأمر على إنشاء إدارة للشؤون العربية في كل مقاطعة وقد أنشئت لعدة مهام منها الإعلام ، والرقابة ، والتفتيش وقد ذهبت فرنسا إلى أبعد من ذلك حيث واصلت تطبيق سياسة موازية بمناسبة صدور القانون الإمبراطورية سنة 1863م وهي سياسة حددت وقللت من صلاحيات الزعماء التقليديين خاصة في مجالات الضرائب والعدالة والسلطة الإدارية كما أحدثت تغييرا جديدا تمثل في إنشاء الدواوير ، والبلدية و إسناد السلطات إلى الشيوخ .

وبمرور الوقت تراجعت سلطة الزعماء الأهالي كما تضاءلت سلطة المكتب العربي وافتقرت على إدارة الضرائب انطلاقا من قوائم مضبوطة ومشخصة ونظرا لعدم توفر الموظفين فقد أبقى على القياد والجماعات للتكفل بمهام جمع الضرائب ، هذه

¹ benakzouh chaabane , op.cit , p53

الأوضاع التي أحدثها القانون الإمبراطوري ، وزيارة نابليون الثالث للجزائر . إذ وجه رسالة إلى ماكمهون في 25 جوان 1865م.¹

حيث انتقد فيها أسلوب التسيير الذي انتهجته المكاتب العربية وما ألت إليه من نقائص و ما ترتب عليها من نتائج حيث فصل في الأمر معتبرا إن المكاتب العربية لا يمكن اعتبارها مؤسسة إدارية لكن ماكمهون حاول أنقذا ما يمكن إنقاذه حيث اقترح في مناسبات عديدة تكوين هؤلاء القادة سياسيا وإداريا وان تعطى لهم آليات لإصلاح ما تبقى من فساد الإدارة . فما هي حالة الإدارة المدنية يا ترى ؟

الإدارة المدنية :

إن أول من فكر في التمييز بين ثلاث مناطق إدارية هو الحاكم فالي (Valee) (1839/1838) وتتمثل هذه المناطق الإدارية في الإدارة العسكرية المباشرة و الإدارة العسكرية غير المباشرة والإدارة المدنية ثم تقسيم المناطق الجزائرية قانونيا إلى مدنية وعسكرية بموجب الأمر الصادر في 15 أفريل و31 أوت 1845م وتعرف المناطق المدنية بأنها تلك المناطق التي تتمتع بكثافة سكانية كافية حيث تستقبل المصالح المدنية أو تكون مؤهلة لاستقبالها وتقابلها المناطق "المختلطة".

حيث تخلوا عن التنظيم التام وأخيرا المناطق العربية المسيرة عسكريا ويلاحظ أن هذا التقسيم أنشأ لهم من التجربة الرومانية ، فالمناطق المدنية فرضت نفسها خاصة عندما صدر أمر سنة 1845م والذي يعد بمثابة واقع فرض نفسه اثر التحولات الضرورية و الأساسية التي شهدنها الجزائر ، إضافة إلى انعدام المؤسسات البلدية إذ ظهرت هيئة الأمناء الحرفين مهمتها انحصرت في تنظيم العلاقات مع بقية الأعيان ، حيث ترتبت عنه ظهور فرع " إدارة شؤون الأهالي " كان يضم 17 عضوا .²

¹ Dr.benakzouh chaabane , ibid p 54

² Ibid;p 55

وعلى غرار هذه الحركية المتسارعة نجد إن التنظيم البلدي الفرنسي قد تم بسطه على جميع المقاطعات المدنية في الجزائر منذ 28 سبتمبر 1847م اذ تقرر مشاركة الجزائريين الذين يتم تعيينهم في المجالس البلدية وعددهم 06 وحدد لممثلي الأهالي ان لا يتجاوز 1/4 من عدد مجموع الأعضاء .

المادة 13 من القانون البلدي حيث يتم تعيينهم من قبل الحاكم العام لمدة 03 سنوات.

البلدية في المناطق العسكرية (البلدية المختلطة) :

كانت المناطق المدنية تسيير وفق نظام التسيير البلدي الفرنسي وسرعان ما برز نظام جديد يدعى البلدية المختلطة ، وقد تم التشريع له بالموازاة مع الأول بموجب قرار 20 ماي 1868م يجري في المناطق العسكرية وكان الهدف من هذا التنظيم اعتماده كوسيلة لاستدراج السكان الجزائريين وحملهم على التعامل مع المؤسسات الفرنسية ، وكانت البلديات المختلطة تؤسس في المناطق التي شملها المد الاستيطاني وتسمى أيضا بلديات أهلية ، يتم تسييرها من طرف لجنة مؤلفة من موظفين عسكريين ومن نواب أوروبيين و مسلمين ويهود ، ويديرها ضابط قائد الدائرة إذ يمارس وظائف الشرطة القضائية ، ومن مهامه أيضا الفصل في القضايا القضائية وضبطية الحالة المدنية ، ويرى البعض أن هذا التقسيم يعد بمثابة وسيلة للقضاء على التنظيم القبلي ، وكذلك على الروح القبلية بينما يرى البعض أنها عبارة عن وسيلة للتقريب بين الجزائريين والأوروبيين إلا أن المعمرين سرعان ما عارضوا القانون الإمبراطوري والإصلاحات البلدية وذلك للتصدي للسلطة العسكرية ورفع شعار أساسي سنة 1865م لتعطيل استمرارية السلطة.¹

¹ benakzouh chaabane , op.cit p57

مما جعل وارني يقر بتمكين القبائل من حق تعيين مجالسها البلدية و جعل القبيلة تتحول من رابطة الدم إلى نظام بلدي يضم جماعات منتخبة بالرغم من تسييرها من طرف القياد المعينين من طرف حاكم العمالة .

وفي سنة 1870م تشكلت لجنة واقترحت تشكيل مجلس بلدي حسب الأعراف التقليدية ، ولقد أشار الجنرالات وهم قادة القطاعات العسكرية إلا أن الجماعات حينما وجدت فهي منشغلة بالشؤون الخاصة ولم تكن لها أية فكرة عن فوائد البلدية ففي مدينة سطيف كان الكبار حريصين على استغلال الامتياز الذي يسمح به موقفهم لتحقيق مصالح شخصية مثل التماس تقييم أملاك البلدية والعلاوات والأجور ففي قسنطينة كانوا يقلدون القياد وكذلك في عنابة ، وفي باتنة وصل الأمر إلى حد إرغام الأعيان على حضور جلسات الجماعات مما جعل الإصلاحات تصطدم بالمشاكل العويصة انعكست على تراجع دورهم في مراكزهم بسبب استحداث الجماعات ولم تعد المحاضر المحررة باللغة العربية نظرا لعدم توفر الظروف، ويمكن استخلاص عدة نقاط مارسها الإدارة العسكرية :

- أنها اقل مصداقية منذ حملات المستوطنين حيث ساهمت في تجريد المجتمع وعزله وإقصائه من دائرة الحوار وفرضت عليه صرامة الحملة الإدماجية التي يقوم بها المستوطنين الزائرين وهذا الرفض المستمر من قبل المستوطنين أدى إلى اتخاذ المناطق المدنية كنمط مرجعي لإدارة الأهالي بعد أن استبعد(Degueydon) الإصلاحات ولقد نظمت البلديات المختلطة والبلديات القطاعية بموجب قرارات 06 نوفمبر 1868م من 01 جانفي سنة 1870م حيث وجدت 15 بلدية قطاعية و17 بلدية مختلطة (05 في منطقة الجزائر ، و05 في منطقة قسنطينة) وكانت بلديات الاستيطان المختلفة تضم 3870 اوروبيا .¹

¹ Bontems clude , manuel des institutions algeriens , de la doumination turque à l'indipondence t1, paris , 1976 p 242

وقد تم إلغاء البلديات القطاعية رسميا بتاريخ 13 نوفمبر 1874م كما تم تحول البلديات المختلطة سنة 1874م ولعل هذا التحول المفاجئ ساهمت فيه عدة عوامل منها :

* المناداة بضرورة العودة إلى سياسية الإخضاع أي إخضاع الأهالي إلى نظام استثنائي مما أدى إلى تعليق العمل الانتخابي والعودة إلى نظام البلديات المعينة المعمول بها سنة 1874م ، ومهما يكن فإن أيام الإدارة المدنية أصبحت محدودة منذ صور مرسوم 07 جويلية 1864م وحين زار نابليون الجزائر للمرة الثانية شرعت الحكومة بوضع نظام بلدي ليبرالي جديد بتاريخ 27 ديسمبر 1866م حيث يتناسب مع مطامح المستوطنين إذ دعمه بقوله : << يجب الوصول بالبلدية إلى الرشد >>

وعلى اثر هذه الرؤية الجديدة زادت البلديات المكتملة الوظائف حيث وصل عددها إلى 80 وتحصل الجزائريون بنفس الرتبة مع الأجانب والإسرائيليين على حق الانتخاب وصار لرئيس البلدية نواب من الأهالي يساعده في مهامه وهم شيوخ البلديات .

كما تم تعيين محافظين في المجموعات المحلية بصفة مؤقتة ما لم ترق هذه المجموعات إلى بلديات مكتملة الوظائف أو تربط بلدية موجودة وبهذه الطريقة والكيفية تمت عملية توسيع الأقاليم المدنية لتنتقل مساحتها في سنة 1867م من 9.33922 هـ إلى 1.234371 هـ سنة 1869م من جملة 478.342 ساكن في تلك الأراضي بلغ تعداد المسلمين 225.693 ساكن ومع ذلك فإن عدد النواب المسلمين لم يتجاوز 34 ورغم ذلك فإن المستوطنين طالبوا بتوسيع مجال الحكم المدني ليشمل جميع مناطق التل وإسناد مهام المكاتب العربية إلى رؤساء البلديات¹.

مفهوم البلدية: و حسب التعريفات المختلفة للبلدية ، فالبلدية هي تلك الجماعة الإقليمية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأساسية للإقليم

وللبلدية مفهوم آخر هي الجماعة الإقليمية الأساسية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وأهم ما يلاحظ أن البلدية لها مكانة مهمة في التنظيم الإداري للدولة

¹ Bontems claudé, op.cit pp 244-247

الحديثة حيث تتمتع بخصائص عديدة منها أن البلدية مجموعة إقليمية يشترك مواطنيها في المصالح إذ تكون مبنية على حقائق تاريخية واقتصادية كما يمكن ملاحظة خاصية لا تقل أهمية فالبلدية مجموعة لا مركزية أنشأت وفقا للقانون وتتمتع بالشخصية المعنوية كما أن البلدية تعد مقاطعة إدارية للدولة مكلفة بضمان السير الحسن للمصالح العمومية للبلدية ، لذلك يتجلى الدور الأساسي للتنظيم البلدي في الجزائر .¹

تري ما هي المراحل التي مر بها التنظيم البلدي إذ يمكن حصره في فترتين أساسيتين 1962/1830 والفترة الانتقالية المتمثلة في فترة 1967/1962 والفترة التي تعيننا هنا هي الفترة الاستعمارية لأنها تدور حول محور دراستنا ولها علاقة أكثر قربا من المرحلة الثانية والتي تعد من مخلفات المرحلة الكولونيالية*، حيث سارع الفرنسيون في الجزائر إلى إعلان الجمهورية وإبعاد موظفيها ومناصريها ، كما زادت حدة الصراع بين المدنيين والعسكريين وكان المدنيون يهدفون إلى تحطيم المكاتب العربية والتي أصبحت حاجزا يمنعهم من تلبية رغباتهم في الحصول على الأراضي .²

أما العسكريون فيرون رؤية مغايرة منها ضمان الأمن وذلك لتفادي الخطر حيث مالوا بسياساتهم إلى قادة الأهالي ، كما انتخبوا مجلسا بلديا في مدينة الجزائر كان أغلبيته فرنسيين وعضوين جزائريين أما الأقلية اليهودية مثلت بعضوين .

البلدية في المرحلة الاستعمارية (1962/1830):

اعتبرت البلدية في هذه المرحلة أداة لغرض الهيمنة وخدمة للعنصر الأوروبي والمنتبع لقانون البلدية يلاحظ إن البلديات المختلطة كانت تدار من قبل موظف إداري وهو متصرف المصالح المدنية يساعده موظفون جزائريون وهم القواد كما تساعده لجنة بلدية تتكون من أعضاء أوروبيين منتخبين وبعض الجزائريين المعينين وذلك ابتداء من سنة 1919 م ، إلى جانب هذه البلديات السالفة الذكر وجدت بعض البلديات ذات

¹ د. عمار بوضياف الوجيز في القانون الإداري ، دار ربحانة الجزائر ، ص 128 .

² د. صالح عباد ، التنظيم الإداري ، منشورات حلب ، حسين داي الجزائر ، ص 127-189 .
*الكولونيالية : (régime coloniale) استعملت الكلمة لأنها أشمل وأوسع ، وتعني السيطرة العسكرية و الاقتصادية والثقافية وصاحبته الثورة الصناعية بأوروبا ، وتعني الممارسة الاستعمارية طيلة الاحتلال وهو أكثر دقة .

التصرف التام أي كاملة الصلاحيات يسكنها أغلبية أوروبية إذ تخدم بالدرجة الأولى الإدارة الفرنسية حيث أنشأت في هذه الظروف لقهر الجزائريين وتجريدتهم من ممتلكاتهم لفائدة المعمرين وذلك باستعمال القوة العسكرية وأول نص تنظيمي صدر في هذا الشأن هو قرار للمارشال دوبرمون المؤرخ في 06 جويلية 1830م المتضمن إنشاء لجنة لتسيير الأملاك والمصالح والمرافق المدنية بالجزائر إذ نص هذا القرار " أن الاحتلال العسكري لمدينة الجزائر يجب أن يرافقه الاستيلاء على الأملاك وعلى الإدارة المحلية من طرف السلطات الفرنسية حيث اقترح تنظيما إداريا لمدينة وإقليم الجزائر " ¹.

ومنذ 1844م شكل الاحتلال هيئات إدارية عرفت بالمكاتب العربية مسيرة من طرف ضابط الاستعمار هدفها تمويل الجيش الفرنسي والسيطرة على الأهالي وهو أهم مؤسسة لإدارة الأهالي ².

مهام و تنظيم البلدية المختلطة:

الإدارة الجيدة للتنظيم تؤدي إلى تنظيم الاقتصاد إذ أن الأجهزة الإدارية تكون متماشية ومتناسقة مع متطلبات وعادات المواطنين ويكون التنظيم مرافقا لا نجاز وتكوين هذه المؤسسة .

ما هي البلدية المختلطة ؟

هي تلك المؤسسة المنبثقة من الاحتياجات والمتطلبات التي تكمل العملية الدستورية خاصة في الجزائر والتي خضعت إلى المرسوم 1933م إذ تخدم الإقليم أثناء مساره التطوري والذي له علاقة مباشرة بمواطنيه وتكون إدارته إدارة حقيقية تمثل جوهر الإدماج ونوعية التنظيم شرط أن تحترم مكونات الأهالي وتمثل التنظيم الحقيقي والخاص الذي له صلة بحياة المواطنين المتواجدين بالبلديات ذات الصلاحيات الكاملة ومن جهة أخرى للمواطنين المتواجدين بالبلديات المختلطة الأولى تخص المراكز التي يكثر فيها الأوروبيون ، والمتعلقة بالكثافة الأوروبية المركزة في الإقليم المنظم والثانية تتعلق

¹ Djamal kharchi , colonisation et politique d'assimilation (1830-1962) , pp 69-70

² Ibid , P 75.

بالبلدية التي تتربع على مساحة شاسعة وتكون اقل كثافة سكانية وتحتوي على القبائل والأعراش الدواوير وبعض التجمعات السكانية الاستيطانية الخاضعة للإدارة المباشرة والتي يديرها مسؤول إداري يرأس المنتخبين والجماعة ، والقياد ، والأغا ، والبشاغا .

إلا أن العنصر الأوروبي قليل بها والأقلية الأوروبية متواجدة بالمكاتب العربية التي تأسست في عهد المارشال بيجو 1841م والتي تنظم الحياة المحلية تحت السلطة العسكرية . ففي سنة 1902م وجدت بالجزائر 78 بلدية مختلطة بمساحة قدرت بـ 180.000 كلم .

وتتواجد بها كثافة سكانية قدرت بـ 3.5 مليون نسمة وفي 1950م قبل إلغائها نهائيا كانت قد وصلت إلى 88 بلدية إضافة إلى البلديات المتواجدة بالجنوب بها كثافة سكانية قدرت بـ 5.2 مليون ساكن .

والتي أنشأت حسب مرسوم البلديات الكاملة الصلاحيات والتي رافقها مرسوم 16 أبريل 1856م حيث كون اللجان النقابية للقيام بمهام البلديات والتي تتعلق بالمسائل البلدية وتسيير ميزانيتها في 16 أبريل 1865 لجنة قائد الأهالي حددت مهامها ، بينما أضيفت تعليمة في تسيير الدوار والقبيلة أو العرش¹ .

بينما مرسوم 20 ماي 1868م كونت البلدية المختلطة المدنية غير أن مرسوم أو تعليمة 24 نوفمبر 1871م فهو قانون تكميلي أعطى للبلدية صلاحية اللجان، فالبلدية المختلطة تمثل مركز استيطاني به دوائر وقبائل .

تسيير البلدية :

يسير البلدية رئيس البلدية معين من طرف الوالي والحاكم العام الذي يمثل الهيئة الإدارية الكبرى لفرنسا وإطارات عليا عسكرية مثل المدرسة الكولونيالية .

ومن مهامها ما يلي :

¹ Djamel kharchi , op.cit. Pp 76-78

- مسير الحالة المدنية (Officier d'état civil) .

- مهام الشرطة العامة .
- حراسة الأماكن الخطيرة .
- محاربة الحيوانات الضارة .
- تحرير طلبات المواطنين .
- يشرف على القوائم الانتخابية .
- ينظم الانتخابات .
- مهام تنظيم وحماية الغابات .

و يتواجد بالبلدية قائد يمثل البلدية مكلف بانجاز الميزانية كما يساهم الإداري في مرافقة تطور السكان نحو حياة اقتصادية واجتماعية جيدة.¹

انطلاقا من مقولة فيوليت يجب محاربة الفقر والجهل والمرض .

ويستفيد الإداري من لجنة إدارية متكونة ، من كاتب و مترجم يرافق المسؤول الإداري أثناء قيامه بزيارات تفقدية .²

تستفيد الهيئة الفرنسية من ميزانية البلدية وما يتواجد بها في مداخلها .خاصة الشرطة ، أما هيئة الأهالي بالبلدية (douar commune) فهي تخضع لنظام خاص بالأهالي أي سكان الأهالي وسكان رحل والتي تمثل أقلية قبلية والدوار للرحل ونصف الرحل والإدارة الفرنسية قللت من توسيع الأقاليم وذلك للتحكم في أراضي البايلك وأراضي العرش والتي ورثتها عن العهد العثماني .

والدوار يتكون من الجماعة والقايد ، والقايد يرأس الجماعة إلى غاية 1919م ثم عوض بالمنتخب وهو معين من طرف الحاكم العام يقوم بمهام تسيير شؤون الدوار مدة سنتين و يترقى إلى مرتبة أغا ، وبشاغا .¹

¹ De peyre : administration des communes mixte (1881-1884) , pp 88-90

² Djamal kharchi, op.cit. Pp 80-82

مهام هيئة البلدية :

من مهام هيئة البلدية زيادة الإنتاج الفلاحي ومراقبته حسب التعليلة المؤرخة في 17 سبتمبر 1844م .

وهذه الهيئة تغطي مجال واسع وهام منها :

مدارس الأهالي :

وتتعلق بالمدارس الابتدائية من حيث بعد التلاميذ عن المدرسة وقربها ، ثم متابعة التكوين المهني والفلاحي في المناطق الخاصة بثقافة الأهالي و الجماعة والفلاحين حيث تخضع للتكوين المحلي والشروط الخاصة تحت مسؤولية قائد الثقافة.

الهيئة الصحية :

تكون هذه المنظمة حول طبيب المركز الاستيطاني ويعالج الأهالي مجانا ، كما يقوم بزيارات منظمة ثلاث مرات في العام للأطفال و ذلك حفاظا على صحتهم .

لجنة ضد الفقر :

في نهاية القرن 19 وبداية القرن 20 ساهمت عدة عوامل في إحداث تأثير خاصة على المستوى المعيشي حيث تسببت المجاعة والتي ساهمت في الأحوال الجوية إذ انعكست على الأهالي متسببة في الفقر والجوع والمرض ، وأصبحت أحد العوامل المهيدة لكيان الاستيطاني ونجم عنها موت العديد من السكان ، مما جعل الإدارة تطور مخططا استيطانيا لمواجهة تلك الصعوبات على الأقل التقليل من أخطارها وأضرارها والتي تخص الأهالي ، حيث أصدرت قانونا سنة 1893م تدخلت من خلاله أثناء سنوات

¹ De peyre , op.cit pp 93-95

القحط لتموين الفلاحين بالقمح والشعير كما لعبت هذه السياسة دورا هاما في تقليل الإضرار وتعويض الفلاحين والأهالي.¹

التنظيم الإداري للبلديات المختلطة في الجزائر :

نشأت حركة الإدارة العلمية بعد الثورة الصناعية إذ ظهرت في سنة 1880 م حين أصبحت الحاجة ملحة إلى إدارة المؤسسات الحديثة على أسس علمية وترشيد قادتها إلى الأساليب الإدارية المتطورة ومن هذا المنطلق ظهرت مدارس ساهمت في وضع مبادئ النظرية العامة للإدارة و تعد السياسة الإدارية من مميزات الظاهرة الاستعمارية في الجزائر إذ تعددت هذه السياسة بين مدنية وعسكرية مزدوجة حيث اتسمت بصدور قوانين عديدة ، عرفت خلالها السلطة الفرنسية التردد حينما والتناقض أحيانا أخرى وعملت هذه السلطة على تطبيق القوانين الإدارية بتأسيس محاكم قضائية مدنية وعسكرية وإسلامية ويهودية.²

إذ وصفت هذه السياسة الإدارية الفرنسية لخدمة الجانب الإداري ، حيث تميزت هذه السياسة بتعدد المشاريع وكان من وراءها لويس بلانكي * ، خالصة بعد أن طرحت عدة اختيارات منها النمط الإداري الذي سيطبق في الجزائر ، وهل تطبيق سياسة مدنية أو عسكرية ؟

وهل تبقى الجزائر مستقلة ذاتيا إلا أنها تخضع للسلطة الفرنسية ؟

وما هو أسلوب تسيير الجزائر من الناحية الإدارية ؟

هل بالقانون الفرنسي أم بقانون خاص ؟

¹ De peyre , op.cit pp 96-97

².Benakzouh chaabane , ob.cit pp 18-20

* لويس بلانكي : نائب بالبرلمان الفرنسي من أنصار الرأي الداعي إلى انفراد فرنسا بإدارة الجزائر دون إشراك أي طرف محلي أو أجنبي .

إلا أن هذا التباين يبقى موضوع اختلاف ونهاية المطاف لم يتفق الكل على تطبيق نظام معين حي تظاهرات الدبلوماسية الفرنسية ، رغم المعارضة توجهت بالتفاوض مع الباب العالي لتسليم مدينة الجزائر امتداد لفرنسا وفق لمرسوم 22 جويلية 1834م .

وتمت التعيينات على النمط التالي :

- حاكم برتبة جنرال لحمل لقب الحاكم العام مكان القائد العام ، حيث يمارس مهامه تحت وصاية وزارة الحربية كما حولت له جملة من الصلاحيات الواسعة عسكريا ومدنيا بمساعدة وكيل مدني ونائب عام ومدير مالي ومنذ ذلك التاريخ صار النظام الإداري في الجزائر يسر نظريا بقوانين ملكية فرنسية وليس بقوانين المستعمرات اعتبارا أن الجزائر امتداد طبيعي لفرنسا والملاحظ أن بعض الشرائح الجزائرية والأوروبية كانت تلح على سياسة الإدماج* والتي تعتمد على القانون العرفي المحلي وبعد إن تم الاحتلال لمعظم مدن الشرق الجزائري أدخلت فرنسا تغييرات على النظام الإداري السابق .

وأقرت فرنسا العودة إلى نظام الإمبراطوري سنة 1851م واستعانت بحرية جديدة حيث تميزت بعودة العسكريين بقوة في إدارة الجزائر وصدر قانون 1851م الذي تأسس بموجبه بنك الجزائر وإلغاء التمثيل النيابي لسكان الجزائر في الجمعية الوطنية الفرنسية خلاف ما نص عليه قانون 1854م ووضعها تحت إشراف عسكريين بجانب المكاتب العربية العسكرية¹.

كان النظام السابق يتكون من الباي والديوان، حيث أن المدينة تتكون من

هيئتين:

¹ benakzouh chaabane , o p.cit p 22

* سياسة الإدماج : الإدماج هو التماثل بين المستعمرة ودول الأصل في نظام الحكم والتسوية بينهما حيث يركز مذهب الإدماج على أن إقليم ما وراء البحار ليس إلا إمدادا لدولة الأصل ارتكب إن يوضح نفس النظام .

الريف : يتكون من الأعراش والقبائل العريقة والقبائل المخزنية ذات الصيغة الفلاحية والعسكرية والإدارية لأنها قوة مأخوذة من البلاد للإدارة ونتج عن هذه السياسة العثمانية مبدأ حماية النظام بقبيلة ضد قبله .

الدوار : تعتبر هذه التجربة هي النتيجة العلمية والتنظيمية لقانون السيناتوس كوسليت Sinatus Consults .

مفهوم التنظيم :

يحتل التنظيم الإداري مكانا بارزا في الهيكل التنظيمي العام للجهاز الإداري حيث ينقسم التنظيم الأمثل إلى أجهزة رئيسية و أجهزة مساعدة و أجهزة استشارية .

ويعتبر التنظيم صورة معبرة عن تكوين الجهاز الإداري، حيث يبين وحداته المختلفة ويشير إلى مدى الترابط القائم بينهما ويوضح خطوط السلطة والمسؤولية والامتداد الأفقي والرأسي للجهاز الإداري وخبراء الإدارة يعرفون التنظيم الإداري بأنه ذلك النظام الذي ينم بمقتضاه جمع شتات وحدات مختلفة لتكوين الجهاز الإداري موحد يمكنه مزاوله السلطات ومباشرة الاختصاصات والقيام بمهام التنسيق والرقابة لتحقيق الهدف المرسوم وتعتبر خرائط التنظيم الرسمي خير معبر عن صور التنظيم الحقيقي والتقسيمات التي تعطي فكرة كاملة وواضحة على الأجهزة الرئيسية والمساعدة والاستشارية وما يتفرع منها من تقسيمات فرعية كما تعطي تغيرات كاملة عن أهداف الجهاز الإداري وحدود اختصاصاته¹.

وتختلف صور التنظيم الإداري في الدول تبعا للنظام المتبع ولكي يحقق التنظيم نجاحه وأهدافه لابد أن يركز على عدة أسس بواسطتها يحقق نجاحا جوهريا حيث تدعم الاتصال الرسمي وتفويض السلطة و الإصلاح المستمر ، ولكي يحقق التنظيم الإداري أهدافه المرجوة لابد أن تتوفر فيه وسائل الاتصال الجيد والتي تنسق بين المسارات الرأسية والأفقية في الهيكل الإداري التنظيم العام .

¹ . خميس السيد اسماعيل ، المرجع السابق ، ص ص 35-36

ويعمل الاتصال على نقل المعلومات من أي عضو في الهيكل التنظيمي وعند توفر المعلومات يستطيع الإداري أن يتخذ قرار يخدم بالدرجة الأولى هيكل الإدارة وله دور في وصول التقارير والتعليمات ولكي تتم عملية نجاح الاتصال ينبغي احترام التسلسل الإداري، إضافة لذلك لابد من توفر عنصر التفويض حيث يعطى للأشخاص صلاحية ومسؤولية متابعة العمل والتفويض في علم الإدارة هو إجراء يمكن الالتجاء إليه حيث يوكل الرئيس بعض صلاحياته لمؤوسيه دون التنازل عن السلطة .

عناصر التفويض :

يرتكز التفويض على ثلاثة عناصر :

الواجبات ، السلطة ، المسؤولية .

حيث تفتقر عملية التفويض أن يعهد الرئيس الإداري بمعاينته بمباشرة واجبات معينة ، إذ تدخل في اختيارات الرئيس .

السلطة : ويفوض الرئيس بعض صلاحياته لأداء ذلك الواجب لأن الموظف الإداري لا يمكنه ان يؤدي الواجبات المطلوبة إلا إذا منح السلطة التي فوضها له الرئيس .¹

المسؤولية :

إذا ما فوض الموظف الإداري في الواجبات والسلطة فإنه لا يصبح حرا في قبول التفويض أو رفضه فإذا تمت العملية في الطريق الصحيح فإنها تجعل الموظف ملتزما بقرار التفويض وأداء العمل لذلك يتحمل مسؤولية أداء العمل الذي فوض من أجله .

ويتسم التنظيم الإداري بالحركة المستمرة حيث لا ينبغي أن يتجمد أو يتسم بالثبات بل يجب أن يرافق تلك التغيرات التي تحدث في الجهاز الإداري .²

أشكال التنظيم الإداري:

¹ المرجع نفسه ، ص ص 30-34

² المرجع نفسه ص ص 36-40

إن شكل التنظيم والتقسيم لم يخضع للاعتبارات والمعايير الموضوعية المتعلقة بالتنظيم الإقليمي والتقسيم الإداري بل خضع للاعتبارات السياسية أي للاعتبارات الكولونيالية حيث قسمت الجزائر إلى ثلاث حملات :

الجزائر ، وهران ، قسنطينة

وفي كل مقاطع وجدت ثلاثة أنواع من الأقاليم هي : الأقاليم العربية، الأقاليم الأوروبية، الأقاليم المختلطة .

فالأقاليم العربية هي تلك المناطق التي يقطنها الأهالي حيث خصصت لها المكاتب العربية والبلديات ناقصة الصلاحيات وضعت تحت وصاية السلطات العسكرية ، بينما الأقاليم الأوروبية خصصت لها إدارة تتمثل في البلديات الكاملة الصلاحيات كما يوجد نوع آخر من التنظيم الإداري والأقاليم المختلطة ومع مرور الوقت ونشاط الحركة الاستيطانية وتوسعها إضافة إلى ضغط المعمرين تم إلغاء هذا النوع من الأقاليم ودمجت ضمن الأقاليم المدنية ، إلا أن هذا الإلغاء لم يدم بل عاد في ظروف مغايرة خاصة بعد ظهور الإصلاح الإداري .

فعادت المكاتب العربية حيث تعد أهم مؤسسة عرفت تدرج هيكل اذ تتكون من هيئة مركزية للتنسيق لدى الحاكم العام وتأتي بعدها مديرية الشؤون الحربية لدى كل هيئة عسكرية بالمقاطعات الثلاث وضمن الوحدات العسكرية .

حيث نجد أن هناك مسرين من المكاتب العربية من الدرجة الأولى وكتب عرين من الدرجة الثانية وقد صدرت تعليمة من قبل الحاكم العام ماكمهون حول التنظيم النهائي لهذه المؤسسة ، وآخر النصوص التنظيمية كانت المنشور المؤرخ في 02 سبتمبر 1888م اعتبار المدنيين كيد عاملة لفائدة المعمرين ومن اختصاصاتها جمع المعلومات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والجغرافية والعسكرية لان السيطرة على السكان هو الهدف والغاية الأساسية لتقديم الخدمة والمساعدة للحركة الاستيطانية خاصة فيما يتعلق بمعرفة أخصب الأراضي ومنابع المياه و التميز بين المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية

دون الأخرى كما تتعدى مهام المكاتب العربية حيث يكلفون بتحديد الوعاء الغربي للسكان إذ تعد الإدارة الوحيدة المطلعة على المداخل و بإمكانها ضبط المواد التي تخضع للضريبة كما لهم مهمة رفع وتخفيض أو إعفاء .

وتتميز بصفة المهام القضائية حيث يمارس ضباط المكتب الرقابة كما يقرر الوقت المناسب لتنفيذ الأحكام القضائية الصادرة عن المحاكم المدنية ولها صلاحيات واسعة كما تعد هيئات وسيطة بين السلطات البلدية وسلطات العمالة ، فالمكاتب العربية وضعت لتسيير الأهالي وقد كانت روح ويد الكولون بالجزائر ومنذ 1844 أقام الاحتلال الفرنسي على المستوى المحلي هيئات إدارية كما سبق الذكر المتمثلة في المكاتب العربية.¹

حيث تعتبر المكاتب العربية أهم مؤسسة في الإدارة المحلية للأهالي وهي ليست متماثلة مع المستويين المركزي والمحلي بل عرفت تدرج رئاسي هيكلي نجد على رأسه الهيئة المركزي للتنسيق لدى الحاكم العام ويأتي بعدها في الترتيب مديرية الشؤون الحربية لدى كل هيئة عسكرية بالمقاطعات الثلاثة وضمن الوحدات العسكرية الأقل نجد مستويين من المكاتب العربية ، مكاتب عربية من الدرجة الأولى لدى قيادة هذه الوحدة ومكتب عربي من الدرجة الثانية لدى الدرجة الأقل ، ومن خلال ذلك يتضح أن هذا النهج المتبع هدفه الأساسي أحكام المراقبة على الأهالي و إخضاعهم ومحاصرتهم و إحباط موجه معاد للجيش أو معاكس للإدارة الفرنسية في الجزائر مما أعطى للمكاتب العربية نوعا من الحكم العسكري المعتمد على التخويف والقمع حيث يتدرج ضمن طرق الإخضاع الغير المباشرة ويترج كذلك ضمن الأساليب النفسية وقد أدت المكاتب العربية دورها المتمثل في مراقبة الأهالي والحيلولة دون قيامهم بأي حركة معادية لفرنسا ، فالمكاتب العربية هي مؤسسات وضعت لتسيير الأهالي ويعد الاستتباب الأمني النسبي الذي عرفته الجزائر عمدت السلطات الفرنسية إلى تكييف و ملائمة التنظيم البلدي تبعا

¹ Collot , les institutions de l'Algérie du riant la période (1870-1962) paris , OPV Alger 1987 p 07

للأوضاع والمناطق ومنذ سنة 1868 م أصبح التنظيم البلدي بالجزائر يتميز بوجود ثلاث أصناف من البلديات :

البلديات الأهلية : "Communes d'indigènes"

وقد وجد هذا الصنف في مناطق الجنوب (الصحراء) وبعض المناطق النائية فيما وجدت كذلك في الشمال الى غاية 1880م ، حيث تميزت ادارة هذه البلديات بالطابع العسكري.¹

إذ يتولى تسييره الفعلي عناصر من الجيش بمساعدة بعض الأعيان من الاهالي تم تعيينهم تحت تسميات مختلفة ومنه فالبلديات الخاصة بالأهالي ليست كمثيلاتها الكاملة الصلاحيات الخاصة بالأوروبيين سواء من حيث تنظيمها أو اختصاصاتها أو من حيث الوصاية الممارسة عليها حيث كان أول تنظيم في هذا الصدد هو تكوين لجنة بلدية للأهالي قصد التكفل بالضروريات الأولية التي يحتاجها الأهالي وقد سعت السلطات الكولونيلية لمسايرة التطورات ومواصلة تنظيم الأهالي بأشكال أخرى :

خاصة بعد ان تم تفتيت القبيلة إلى دواوير حيث جعل من الدوار أحد أول التجارب التنظيمية المتعلقة بالبلدية ، قصد قرار من الحاكم العام بتاريخ 24 نوفمبر 1874م ليحدث بالدوار مجلسا يسمى الجماعة حيث تميز بعدم الصلاحيات حيث أشار التعيين القانون تغيير الدوار – بلدية ، كما أعطيت لها ميزت التنفيذ والتمثيل غير أنها لا تشبه الجماعة التقليدية ، ان هذه التجربة التنظيمية على مستوى الأهالي لم تدم طويلا حيث ألغيت وتم التخلي عنها كغيرها من التجارب التنظيمية والبلديات الأهلية تكونت من الدوائر والملحقات القديمة ويمكن القول أنها صورة طبق الأصل مستنسخة من البلديات المدنية أنها تختلف عنها في التسيير الإداري .

ونظرا لأهمية بلدية الأهالي فإنها تحتوي و تتضمن جوانب تسييره من طرف الضباط ، والتي تنحدر مباشرة من ضابط ميزانية .

¹ collot , Op.cit , pp 10-15

التسمية القديمة لقبائل العرب تتشكل من الأهالي لها مصالح مشتركة والدوار ينقسم هو الآخر إلى مشقة أو إلى مجموعة خيم تنتمي إلى نفس العائلة مرتبطة

أحيانا بعلاقة الزواج ويمثل هذه المجموعة قادة تحت أسماء منها الأغا ، قايد ، شيخ.¹

والأغا يمثل عدة قبائل بمساعدة البشاغا أما القايد فهو قائد القبيلة والشيخ يمثل الدوار، وفي المناطق المدنية أين تم التقسيم خاصة فإن الإداري المكلف يعترف سوى بالشيخ في كل دوار إذ يقوم بمهمة جمع الضرائب تحت سلطة الإداري المكلف ، أما في البلديات كاملة الصلاحيات فالشيخ تتوسع مهامه وكل دوار له ممثل في المجلس البلدي منتخب من طرف القدماء أو قد يكون اختير من طرف هؤلاء القدماء ويكون الشيخ هو الرئيس لهذا المجلس الذي له تسمية الجماعة حيث تتوسع صلاحياته إذ يملك كواصفات القيام بمهام أخذ المعلومات في أغلب الأوقات .

وقد كان الأساس القانوني لهذا المفهوم هو المرسوم 23 ماي 1863 المتضمن اعتبار الدوار بمثابة بلدية ، وتسمية البلدية – الفرع – لأنها تعد فرعا إداريا للوحدة العسكرية المتواجدة بمنطقة الإقليم العسكري ، حيث تساعده هيئتان مجلس الفرع البلدي ، والجماعة في قاعدة الهرم .

فمجلس الفرع البلدي هيئة يترأسها قائد الوحدة العسكرية بالإقليم وضابط المكتب العربي ككاتب ، وقادة الوحدات الفرعية كأعضاء ، ونائب المقتصد العسكري وقائد الهندسة العسكرية وبعض الموالين (العملاء) لجيش الاحتلال من الأهالي حيث يتداول هذا المجلس ميزانية البلدية وطرق تسيير بعض الأملاك بعد مصادقة القائد العسكري للإقليم وفقا للمادة 29 من قرار 23 ديسمبر 1868م وتعتبر مداورات المجلس ضمن الصلاحيات العسكرية لقائد الوحدة إذ لا تخرج عن هذه الصلاحيات.²

أما مجلس الجماعة فهو تنظيم مستمد من الواقع التقليدي الجزائري حيث يتشكل من 8 إلى 12 عضو حسب حجم القبيلة يعينون من بين الأعيان من طرف القائد العسكري

¹ collot , Op.cit., pp 17-19

² collot , Op.cit. , p 20

للإقليم ويتأسس هذا المجلس القائد، وتتمثل صلاحياته في المشاركة مع السلطات العسكرية في تحديد حدود القبيلة وتكوين الدواوير ويستمد هذا التنظيم أساسه القانوني التنظيمي من المرسوم 23 ماي 1863م وقرار الحاكم العام المؤرخ في 20 ماي 1868م ، فهو تنظيم بهيئته هو ناتج عن مرسوم 22 ماي 1866م المتضمن للسانتوس كونسيلت ، وقد تم حل هذه البلديات طبقا للقرار الصادر في 13 نوفمبر 1874م .

البلديات المختلطة :

أخذت تسميتها لأنها تقع في أقاليم عسكرية وفي مناطق خاضعة لحركة الاستيطان بشكل كبير فهي مؤسسة استحدثت في الأقاليم العسكرية غير أنها متواجدة بشكل ثاني في الأقاليم المدينة، فهي وسيلة إدارية في يد السلطات العسكرية لتسيير الأهالي، كما تعرف بأنها " دائرة سياسية وإدارية لها خاصية الشخص المدني " وقد وصفت بأنها خليط من " الوحدات الإدارية الانتقالية " حيث ينظر إليها من جهة أخرى بأنها عمل إداري واستثنائي تتحكم فيها الحاكم من خلالها في الجوانب الاقتصادية والجغرافية والاجتماعية بين المراكز الأوروبية والدواوير . وتتسم بأنها بلديات ذات مساحات واسعة وشاسعة تكبر العملات الفرنسية في المساحة والسكان حيث تعد تقسيم إداري جامد تخدم الانشغالات العسكرية.¹

وتتكون البلديات المختلطة من :

- الإداري :

ويعتبر العنصر الفعال في البلدية حيث يجمع الصلاحيات في يده ويساعده موظفون جزائريون خاضعون للإدارة الفرنسية .

- اللجنة البلدية :

¹ collot , Op.cit. P21

تتكون من أعضاء أوروبيين منتخبين لمدة 06 سنوات فهم موظفين من الدرجة الأولى نسبة تمثيل الأهالي 1 % :

- عضو مكلف بالحالة المدنية .

- القيادة * .

- شيوخ الجماعة .

وقد استحدثت البلديات المختلطة العسكرية من أجل غرضين أساسيين هما :

أولا نظرا لوضعيتها في وسط محيط المنطقة المسيرة أما السبب الثاني بعدها عن البلديات المختلطة المدنية .¹

وقد أنشئت البلديات المختلطة بمرسوم 24 نوفمبر و10 ديسمبر 1871م حيث تتكون من مجموعة الدواوير مسيرة إداريا un commissaire civil ، و إداري مساعد أو عدة مساعدين في بعض الأحيان معينون من طرف الوالي (Le préfet) وكل ممثل وعنصر هذه المجموعة مكلف بحراسة المجموعة سواء كان من الأوروبيين أو الأهالي وتتعدى مهمة الحراسة إلى حراسة عدة مراكز متواجدة

بالمنطقة وفي حالة أن البلدية المختلطة لا تحتوي على مراكز استيطانية فان المجلس البلدي يتولى مسؤولية تعيين حيث يعينون خارج المجلس إذ يخير المساعدون من طرف القايد ورؤساء الجماعة ممثلون على مستوى الدوار والقبائل للبلديات المختلطة في البلديات كاملة الصلاحيات تتم عملية إدماج المساعدين ، والتعيين يكون من القادة المحليين وكلهم يقومون بنفس الدور أي دور الشرطي ودور المراقبة ودور تقديم المعلومات الضرورية وجمع الضرائب ومراقبة البريد وحركة التنقلات في الدوار والبلدية وهذا لتفادي حرائق الجبال ويمكن ملاحظة بعض المميزات التي تميزت بها

¹ . Benakzouh chaabane Op.cit , p 41

* القايد : (le Gaid) مستمد من قيادة وقائد ، وهذه مستمدة من الادارة العثمانية احتفظ بها النظام الكولونيالي التي استعملها وطورها وأصبحت دعامة أساسية في توطيد أركان حكمه بين السكان وهي مقتصرة على الأهالي ، ولا تسند للكولون أو الأوروبيين

البلدية المختلطة حيث تتميز بشاسعة مساحتها الترابية كما يرتدي موظفوها بذلة عسكرية إذ تعبر عن استمرارية المكاتب العربية رغم ظهورها بتنظيمات وتشريعات جديدة .

كما تتميز البلديات في مناطق الحكم العسكري أنها قريبة من حقائق الأشياء ولعل السبب الرئيسي الوحيد في ذلك أن المكاتب العربية لازالت مستمرة في مهمتها والميزة الأكثر دقة أنها أكثر انسجاما تجاه الأهالي كما أنها تتسم بتنظيم إداري أقل ضرر وبعيد عن أخذ القرارات الارتجالية خاصة في عهد شانزي * حيث كان بجانب المكاتب العربية ومع ضباط شؤون الأهالي إذ ألح على تعلم اللغة العربية ومضاعفة الدورات النقدية وذلك لمواجهة انشغالات الأهالي¹.

ولكي تعطي البلدية ثمارها من حيث التسيير تتم عملية اختيار الإداريين وتوظيفهم وفق المراسيم والقرارات خاصة في البلديات المختلطة وعند إصدار قرار 24 ديسمبر 1875م حيث نص على تسمية جديدة ، وترتيب في الوظيفة واعتماد على الكفاءات الإدارية وتكليفهم كنواب عمال العملات لإدارة البلديات المختلطة إلا أن هذا التوجيه أحدث تدهورا في الميزانية مما جعل الحاكم العام في نوفمبر 1878م إعفاء نواب العملات من مسؤولية البلديات المختلطة واستبدالها بمسؤولية مراقبة البلديات الواقعة في دوائرهم حيث أنجزت على هذا النمط الإداري الجديد وقوع بعض التجاوزات في البلديات المختلطة تمثلت في الاختلاسات حسب التقارير التي حررت في سنة 1878م .

البلديات كاملة الصلاحيات :

هي تلك البلديات التي أنشئت مثل البلديات المتواجدة بفرنسا تستحدث هذه البلديات عندما ترى السلطات العليا ومنذ سنة 1848م طبقت الجمهورية الثالثة سياستها الإدماجية على البلديات في الجزائر انطلاقا من أفكار الجمهوريين و المعمرين حيث قدموا اقتراحاتهم ان تكون وجهات نظرهم بأن تكون سياسة الإدماج في المقاطعات

¹ . Benakzouh chaabane . Ibid , p 43

* الشانزي : ضابط عسكري سابق كان قائد المكتب العربي يتلمسان ثم مدير للشؤون العربية بقسنطينة عاش أحداث 1870 م ، وقف بجانب المكاتب العربية لاستعادة حماس الضباط أعفاهم من الصلاحيات القضائية وفق القرار الصادر في 10 أوت 1875

المدنية وأكدوا بأن تكون ضرورة لتطوير المستعمرة والمواطنين الفرنسيين ، وأمام تراجع الإمبراطورية وزوالها والضغوط التي مورست من قبل المعمرين خاصة أثناء الانتخابات البلدية المسبقة التي نصمت في 16 أكتوبر 1870م في معظم المناطق المدنية وذلك لتجديد المجالس البلدية التي تعتبر ركائز السياسة للنظام العسكري وبعد قرار ومرسوم 24 أكتوبر 1870م برز النظام المدني وتراجع النظام العسكري إلى حدود التل بل حتى إلى حدود الأطلس الصحراوي ومع تنامي وقوة النظام المدني و الحدود التابعة للقبائل و الاعراش .¹

وكذلك البلديات والبلديات الأهلي وتم تعميم النظام المدني في البلديات الكاملة الصلاحيات في كامل الجزائر ، خاصة في الشمال فالبلدية ذات الصلاحيات الكاملة تمثل القوة الكولونيالية التي يجب تطبيقها في الجزائر من أجل إرضاء احتياجات المعمرين وضغوطاتهم على السلطة شرعت هذه الأخيرة في تسيير مجموعة من البلديات وكذلك بلديات مختلطة وبلديات كاملة الصلاحيات حيث تضاعفت هذه بموازاة استحدثت المراكز الاستيطانية وأعطيت لها الصفة القانونية كما دعت بميزانية و إنشاء مجلس بلدي وحددت قاعدة التمثيل البلدي كما يلي :

- الممثلون المسلمون و الإسرائيليون والأجانب يمثلون 1/3 من المجموع، للمجلس البلدي طبقا لمرسوم ديسمبر 1866م وأوت 1868م، إلا أن في سنة 1878م تم تعيين مساعدي الأهالي في كل ومن قسنطينة ووهران 12 مساعدا، أما الجزائر العاصمة كان نصيبها 27 مساعدا من مجموع بلديات كاملة الصلاحيات 178، و إنشاء بلديات كاملة الصلاحيات تنشأ بقرار بسيط بعد أخذ رأي مجلس المقاطعة والبلدية في نظر هؤلاء تمثل الإدارة الفعالة للهيمنة الدستورية للكولون على الأهالي وقد قرر الحاكم العام كايديون (Gueydon) تنظيم البلديات في المقاطعات الاستيطانية وتطويرها طبقا ووفقا لسياسة الإدماج مثلما هو معمول بها في فرنسا

¹. Benakzouh chaabane . Ibid , pp 45-47

ونشوء وتطور المؤسسات البلدية في الجزائر حكمته عدة عوامل منها التغيرات التي تحدث في فرنسا ومن جهة أخرى تطور الحركة الاستيطانية والضغوط الممارسة من طرف المعمرين.¹

دور القوانين والمراسيم الداعمة للاستيطان خدمة للبلدية :

انتهجت الجمهورية الثالثة سياسة استيطانية تختلف تماما عن سياسة الإمبراطورية الثانية، فالإمبراطورية اعتمدت على الاستيطان الرأسمالي بينما الجمهورية الثالثة اعتمدت على طريقة بيجو المتمثلة في الاستيطان الصغير المدني لا العسكري، حيث شجعت سياسة الإسكان والملكية الصغيرة² ومساعدتهم ببناء مراكز وتقديم لهم الأرض مجانا وشهدت العملية تهجير سكان الأزراس واللورين ومما ساهم في نجاح السياسة الاستيطانية تلك المصادرات للأراضي التي رافقت انتفاضة 1871م حيث وعدت الدولة بتقديم 100 ألف هكتار من هذه الأراضي وبدأت جحافل المستوطنين تتوافد في أواخر 1872م حيث خصصت الإدارة الاستيطانية ثلاث مراكز أقيمت لهم هي:

هوسون قبل كون ديمشال وبوخالفة ووزع الفائض على 15 مركز في عمالة الجزائر و 17 في عمالة وهران و28 في عمالة قسنطينة .

والملاحظ أن اغلب هذه المراكز متواجد في منطقة الانتفاضة أي بمنطقة الشرق وقد كلف السلطات أموالا باهظة .

وقد حاول مرسوم 16 أكتوبر 1871م التركيز على منح الأراضي للفرنسيين بعد الإقامة لتسع سنوات تعطى للمقيم شهادة الملكية النهائية وعقبه مرسوم 15 جويلية 1874 الذي ركز على تسهيل الاستيطان وقلص من مدة الإقامة فأصبحت خمسة سنوات.

وأعاد مرسوم مؤرخ في 30 سبتمبر 1878م تنظيم عمليات الامتيازات حيث حرم المستفيدين من المرسومين إذ جاء بشيء جديد يتمثل في منح ضيعات للرأسماليين الذين

¹ Dr . Benakzouh Chaabane . Ibid , p 53

² C .R/ Ageron. Ob.cit , p196

يملكون رأسمال 150 فرنك لكل هكتار وإعفاءهم من شرط الإقامة إذا جاءوا عائلات قريبة من أصل أوروبي .

وفي الفترة ما بين 1871م و 1881م أقامت الإدارة الفرنسية الاستعمارية 175 مستوطنة ومنحت للمستوطنين 461.185 هـ، حيث وصلت قيمته 36 مليون فرنك ويمثل الاستيطان الرسمي، أما الاستيطان الحر، فقد شجعت الدولة وذلك باتخاذ الإجراءات التالية :

حيث ألغت الملكية المشتركة للأراضي بواسطة قانون 1873م و سمحت بزيادة المستوطنين إذ وصل عددهم في الجزائر سنة 1880م إلى 750 376 ن منهم 195118 فرنسيون مما يفسر أن الجمهورية الثالثة حققت في ظرف 10 سنوات حوالي 65%..مقابل ما حققته فرنسا خلال 40 سنة ، وتجدر الإشارة إلى توضيح نقطة هامة تتمثل في استغلال الأراضي الموزعة حيث أن المستفيدين استغلوها بواسطة الجزائريين والبعض الآخر أعاد بيعها مما انعكس على الاستيطان الريفي إذ كانت نسبته ضعيفة ومع ذلك حققت الجمهورية 45 % مما تحقق ما بين (1870/1830) ، فإذا كان المرسوم 24 سبتمبر 1870م الذي ينص على جعل التل ترابا مدنيا نتيجة ضغوط المستوطنين فان تجسيده كان صعبا وعند مجيء الحاكم العام دوجيدون ومن جاء بعده طبق هذا المرسوم على مراحل إذ حقق دوجيدون خلال أربع سنوات إلى 3.151.673 هكتار وجاء خلفه شانري (1879/1873) فوسعها خلال ستة سنوات إلى 4850.000 هـ¹.

وفي عهد ألبير قريفي الحاكم العام الجديد (1881/1879) حيث يتميز بالحماس وتعهد بتحقيق رغبات الجمهوريين وتمثلت سياسة وضع التل في أيدي الإداريين وشيوخ البلديات الأوروبيين بواسطة منشور 07 أكتوبر 1889م حيث أعطى وتيرة التوسع لربع التراب المدني مما جعل سنة 1881م وصول مساحة التراب المدني 10.482946 هـ يقطنه 2.135.350 نسمة من الجزائريين والفرنسيين .

¹C .R/ Ageron. Ob.cit , p196

وبهذه السياسة أصبح اغلب الجزائريين تحت السلطة المدنية أي سلطة المستوطنين الذين حققوا ما لم يحقق قبل 1870م، وأعطيت لهم السلطة بواسطة البلدية ، ووضع مرسوم 24 نوفمبر 1870م تنظيما جديدا للبلدية وحسب هذا المرسوم تحتوي المنطقة التالية على أنواع مختلفة من البلديات، بلدية كاملة الصلاحيات حيث كان من قبل عدد الأوروبيين ينتخبون كما هو الحال في فرنسا مجالسهم البلدية ، أما البلديات المختلطة إذ يمثل أغليبيتهم جزائريون وتديرها لجنة بلدية يختار أعضاؤها من بين السكان الفرنسيين ويعين الحاكم العام رؤساءها ونوابها ، والبلدية الأهلية وهي الدواوير التي شكلت نتيجة تطبيق سناتوس-كونسيلت المؤرخ في 22 أبريل 1863م ، وكذلك التي تخضع للبلدية كاملة الصلاحيات أو البلدية المختلطة .

فالبلدية الأهلية سلمت إدارتها إلى مدنيين أو عسكريين تساعدهم لجان بلدية ، أعضاؤها من رؤساء الجماعات حتى تتم عملية تحويلها إلى بلديات مختلطة أو كاملة الصلاحيات.¹

¹ C.R /Ageron . OB.CIT pp198-199

الفصل الثاني :

التنظيم الإداري للبلديات المختلطة في الأوراس

- ❖ الإدارة الفرنسية في الأوراس
- ❖ التنظيم الإداري للبلديات المختلطة في الأوراس
- ❖ نماذج :

بلدية باتنة المختلطة – بلدية بركة المختلطة

❖ استحداث البلديات

التنظيم الإداري للبلديات المختلطة في الأوراس :

الإدارة الفرنسية في الأوراس :

خضعت المنطقة للنظام العسكري يدير شؤونها المكتب العربي بواسطة القياد الذين اختيروا بعناية من العائلات النفوذة التي تحتل مكانة دينية وقد كان بوضياف بن محمد الذي ينتمي لعائلة بلقاسم التي توارثت القيادة والمشخة منذ 1850 م إلى نوفمبر 1875م بعد عمه المسمى سي محمد العربي وفي أواخر نوفمبر ترك مكانه لابنه سي الهاشمي ليتولى هو قيادة بني وجانة خلفا للقايد مصطفى بن شتارزي الذي كان قد نقل الى قيادة أحمر خدو وبني بو سليمان في جنوب الأوراس في مكان سي الميهوب بن سي أحمد بن شنوف الذي عزل ، وفي نفس المرحلة كان محمد بن زديرة بن الشيخ العربي من عائلة بلقاسم أيضا قائد على قبيلة لعشاش¹.

أما الأوراس الغربي كان من نصيب محمد بلعباس الذي عين بتاريخ 09 أفريل 1846م اذ كان يتمتع بنفوذ ديني في منطقة واد عدي وادي الطاقة ، أما جبل ششار أسند لمحمد بلعباس من عائلة بن ناصر قائد أحمر خدو و كان يتمتع بنفوذ ديني وتميزت مهمة هؤلاء القياد في إطار التقسيمات الإدارية التي أقامها الفرنسيون على شكل هيئة عسكرية بدوائرها وملحقاتها الفرعية وضمن دائرة باتنة تدخل قيادة الأعشاش وأولاد داوود وأولاد عدي وبني وجانة وكان هؤلاء القياد الذين اختارتهم السلطة الفرنسية يواجهون صعوبة في تجسيد عملهم المتمثل في مناقشة شيوخ الزوايا ، حيث يملك كل طرف سلاحا مؤثرا فالقياد استعملوا سلطتهم الإدارية الواسعة والمدعمة بالسلطة العسكرية وشيوخ الزوايا استعملوا سلاحهم الروحي .

واستعمل رجال الإدارة صلاحياتهم الإدارية لمضايقتهم بالرغم من الولاء الظاهري الذي كانوا يبذونه لهم وللسلطة الفرنسية لذلك قدموا للسلطة خدمة والوقوف

¹ عبد الحميد زوزو ، ثورة الأوراس 1889م ، المؤسسة الوطنية ، الجزائر ، 1986م ، ص 31

مع الإدارة واستمرارية وجودها وتعتبر دائرة باتنة أكبر دوائر عمالة قسنطينة، ماعدا دائرة سطيف وتشتمل البلديات المختلطة التالية :

باتنة مقر الدائرة، أريس، بسكرة، خنشلة، عين التوتة، عين لقصر. كانت هذه المنطقة تابعة سياسيا وإداريا أما لسلطة قايد أحمر خدو أو قياد ششار أما من الناحية فكانت تحت تأثير زاوية خنقة سيدي ناجي.¹

وقد تطورت التنظيمات العسكرية في الأوراس بالشكل التالي :

من 22 جوان 1844م إلى أول فيفري 1847م كانت المنطقة تخضع للقيادة العسكرية العليا ثم تحولت إلى شعبة عسكرية استحدثت الدوائر المختلطة ، دائرة باتنة من 1846م الى 1886م دائرة خنشلة 1873م بعدما كانت مركزا عسكريا يتبع دائرة باتنة وقد ألغيت في ما بعد سنة 1912م أما دائرة بسكرة فقد تأسست في سنة 1847م الى غاية 1912م حيث ألحقت إجراء منها بمناطق الجنوب وإجراء أخرى بخنشلة بموجب مرسوم 1905م إن تقسيم البلاد إداريا حسب نمط التنظيم الفرنسي يرجع الى سنة 1844م زمن الدوق دومال ، في تلك الفترة لم يكن واضحا التميز بين الأمور الإدارية والعسكرية حيث اسند الحكم لذوي النفوذ من الأهالي حيث يكمن الهدف في استعمالهم كأعوان أثناء عملية احتلال وربط مصالحهم بمصالح فرنسا مما أهلها بأن تنشأ قيادات كبيرة واسندتها لعائلات معروفة منذ فترة تواجد العثمانيين . وبمرور الوقت ظهرت مراتب الأعيان حسب قدرة كل واحد منهم وقد كلفت القايد سي مقران بن محمد المسعود بمهام واسعة في واحة أممو كال حيث وجهت له انتقادات من قبل مسؤولية الإداريين كما واجه صعوبة أما قبيلة الصحاري وأولاد القايد الأعلى (Herbeillons) دراج حيث أثار غضبهم نتيجة أخلاقه واعتبر الجنرال الثاني في باتنة بين سنتي 1846/1847 ميالا للاستبداد وميالا للقبائل التي تقع تحت سلطته ووصلت شكاوي ضده من أولاد دراج والصحاري إلا أن الحاكم اعتبرها غير مؤسسة.²

¹ المرجع نفسه ، ص ص 32-33

² صالح عباد ، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين (1870-1900) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1984 ، ص ص 46-48

وأدرك أن أولاد دراج كان استيؤهم راجع عن كون التقسيم الإداري الذي يربطهم بدائرة بسكرة هو السبب في ذلك ، حيث يفضلون الارتباط بباتنة حيث تتواجد مصالحهم ، وتعرض قادة الأهالي إلى اختبار عسير مما جعل المنطقة تعرف تغيرات ولعل العوامل التي ساهمت في تلك التغيرات العميقة يعود بالدرجة الأولى إلى الثورات التي عرفتها الأوراس خاصة انتفاضة الزعاطشة إذ عجز العديد منهم بسط نفوذه مما يعكس على دورهم الإستراتيجية والمسؤولية التي استندت إليهم مما جعل هذا التأثير يؤثر على الجيوش الفرنسية ويعيد للأهالي الثقة وأعيدت قيادة المنطقة لمكتب شؤون العرب ويندرج في النسق الإداري كما استلزمت الظروف

أن يقوم بمراقبة القيادة والاطلاع على الحالة النفسية العامة والقيام بجولات لمعرفة أحوال القبائل في شتى الجوانب ويمكن التماس هذه التغيرات خاصة في دائرة باتنة حيث تم إنشاء تدخل تحت سلطة سي مقران الذي أقبل بعد الانتفاضة الثانية لأولاد سحنون إلا أن السلطة الفرنسية اعترفت له بالجميل نظر الأعمال التي قدمها لهم وأوصيب بجروح حين واجه أولاد سلطان لحماية (الدوق ديمال) .

وتتالت التعيينات للقياد بالمنطقة وأبقت في عائلته وعين ابنه ميهوب بن مقران على أولاد زيان وابن أخيه سي دراجي بن معمر أسندت له مهمة الجوسسة بمنطقة الحضنة وضمت القيادة الجديدة عدة قبائل منها أولاد زيان وقرى بني فرح وبرانيس وواحات جمورة وسيدي خليل وواحة أمدوكال ويكون القايد الجديد قد تحول إلى حارس يراقب أوراس حمر خدو وسلمت له أراضي أولاد زيان، وأنشأت القيادة الثانية في دائرة الحكم القديم وهي قيادة السحري إذ أسندت إلى بولخراس بن محمد بلحاج بن قانة إلى شيخ العرب¹.

وأقام القايد الجديد في برج بريقة ويعد الموقع حصنا استراتيجيا إذ تتم منه تنظيم العمليات العسكرية على القبائل وباتت أراضي بيظام تابعة لقبيلة السحاري وتعددت مهامه وارتكزت على المراقبة وضمان المواصلات ، كما وقع تعتبر مماثل في دائرة

¹ عبد الحميد زوزو ، المرجع السابق ، ص ص 35-36

باتنة من القيادة للأوراس الشرقي حيث أصبح القايد سي العربي بن بوضياف وكرم نتيجة وفائه وأعماله الجلييلة التي قدمها للسلطات الفرنسية .

أما الأوراس الغربي تم تعيين سي محمد بن عباس وقبائل بني بوسليمان ثم تعيين بني شنوف وقد ركزت الإدارة الفرنسية سياسة توزيع وتنصيب العائلات المتنافسة مثل عائلة آل بوعكاز خاصة على الدور الذي لعبته لحماية مصالحه وأهدافها خاصة الأعضاء المقربة منها حتى سنة 1863م إذ يعد هذا التاريخ تنظيما ثانيا للاوراس إداريا وقد شرعت الإدارة الفرنسية الاستعمارية التي تعين القيادة على منطقة الاوراس على الشكل التالي:¹

- سي الطيب مكلف على بني وجانة .
- سي أحمد بلحاج مكلف على العمامرة .
- سي بوضياف بن محمد على أولاد داوود .
- سي بن زديرة بن الشيخ العربي مكلف بالبعثات .
- سي المحبوب بن الطيب وأعوانه بعد سنة عينوا قيادا على العشاش

بينما سي بوضياف رافق سي عثمان لاستخلاف سي الصادق وأخوه إضافة إلى بن ناصر ، وكلهم ينحدرون من أولاد طراد كلفوا بمهمة تقرت وقدم كل من أولاد مقران وبن عباس خدمة للسلطات الاستعمارية تمثلت في موافقة سي محمد المسعود مقراني مرافقة البعثة الاستعمارية المتوجهة نحو ورقلة سنة 1871م والقادمة من منطقة تازولت ومروانة وبلزمة وغايتها محاصرة وتطوير المنطقة سنة 1879م.²

وقد ساهم القيادة في خدمة الإدارة الفرنسية فمحمد بن عباس أكملت مهمته 1846 الى 1883 كما خدم السلطة الفرنسية سي محمد بن بوعزيز بن قانة حيث عين قايد على منطقة الزيبان في نوفمبر 1888م كما عين لخضر بن شاوش الذي ينحدر من منطقة

¹ المرجع نفسه ، ص ص37-38

² عبد الحميد زوزو ، المرجع السابق ، ص ص 41-42

بسكرة وكان سي أحمد بن باي الذي يتميز بخاصية التأثير على منطقة الأوراس نتيجة للمكانة التي احتلتها عائلته في الأوراس، وقد سبق أن كان قايد على قبائل عرش بني بوسليمان عام 1875م، كما أن هذه العائلات التي تخدم مصالح فرنسا بواسطتها تمكنت من التحكم في المنطقة لمدة طويلة.¹

ويهدف هذا التنظيم البلدي السيطرة على الشعب الجزائري واستغلاله كما يكرس سلطة الأقلية الأوروبية على الأغلبية الجزائرية المتمثلة في 500 ألف نسمة سنة 1891م على أكثر من 3 ملايين ونصف من سكان الجزائر، فما هي يا ترى سياسة الاستيطان في منطقة الأوراس؟

السياسة الاستيطانية في الأوراس :

بعد صدور القانون التشريعي الإمبراطوري في 22 أبريل 1863م شرعت السلطات الاستعمارية تطبيقه في منطقة الأوراس بعد أربعة أشهر ولعل أسباب صدوره يتمثل في تهدئة القبائل نظرا للخطورة التي تهدد أراضيهم، وإعطائهم الأمل في استعادة ممتلكاتهم.

غير أن هذا الموقف يعد جانب من الجوانب الخفية للسياسة الاستعمارية حيث زادت نشاطات المستوطنين ولعل الهيئة الإدارية التي ترعى مصالحهم وتسعى للمزيد من تحقيق الأهداف المستوطنين وتتكون اللجنة من العميد (قائد الدائرة) حيث يمثل رئيس اللجنة نفسه إذ أن الأراضي أغلبها متواجدة بالمناطق العسكرية ومن ضابط مكتب الشؤون العربية وممثل مجلس العمالة وممثل لجنة أملاك الدولة ومصالح الغابات والاستعانة بلجنة مكلفة بانجاز المهمة على مستوى دائرة باتنة برسم الحدود وتقسيم الأراضي بين الدواوير وإنشاء الملكيات الفردية.²

وقد نصت رسالة التشريع الإمبراطوري على ما يلي : (06 فيفري 1863م)

¹ عبد الحميد زوزو ، الأوراس ابان فترة الاستعمار الفرنسي التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (1837-1839) ، ترجمة مسعود حاج مسعود ، ج1 ، الجزائر 2005 ، ص ص 85-87
² المرجع نفسه ، ص ص 88-90

- لن يكون لهذا القانون أي اثر رجعي .
- كما نصت المادة 02 أن كل العقود المبرمة بين الأهالي والدولة بخصوص الأراضي تبقى سارية المفعول .
- في حقيقة الأمر أن القانون الإمبراطوري لم يأت بجديد إذ أن الأراضي التي تمت مصادرتها غير قانونية وكانت اغلبها ذات طبيعة عرش وتكمن مهمة اللجنة في :
 - تعيين أراضي للأملاك الدولة .
 - تعيين أراضي تابعة للبلديات والخواص .
 - النظر في الطعون المقدمة من طرف الجماعة والأفراد .
 - مدة الطعن شهران يقدم للحكومة¹.
- والجدير بالذكر لم يحدث أي رفض في الملفات المقدمة لدائرة باتنة وحين قدم ملف قبيلة لحراكتة أنجز في ظرف قياسي حيث أرسل يوم 12 أوت 1863م حضي بالموافقة في 29 أكتوبر 1863م .
- في حين تتطلب ملفات أخرى مدة زمنية أطول ، مثل ملف قبيلة الصحاري الذي دامت مدته أزيد من 5 سنوات وطبق القانون على القبائل ذات الاتصال بالاستعمار ووضعت تحت تصرف المستوطنين ول يأتي تاريخ 10 جويلية 1870م حتى كان القانون الإمبراطوري قد تم تطبيقه على 13 قبيلة في دائرة باتنة ورافقت هذا القانون بعض الملايسات في تحديد ورسم المعالم الحدودية حيث اختلفت التغييرات مما جعل إسماعيل عوربان أثناء المداولات لملف قبيلة لحراكتة الوقوف على مقاصد الإمبراطورية .

فبالنسبة له أن القانون لا يهدف إلى تثبيت الحدود الترابية للأراضي أن التثبيت مجرد وسيلة لتحقيق الهدف الأساسي المتمثل في توزيع الأراضي بين الدواوير وإنشاء

¹ collot , Op.cit. P30

الملكية الفردية ، ولكن ما يمكن إبرازه يعد تقسيم القبائل إلى دواوير كما حدث لقبيلة اولاد بوعون إذ قسمت إلى دواوير مما خلق اختلالا توازنيا في البنية الاجتماعية اثر تطبيق القانون الإمبراطوري وهذا ما يهدف إليه حيث ركز على تفكيك البنية الاجتماعية للنظام القبلي وإضعافه وإحلال النظام الإداري أساسه الدوار والبلدية.¹

كما أسفر تطبيق القانون الإمبراطوري على عواقب وخيمة على أهل الأوراس حيث نص القانون في المادة الثالثة " تأسس الملكية الخاصة لصالح المستوطنين " .

ففي دائرة باتنة استحوذت مصلحة أملاك الدولة على ما يقرب من 60 هكتار من الأراضي الزراعية هذه العملية اجتاحت أيضا ميدان الأوقاف إذ استحوذت الدولة على العديد من المساجد والحقول والمساحات الزراعية حيث أعطيت للجنة وتم تسليمها لأملاك الدولة في 20 سبتمبر 1870م منها مسجد شافع في جبل بوعريف، ومسجد سيدي يحي بن زكري في بني معافة، ومسجد قرقور بأولاد بوعون، وقد تعدت إجراءات المصادرة إلى كل ما يملك هذه المساجد من مزارع وممتلكات.

ورغم هذه الإجراءات المجحفة في حق الأهالي إلا أن القانون حاول أن يحافظ على بعض التوازن ولو بصورة مؤقتة وكان الهدف لربط الجزائر ربطا وثيقا بفرنسا، لذلك نجد أن المستوطنين كانوا غاضبين نظرا لما لمسوه من رسالة الإمبراطور حيث اتهموه بالميل للعنصر الرأسمالي وسد الطريق أمام طموحاتهم وأصبحت تهدد أهداف الاستعمار نفسه.²

وحين انتهت المرحلة العسكرية للغزو وجدت فرنسا نفسها في الجزائر أمام صعوبة جادة تمثلت في السؤال المحوري ما نوعية السيطرة في شمال إفريقيا ؟

وما هي نوعية المستعمرة التي سوف تنتهجها ؟

فالمستعمرة الجديدة ليست شيء جاف أو فارغ المحتوى بل هو عبارة عن أرض متواجدة بها كثافة سكانية معينة كما هو في أمريكا الشمالية أي أنها ليست كما هي في

¹ collot , ibid. P32

² حسن هيكال ، الاستعمار الفرنسي ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، ط4 ، 1986 ، ص ص 33-34

البداية (القرن 19) أي ليست مستعمرة استغلال كما هي في الهند ويلاحظ ان الوضعية في الجزائر وضعية جد خاصة حيث تتضح أهدافها ومشاريعها الحقيقية خاصة منها ما تجسد في السياسة الفرنسية بالجزائر حيث نجد تعاطي السلطات الفرنسية وتجندها مع السياسة الإدماجية بنوع الفكر البراغماتي إذ بواسطة تطبيق هذه الفكرة المتمثلة في التجمعات الحضرية والمناطق الريفية ويعتبر العنصر الفرنسي عضو فعالا ، واستحدثت قانونا بلديا سنة 1881م تشرح فيه بأن البلديات ذات الصلاحية تشبه البلديات المختلطة إلا أنها تختلف اختلافا طفيفا في تمثيل الأهالي على مستوى المجالس البلدية والمشاركة في الانتخابات خاصة ما يتعلق برئيس البلدية و تتواجد بالجزائر الشمالية 301 بلدية إذ تتربع على مساحة إجمالية 2708148 هـ.¹

حيث يتجمع بها عدد السكان يصل إلى 2435.090 ساكن فالمواطنين الفرنسيين عددهم 681.909 إلا أن المستعمرة تتربع على مساحة إجمالية تقدر بـ 20868.877 هـ وسكانها يصل عددهم 5978.833 ساكن منها 727.865 مواطن فرنسي والمقارنة بين هاتين المجموعتين من حيث العدد تؤدي مباشرة إلى التساؤل التالي ما هو التنظيم الأمثل الذي يجب إتباعه ؟

هذه المساحة الشاسعة التي تمثل أكثر من 18 مليون هكتار لا تدخل في حسابات البلديات كما نورد مثلا عدديا أكثر حصرا حيث يعطينا إجابة عن 18.160720 هـ تتواجد بها كثافة سكانية تقدر بـ 3543743 ساكن حيث نجد المواطنين الفرنسيين عددهم يصل إلى 45956 مواطن، ويتواجد بمنطقة البلدية 28 ساكن على 100 هـ من الفرنسيين في هذه المجموعة الثانية تمثل 100/1.3 ويمثل الكثافة السكانية في المثال الأول والثاني يمثل 19 ساكن في الكلم² 81 ساكن في الكلم² و نستنتج أن العنصر الأوروبي اقل كما نستنتج أن السياسة الإدماجية إلى حد الآن لم تعط دفعا لحياة النظام البلدي إذ نجد أن دستور المشروع سنة 1881م ذكر شروط الديموغرافيا على ارض تكون قابلة للتطور ويجب أيضا البحث على معادلة جديدة وهذه المعادلة مكونة من

¹ . المرجع نفسه ، ص ص 35-36

مجموعة الفرنسيين في المراكز الاستيطانية والأهالي والدواوير القديمة تبقى مسيرة من طرف ضابط بلدي منتخب ويساعده مساعد في جميع المهام كما تساهم لجنة بلدية على رأسها إداري ومساعد يقوم بمهام البلدية ويقوم إداري البلدية ومساعد بتقديم العون للجهاز الإداري ككل ، ويتواجد في الجزائر في هذه المرحلة 78 بلدية مختلطة على مساحة قدرت بـ 18160729 هـ ويتمثل دور هذا التنظيم في ضمان حياة البلدية واستمراريتها وفي الحقيقة تزيد الأهمية حين يعطي الجهاز الإداري ضمانات ومسايرة حياة البلدية.¹

وتعطي المجموعات الفرنسية للبلدية المختلطة نجاحا عاما تقتضي الضرورة إلى استحداث بلديات جديدة هي البلديات ذات الصلاحيات، وتتواجد على الكثير من النقاط في الجزائر، ومؤسسات البلديات المختلطة تكمل حيوية الإداريين ومساعدتهم خاصة حين تعود إلى المرسوم الوزاري الصادر في 18 ديسمبر 1842م الذي استحدث حيث أن المادة رقم 05 تتحدد فيها الشروط. إذ يحدد سنتين على الأقل مهام الإداري .

وبعد سنة 1842م شهدت العملية تحولات وتغيرات جذرية في المجال التنظيمي خاصة من حيث تطور البلدية من ناحية السكان من حيث التطور الشامل للبلدية خاصة من حيث عناها، ويلاحظ بعد صدور مرسوم 11 أكتوبر 1873م و 10 أوت 1875م سحب و إدماجها في المناطق المدنية يحدد المدن و إدارة بالاعراش وفي نفس الوقت استحداث إدارة جديدة تخص البلديات المختلطة وفي سنة 1897م الموافق لـ 22 نوفمبر صدر مرسوم جديد يثبت خلاله القانون الأساسي للكاتب العام الخاص بترتيب البلدية تحت اسم البلدية المختلطة وهي اللغة نفسها المستعملة لأن البلديات المختلطة لازالت تسميتها بمرسوم 1847م حيث تتبع منهاجا مغايرا من طرف رئيس البلدية من حيث التسيير وفقا لقانون 15 أفريل 1884م .

فالبلديات المختلطة تمثل أكبر جزء من التراب الجزائري وهي مرتبطة أساسا بالمسار السياسي حيث يرافقه اهتمام جاد ومخطط وبرنامج محدد وهيئة إدارية خاصة

¹ Bontems claude, op.cit pp 250-252

حيث ينشأ نوعية التنظيم سواء كان مرحليا أو على مدة طويلة لأن مرحلة الانتقال قد استحوذت وهي قادرة بأن تزول وتنتهي حيث تمثل أصعب مرحلة في مشروع الاستيطان وهي إحدى الوسائل والآليات التي تجذب السكان وتحركاتهم، إذن ما هي البلدية المختلطة ؟

إن مختلف المناطق الجزائرية تنقسم من جهة إلى مقاطعة عسكرية ومقاطعة مدنية، وإلى بلديات مختلطة وبلديات كاملة الصلاحيات هذه التقسيمات تعد بمثابة المراحل الهامة تمثل الحضارة والنموذج العسكري ويعد بمثابة النتيجة التي حققها الغزو.¹

والبلدية كاملة الصلاحيات تمثل نقطة الوصول وتجسد الحقوق المشتركة كما هو الحال في فرنسا، أما البلدية المختلطة فهي القاسم المشترك بين الاثنين وفترة التطور تعد آلية فعالة لتنظيم السكان والاستيطان معا، حين يتراجع المد العسكري في الجنوب إلا أن هناك اختلاف جوهري يتمثل في المناطق الصحراوية والتل بكامله ومعظم المناطق كالهضاب العليا حولت إلى نظام مدني وفي المناطق المدنية فإن البلديات المختلطة تؤسس في قلب المدنية اعتمادا على الخريطة للبلد، وتوزع توزيعا دقيقا بجانب البلديات كاملة الصلاحيات وهي قابلة للتوسيع والمضاعفة .

وفي المناطق الأكثر استيطاناً مثل ما هو واقع حول المدن الكبرى مثل مناطق الجزائر، البلدية، وهران، مستغانم، قسنطينة، سكيكدة، عنابة وغيرها من المدن الكبرى في الجزائر، وهنا تبرز أهمية وحقيقة تقسيم المناطق إلى ثلاثة أجزاء.²

أما المنطقة العسكرية : فهي تتميز بحدود غير منتهية في الجنوب إلى غاية المستعمرة المحاذية للمنطقة المدنية والتي تضم منطقة التل والهضاب العليا والفرق بين البلديات المختلطة والبلديات كاملة الصلاحيات :

- كاملة الصلاحيات تمثل 18 % .

¹ Bontems claude, ibid , pp 253-254

² P.E Viard ,Les centres municipaux dans les commune mixtes d'Algérie , paris , 1939 pp240-241

- والبلديات المختلطة 82 %.

ومن حيث السكان :

- فالبلديات كاملة الصلاحيات تمثل 91 % من الأوروبيين و 25 % من الأهالي .

- البلديات المختلطة تمثل 9 % من الأوروبيين و 75 % من الأهالي .¹

والبلديات المختلطة تتربع على مساحة 10.477000 هـ أي أكثر من خمس فرنسا وتحتوي نسبة سكان تمثل 49238 أوروبي . و 2425940 من الأهالي والبلديات المختلطة لها جذور قديمة في الإدارة العسكرية بالجزائر وبالتالي فإن هذه الإدارة تمثل أغلبية المستعمرة ، مما يمثل الظرف الحقيقي لسيطرة هذه السياسة الفردية لنابليون 3 والتي تعرف (سياسة المملكة العربية) .

بينما في المناطق التي يتواجد فيها الأوروبيين بكثافة ولهم احتكاكات مع الأهالي أثناء الحياة اليومية خاصة في البلديات المختلطة تكون مسيرة من طرف لجان ممثلة من هيئات إدارية تمثل الأوروبيين ومسلمين وإسرائيليين وهم يشكلون هيئة البلدية ومهام رئيس البلدية تستند لمسير الإقليم ويفهم من تنظيم البلدية المختلطة أنها تتحدر من البلدية الفرنسية إذ توفر جميع الصلاحيات من وجهة نظر الإدارة والغرض من ذلك تفادي جميع الصعوبات المتعلقة بالسير المتعلقة بالبلديات الكاملة الصلاحيات.²

حيث يتم تسيرها لصالح العنصر الأوروبي ويتبين من خلال هذا التسير التحكم في عنصر الأهالي وتوضح بذلك سياسة التسير المحكم للبلديات سواء كانت كاملة الصلاحيات أو بلديات مختلطة .

فالبلديات المختلطة أصبحت وسيلة وغاية إدارية ومدنية والمسير العسكري قد عوض بإداري، إذا فالبلدية المختلطة القديمة قد احتفظت بمساحتها الباقية كما تتميز بسكانها

¹ Ibid .pp245-246

² P.E Viard , ibid .pp 247-248

الذين أصبحوا خليطاً بين الأوروبيين والأهالي وهي الآن تتميز بشساعة مساحتها وتفق عدد الأهالي وبين سنتين 1870م و 1875م حدث تغير للبلدية المختلطة.¹

وأثناء المرحلة الانتقالية 1870م التي شهدتها الإمبراطورية وانتفاضة منطقة القبائل حيث شرع حاكم الجزائر Gueydon الاميرال كايون في تنظيم مشروع واسع لإعادة تنظيم الجانب السياسي خاصة الجانب الإداري و تعددت إصلاحاته المتعلقة بالتنظيم إلى إعادة تنظيم المناطق العسكرية والمدنية ومهام التسيير الإداري مع مراعاة آليات التسيير وكذلك ما يتعلق بالإدارة وموظفيها وفق المعايير التي تتماشى مع المتغيرات المبنية على معايير ومقاييس متواجدة في المقاطعة أو الإقليم أو المراكز أو في البلديات المختلطة إلا إن الإصلاحات أصبحت أكثر وضوحاً في عهد الحاكم الشانزي الحاكم العام حين أصدر في سنة 1875م قوانين وعودها بأهمية البلدية المختلطة إذ أصبحت تتشكل من مجموعة من الدواوير أو قبائل الأهالي ومجموعة من المراكز الأوروبية في طريق الإنشاء إلا أن بعضها تحتوي على دواوير أو قبائل تتخلها مجموعات أوروبية مثل تواجد المزارع (les fermes).²

وأهم خاصية تتميز بها البلديات المختلطة أنها شاسعة 23 بلدية في الجزائر بمساحة تصل 144000 هـ تعادل مساحة مقاطعة فرنسا بمعدل ساكن 32500 ساكن فبلدية جرجرة بمنطقة القبائل 61.049 ساكن مقابل 25892 هـ وتعد زيادة هذه الكثافة بثلاث مرات في فرنسا وفي الجنوب الوهراني بلدية تلاغ المختلطة يتواجد بها 16000 ساكن في مساحة 354500 هـ مرتين ونصف مساحة متوسطة المقاطعة .

وكل دوار أو قبيلة والمراكز الأوروبية التي تشكلها تمثل هرم القمة الإداري وموظف الدولة بمجموعة (Une section) والإداري الذي يقوم بمهام رئيس البلدية وكل هيئة على رأسها مساعد ممثل حسب المناطق تحت اسم القايد أو الشيخ ورئيس البلدية يمثل هيئة البلدية و في البلديات المختلطة التي تحتوي على مراكز أوروبية هذه

¹ عبد الحميد زوزو ، المرجع السابق ، ص 95-97

² المرجع نفسه ، ص 98

الهيئة تتكون من مساعد ممثل الأهالي وممثل الفرنسيين حيث يعين ممثل الأهالي من طرف الإدارة بينما يعين ممثل الفرنسيين عن طريق الانتخاب وعندما يزداد عدد السكان وتسمح الظروف لتكوين مجموعة انتخابية فالحاكم العام هو الذي يعين الإداريين وتنظيم هذه الهيئات تباشر عملها وتحمل مسؤولياتها المدنية وتسيير هذه الهيئات من طرف الإداري بمساعدة المساعد للفرنسيين والأهالي مع ، ويسهران على تطبيق القوانين ومسايرة كل ما يتعلق بتسيير شؤون البلدية مع متابعة ميزانية وتوزيع نفقاتها بكل دقة ومسايرة ومراقبة كل المشاريع إلا أننا نطرح هذا التساؤل الجوهري¹ .

هل البلدية المختلطة تتجاوز أهدافها ؟ هل التنظيم الإداري حقق أهدافه ؟ هل الإمكانيات تجاوزت مع الأهداف ؟

فالبلدية المختلطة والأفراد المدنيين لهم هيئة البلدية مهيئة للقيام بمهام التنظيم وشخصيتها المدنية ممثلة الإداري الذي يدير كل من الهيئتين بواسطة المساعد المثل للفرنسيين والأهالي على هيئة رئيس البلدية وهو مكلف بأن بتطبيق القوانين ومتابعتها حسب ما يخوله له القانون كما يملأ مهام المهمة ضابط مدني وضابط عمومي الكلف بمسايرة أعمال البلدية أثناء انعقاد المجالس حيث :

- يراقب ويقترح ميزانيته .
 - يقسم المداخل ويراقب الأشغال والأسواق .
 - يسجل مداخل البلدية .
 - يشرف على الشرطة .
 - يصادق على التعيينات المتعلقة بعمال البلدية .
- وتجتمع هيئة البلدية مرتين حيث يستدعى من طرف الإداري وتكون الدورة تتعلق بـ:
- الانتخاب على الميزانية .

¹ Dr.benakzouh chaabane , op.cit pp 170-171

- معالجة قضايا تتعلق بالبلدية .
- مداولات المشاريع من حيث التخطيط وتقسيمها ماديا .
- الإشراف على المناقصات المتعلقة بالطرق التابعة للبلدية .
- الإشراف على الميزانية في البلديات المختلطة .
- تطبيق المحاسبة المطبقة في البلديات الفرنسية حيث تتميز بالبساطة .¹

إن مؤسسة البلدية المختلطة تكونت على أساس الانتقادات المتواصلة إلا إن أغلبها غير مبررة حيث تعود إلى عهدين خاصة عهد النمط العسكري ويلاحظ أن الكولون اقترحوا على مستوى جميع المستعمرات التريث وعدم التسرع في عملية الاستيطان لأن المرحلة الانتقالية تكون صعبة للغاية ولا تحقق مصير البلدية فالسياسيين رضخوا لردود أفعال المستوطنين وذلك لتحقيق أغراضهم المتمثلة في استغلال وظائف البلديات والانخراط في نظام الانتخابات وصحافة البلد .

كما نستنتج أن جل الانتقادات التي وجهت ضد مؤسسة البلديات المختلطة كلها انتهت لأنها أيقضت أسلوب تعميم الوظائف المتعلقة بكاملة الصلاحيات أو بلديات مختلطة وفتحت حربا طويلة بدون تجديد الأفكار الضرورية والمنطقية لتنظيم البلديات المختلطة أحسن تنظيم .

التنظيم الإداري للبلديات المختلطة في الأوراس :

تكونت منطقة الأوراس فكانت ملحقة لمقاطعة قسنطينة ، شملت عدة بلديات مختلطة بعد أن كانت ملحقة بباتنة .

استحدثت المركز في 12 فيفري 1844م تحت اسم رأس العيون باتنة

¹.Benakzouh chaabane , op.cit pp 172-173

(La Tête De La Source De Batna) ، وفي سنة 1848م الموافق لـ 12 ديسمبر وافق تعليمية (باتنة الجديدة) ، والبلدية تأسست في 18 فيفري 1860م بقرار الحاكم العام 1860م صفحة 103 ، وقد تعرضت المدينة إلى الهجوم أثناء ثورة 1871م مساحتها 15.175 هـ.¹

وفي سنة 1881م مساحتها قدرت بـ 20.641.00 هـ حسب المعلومات التي أخذت من الأرشيف المتعلقة بالسيناتوس كونسيلت ، أما عدد السكان الأوراس 264 أما الأهالي 16.877 وبقرار الحاكم العام ووفق تعليمية 05 ماي 1875م تم تكوين البلدية المختلطة .

عين التوتة (Commune Mixte De Ain Touta) التابعة لمقاطعة باتنة التي أطلق عليها اسم (Mac Mahon) : وقد استحدثت البلدية بقرار حكومي في 29 ديسمبر 1884 وبقرار الحاكم العام 1884م صفحة 625 ، وبقرار الحاكم العام 27 سبتمبر 1904م صفحة 988 .

جزء من هذه البلدية ألحق ببلدية باتنة بلزمة المختلطة مساحتها 28.385.3 هـ.²

بلدية خنشلة (Commune Mixte De Khenchela) : ويعتقد أنها اسم من أسماء (La Veine Des Aures La Kahena) .

البلدية استحدثت بقرار الحاكم العام في 21 ديسمبر 1880م مساحتها 94.473.9 هـ.

عين لقصر (Ain Elkser) استحدثت بقرار الحاكم العام 29 ديسمبر 1884 .

جزء من البلدية المختلطة ألحقت ببلدية بلزمة بقرار من الحاكم العام في 27 سبتمبر 1904م صفحة 988 ، مساحتها 1.722.31 هـ.³

¹ Alquier , notice concernât les communes mixtes de l'aures

² G.G / DE L'Algérie ,tableau generale,communes mixtes et indigents,30/09/1884,Alger,fontana, 1881 pp81-84

³ Alquier , op.cit

بلدية بلزمة المختلطة : (Commune Mixte) كانت تابعة لنقاوس انفصلت من بلدية أولاد سلطان ، ثم استحدثت بقرار من الحاكم العام 27 سبتمبر 1904 م صفحة 988 مساحتها 1.836.67 هـ .

بلدية أريس (Commune Mixte d'Arris) :ومعنى كلمة أريس الأرض البيضاء حيث أن البلدية استحدثت بقرار من الحاكم العام في 18 ديسمبر 1886م تحت تعليمه الحاكم سنة 1887 م صفحة 83 ، مساحتها 4.130.84 هـ .

وكانت بلديات مقاطعة باتنة تتشكل على النحو التالي :

عمالة باتنة : تحتوي على خمسة بلديات مختلطة يقطنها عدد السكان 165.386 ساكن :

- بلدية عين لقصر المختلطة (Ain Elksar) يقطنها 228.000 ساكن .
- بلدية عين التوتة المختلطة (Ain Touta) يقطنها 263.194 ساكن .
- بلدية خنشلة المختلطة (Khanchela) يقطنها 212.652 ساكن .
- بلدية أريس المختلطة (Arris) 127.226 ساكن .
- بلدية أولاد سلطان المختلطة يقطنها 102.418.4 ساكن¹

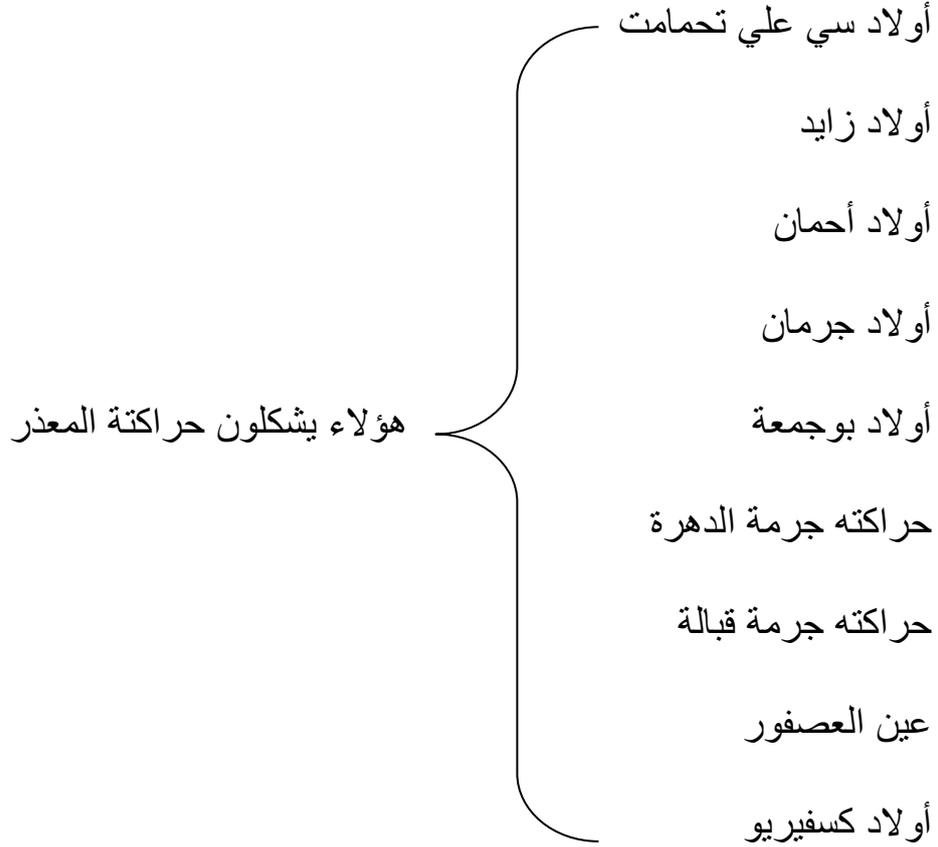
التنظيم الإداري لبلدية باتنة المختلطة :

حسب وثائق سيناتيس كونسيلت (senatus consulte) المتواجدة بالأرشيف تتربع على بلدية باتنة على مساحة تقدر بـ 206.410 هـ ، وكان عدد السكان بتاريخ 28 ديسمبر 1881 م 17.151 ساكن فالأوروبيين كان عددهم 264 والأهالي 16.887 ساكن وقد استحدثت المركز الاستيطاني يوم 12 فيفري 1844 وتجمع السكان حوله في

¹ Alquier , op.cit

12 سبتمبر 1948 وبقرار السيد الحاكم يوم 05 ماي 1875 تم تكوين البلدية ، وقد سبقها قرار 18 فيفري 1860 صفحة 103.¹

وتتواجد بالبلدية القبائل القديمة والقيادات حيث تحتوي على تسع قبائل هم :



وجزاء من القيادات لبلدية باتنة ألحقت وفي 10 فيفري 1879 م تكونت مجموعة القصور حيث وضعت مراقبتهم تحت مساعد الأهالي (l'adjoint indigène) ومجموعة أولاد شليح تكونت في الأخير عبر تراب البلدية وما بقي من المساحة في 01 جانفي 1881 م أضيفت مجموعة الثلاث والزوى وألحقت بقبيلة أولاد بوعون للبلدية المختلطة منذ 1830 م وكونت بذلك امتداد من 01 جانفي 1881 للمجموعات التالية :

- دوار شدي

¹ A.D.C (Département de Constantine)

- دوار لقصر

- دوار واد الماء

- دوار بوقزول

- دوار زانة

- أولاد محمد بن فروج

وبعد هذه الإلحاقات فإن البلدية المختلطة تكونت من 21 مجموعة وانبتق عنها 16 دوار ، حيث وضعت تحت رقابة مساعد الأهالي (l'adjoint indigène) وهي :¹

- أولاد سي علي تحمامت .

- حراكتة المعذر

- عين العصفور

- الرحبات

- العصفور

- أولاد اشليح

- ثلاث

- زوي

- شيدي

- بوقزول

- واد الماء

- أولاد محمد بن فروج

وبعد الاستيلاء على الوطن واحتلاله خضع سكان هذه البلدية المختلطة للسيطرة الفرنسية خاصة بعد ثورة 1871 م ، وكان عرش ثلاث واولاد شليح وحركته جرمة وجزء من بلاد بوعون الذين ساهموا في الثورة ونشطت الحركة الاستيطانية بشكل كبير واستولت

¹ A.D.C , op.cit

على ممتلكات الأهالي في جبال بلزمة مما جعل العنصر الأوروبي يتعرض للقتل والهجوم بمناطق فسديس والمعذر كما أحيطت البلدية بمجموعة من المركز الاستيطانية المتواجدة على طريق باتنة - بسكرة منها المراكز الاستيطانية مثل : عين التوتة الذي يبعد 24 كلم ، عين القصر 21 كلم ، وقد ساهمت هذه الثورة في زيادة تكوين تجمعات سكانية منذ سنة 1975 م لم تأتي نتائجها إلا بعد أن أعيدت تنظيمات خاصة تعلقت باستفادة المعمرين من أراضي عين ياقوت وعين لقصر حيث أصبحت تحت تصرف المعمرين ووزعت عليهم مزارع صالحة منها مجموعة كاسرو الواقعة على بعد 12 كلم ، حيث قاموا بتخصيص ثلاث مساحات يوم عشرة ديسمبر 1881م ، وذلك للتحكم في عملية الاستغلال الجيد.¹

أما التجمعات المتواجدة في البلديات المختلطة منها :

- سريانة
- زانة المتواجدة في نفس الدوار
- المرج المتواجد في دوار بوقزل
- شعبة أولاد اشليح

حيث وضعت هذه الأخيرة ضمن المخططات الاستيطانية من قبل الحاكم العام منذ 1882م أما الدواوير فهي :

- دوار أولاد سي علي تحمات : مساحته 16.643.36 هـ ، وعدد سكانه 1115 ساكن ، أما أراضيه الزراعية فتقدر بـ 609.263.15 هـ

وقد دفع ضريبة الحرب قدرت بـ 9418.52 فرنك وتعرضت المنطقة لعقاب جماعي على اثر قرار الحاكم العام 16 جويلية 1872 نتيجة مشاركتهم في ثورة 1871م ، حيث ازدادت الضريبة ووصلت 37.818.90 فرنك .

¹ A.D.C , op.cit

وعين على المنطقة عمار بن سي علي مساعدا ، إذ يتميز بالحركية والذكاء ويتحدث الفرنسية وكان عسكريا بعين مليلة :

- دوار حراكتة المعذر : مساحته 13.770 هـ ، عدد سكانه 1.527 ساكن ، الأراضي الزراعية 4500 هـ ، وقد دفع الدوار ضريبة حرب قدرت بـ 521.43.88 فرنك ، وعين على المنطقة حسب الوثائق بوجمعة الحاج مساعدا .¹
- دوار حراكتة جرمة : مساحته 12014 هـ ، عدد سكانه 687 ساكن ، أراضيه الزراعية 4.000 هـ ، وقد دفع الدوار ضريبة الحرب قدرت بـ 7.327.2 فرنك ، عين على المنطقة مساعد الأهالي خليفة بن مسعود ثم سي محمد الصالح بن محمد .
- دوار عين لقصور : مساحته 5.922 هـ ، عدد سكانه 1.297 ، الأراضي الزراعية 4400 هـ ، أما ضريبة الحرب أتي دفعها قدرت بـ 7.701.19 فرنك ، وعين على المنطقة أثناء ثورة 1871م محمد سي محمد بن علي الطيب في 19 أفريل 1882م .
- دوار البريكات : مساحته 8897 هـ، عدد سكانه 1.044 ساكن، الأراضي الزراعية 2700 هـ، عين على المنطقة خليفة بن محمد مساعدا .
- دوار الثلاث : مساحته 11.395 هـ، عدد سكانه 692 ساكن، الأراضي الزراعية 3.5000 هـ، ودفع الدوار ضريبة الحرب قدرت بـ 8.015.96 هـ ، وعين على المنطقة العيد بن زايد، ثم محمد العيد بن مسعود، حيث تقلد عدة مهام إدارية وألحقت بالدوار ضريبة 2.610.872 فرنك .
- دوار محمد بن فروج : مساحته 17.552 هـ ، عدد سكانه 1.049 ساكن ، الأراضي الزراعية 7656 هـ ، ودفع الدوار ضريبة الحرب قدرت بـ 7.342.14

¹ A.D.C , op.cit

فرنك ، وعين على المنطقة حمو بن فرحات ، ويعتقد أن أصول أولاد فروج تعود إلى أولاد سلطان ذات الأصول البربرية .¹

- دوار زانة : مساحته 6691 هـ، عدد سكانه 656 ساكن، الأراضي الزراعية 2.961 هـ، ودفع الدوار ضريبة الحرب قدرت بـ 5.981.5 فرنك، وعين على المنطقة الربيع سعيد بن محمد حيث كان قايد على بلاد بوعون، وعين بصفته شيخ من قبل السلطات الاستعمارية في سنة 1880م، ودواير زانة هي : عين زانة، عين المرجة، عين لعبيدة، عين ليدة، تمورايت .

- دوار بوقزول : مساحته 9.991 هـ، عدد سكانه 310 ساكن، الأراضي الزراعية 6175 هـ، ودفع الدوار ضريبة الحرب قدرت بـ 3.248.331 فرنك، وتعود أصول السكان إلى أولاد بوعون ويتكون الدوار من أولاد محمد وأولاد سي محمد بن مبارك، المنحدرون من أولاد عبد الرحمان ومن عائلة أوجرتل، كل هذه السلسلة من الأهالي يعود أصلها إلى أولاد بوعون القبيلة الكبرى ذات الأصل البربري، وعين على المنطقة ناصر بن الشريف أخو العيد بن علاوة، بن الشريف قايد قبيلة أولاد بوعون، وأثناء ثورة 1871م، كان شيخ دوار مروانة قد عين على أهالي بوقزول في 11 جوان 1883م، عوضا عن سي علي بن وناس، الذي عزل من منصبه ثم عين بن منصر .²

- دوار اولاد مهنة : مساحته 10.838 هـ، عدد سكانه 1.086 ساكن، الأراضي الزراعية 6285 هـ، ودفع الدوار ضريبة الحرب قدرت بـ 9.834.48 فرنك، وينقسم سكان أولاد مهنة إلى قسمين :

القسم الأول يقطن السهول والقسم الثاني يسكن المساكن الفقيرة على ضفاف الأنهار والجبال لمنطقة بلزمة، وتعود أصولهم إلى البربر، شاركوا في ثورة 1871م وتتركز الدواوير في حوض واد الماء، منها عين الحاسي وعين الماء وعين أم الطيور، عين على الدوار حمو بن عبد الله وقد تعرض

¹ A.D.C , op.cit

² A.D.C , op.cit

لعقاب الإدارة نظرا لتصرفاته سنة 1882م ، حيث أقيم له مجلسا تأديبيا و استبدل بموظف أكثر منه نشاطا و ذكاء .

- **دوار لقصور:** مساحته 444هـ، عدد سكانه 774 ساكن، الأراضي الزراعية 3949 هـ ، ودفع الدوار ضريبة الحرب قدرت بـ 5.402.55 فرنك، عين على المنطقة سي العيد بن الشريف كما اسندت له مهمة ادارة اولاد فاطمة وحيدوسة، كان قايد على اولاد بوعون سابقا، له تأثير على السكان تقلد عدة مناصب 69 سنة أرغمته السلطات العسكرية بعدئذ بترك مكانه لأخيه سي علاوة لأنه قايد على اولاد بوعون، وفي سنة 1883 م عين على المنطقة سي العيد بن المداني .
- **دوار شيدي :** مساحته 10.336 هـ، عدد سكانه 776 ساكن، الأراضي الزراعية 7760 هـ، ودفع الدوار ضريبة الحرب قدرت بـ 297091 فرنك ، وتتواجد بالدوار عدة دواوير منها عين الحاسي، عي عيوس، الناعورة، عين شيدي، ومركز يبعد 5 كلم على مستوى لقصر، وعين على المنطقة المداني بن العمري وثبت كشيخ من قبل السلطات الاستعمارية منذ 1842م.
- **دوار واد الماء :** مساحته 15.757 هـ، عدد سكانه 1.333 ساكن، الأراضي الزراعية 5001 هـ، ودفع الدوار ضريبة الحرب قدرت بـ 11.854.50 فرنك، يتشكل الدوار من عدة دواوير منها :
- منعة، الحليمية، اولاد عمر، اولاد عبد الرحمان، منحدرين من اولاد فاطمة بعد ثورة 1871م¹.
- **دوار اولاد اشليح :** مساحته 22.248 هـ، عدد سكانه 2207 ساكن، الأراضي الزراعية 7.179 هـ، ودفع الدوار ضريبة الحرب قدرت بـ 13.545.78 فرنك كان دوار اولاد اشليح مشاركا في جميع الثورات خاصة بعد ثورة 1871م، وقد أثبتته وثائق أرشيف المكتب العربي حيث تبينت مشاركة العرش في جميع الأحداث خاصة الهجوم على مزرعة على السيدة سال ران أرغموها للعودة إلى

¹ A.D.C , op.cit

باتنة، كما أرغم رئيس المكتب العربي أن يتابع الوضع في أولاد سلطان وحيدوسة وأولاد فاطمة وعقد اجتماع خاص في 22 أبريل عام 1871م للتصدي لهذه الأعمال أما في سنة 1875م عين على الدوار محمد بن وغللال ، حيث كان في سنة 1871م حارس غابة ثم عين بعد سي الهاشمي بعد سي الهاشمي بن السعدي في 31 ديسمبر 1881م

- دوار لقصور : مساحته 18577هـ، عدد سكانه 1.897 ساكنا ، الأراضي الزراعية 2000 هـ ، ودفع الدوار ضريبة الحرب قدرت بـ 6.072.04 فرنك ، و عين على الدوار لخضر بن العيد بغرامة مالية قدرت بـ 100 دينار والبلدية المختلطة تابعة للعدالة المتواجدة في باتنة وفي نفس الوقت لإدارة البلدية .¹

ومن خلال هذا التنظيم للأعراش والقبائل تلتها تنظيمات سايرت التنظيمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ويلاحظ ذلك في استحداث البلديات التي تلت التنظيمات الإدارية للبلديات في منطقة الأوراس .

التنظيم الإداري للبلدية :

بلدية بريكة المختلطة (Commune mixte de Barika) :

لقد تم الاستيلاء على المنطقة 1841م بقرار 30 سبتمبر 1838 فان منطقة الحضنة أصبحت تحت سلطة الخليفة احمد مقران وفرحات بن سعيد بن بوعكاز شيخ العرب إلا أن بوعزيز بن قانة عارض فرحات بن سعيد ومع تطور الأحداث في سنة 1844م خضعت المنطقة كلها لسلطة القايد سي مقران بم محمد الحاج الذي ينتمي إلى منطقة مدو كال والذي جعل من بريكة مقرا له ففي سنة 1849م سي مقران و مختار بن دايدة قايد أولاد علي بن منصور و أولاد سلام .²

¹ A.D.C , op.cit

² A.D.C , op.cit

وقد مرت المنطقة بظروف خاصة في سنة 1857/1838 إذا أصبحت مسرحا للثورات أسمت بالعنف نزارة في جميع المناطق مما جعل السلطات الفرنسية ترسل بضباط .. من المكتب العربي من باتنة أسندت له مهمة إعادة الأمن للمنطقة الأولى وفي سنة 1860 كان لصوت ونداء المرابط سي محمد بن بوختاش لأولاد عمر القاطنين بمنطقة مقرة إذ حثهم على الثورة ضد الحملة التي قادها الكولونيل ديسماريت وفي سنة 1864 شهدت المنطقة مرة أخرى ثورة عارمة من قبل أولاد مهدي حيث أرسلت إليهم حملة قادها الكولونيل هدفها إعادة الأمن والقضاء على الحركة الاحتجاجية.¹

وفي سنة 1871 فان الثورة أخذت منحى الجدية لان مصدرها كانت من منطقة بريكة برج مقرة مما جعل الجنرال سوسي غلق المركز وحصار القبائل المتسببة في إثارة الشعب حسب قوله ونتيجة لهذه الثورات الثلاثة قرر بان يثبت في قلب الحضنة قوة شرطة بقيادة عسكري برتبة ضابط بقرار 10 ديسمبر 1873. وقد أنشأ مركز بريكة أو بالأحرى ملحقة بريكة من اجل سيطرتها ومراقبة القبائل الثائرة مباشرة والمتمركزة في منطقة الحضنة وكذلك سكان السلسلة الجبلية الشمالية والشرقية للمنطقة لفرض السيطرة والتحكم وإعادة الأمن وتنظيم و تطوير العملية الاستيطانية.²

تنظيم القبائل (الأعراش) :

شرعت فرنسا في هذه الظروف الطارئة إلى تنظيم الأعراش، حيث ضمت الملحقة القبائل التالية :

زوي "عين الكلبة"، أولاد نجاعة "برهوم"، أولاد عمر "مقرة"، سلالحة "الجزار"، والتي تشكل التجمع القبلي باسم أولاد دراج، و أولاد عبد الرحمان "متكواك"، وأولاد سحنون بريكة الممثل الأكبر لعائلة أولاد سحنون .

وأولاد علي بن صابور "القصبات" ورأس العيون، وأولاد سلام "العلمة" وأولاد سلطان "نقاوس وسفيان" .

¹ Rapport la réorganisation de l'aures et du territoire civil .

² A.D.C , op.cit

وقد شهدت الملحقة تغيرات مختلفة في ما يتعلق بالحدود وبعد قرار 7 مارس 1881 تم إنشاء بلدية أولاد سلطان المختلطة "نقاوس" ، و حذفت من ملحقة بريكة أولاد علي بن صبور ، وأولاد سلام وأولاد سلطان.¹

أما قرار 17 فيفري 1885م أدخل بريكة في جو جديد، ووقف طموحاتها بان تكون احد بلديات أهلية تابعة لباتنة، والملحقة أصبحت مستقلة ماليا وتسير على نمط بلدية أهلية، هذه التحولات استبدلت وعوضت بتكبير وتوسيع وتحديد حدود الملحقة التي استغلت في إنشاء البلديات المجاورة التي استكملت إحاق سوامعة "المسيلة" ولخضر حلفاوي "سقانة"، و السحاري "بيظام" مدوكال والقنطرة التابعة لمصلحة بسكرة.

غير أن في سنة 1886م حدث تغيير جديد عندما تم إنشاء بلدية عين التوتة المختلطة ، حيث تم إحاق دوار القنطرة إلى التنظيم الجديد والى قبيلة السوامعة التي انتزعت من بريكة وإحاقها بالبلديات المختلطة لمسيلة .

وفي النهاية كان قرار 5 أكتوبر 1905م إنشاء البلدية المختلطة لبريكة حيث أعطيت لها الحدود الحالية.²

وأولاد علي بن صبور (القصبات ورأس لعيون وأولاد سلام (العملة) وأولاد سلطان (نقاوس وسفيان) .

غير أن الملحقة شهدت تغيرات مختلفة في ما يتعلق بالحدود وبعد قرار 07 مارس 1881 تم إنشاء بلدية أولاد سلطان المختلطة (نقاوس) وحذفت من ملحقة بريكة أولاد علي بن صبور وأولاد سلام وأولاد سلطان.³

وكان قرار 05 أكتوبر 1905 إنشاء البلدية المختلطة لبريكة حيث أعطيت لها الحدود التالية وتتكون بلدية بريكة من الأعراس التالية :

¹Rapport sur la situation général des communes mixtes de khanchela et des ouled soltane et de batna et de balzema

² A.D.C , op.cit

³ Rapport sur la situation général des communes mixtes .op.cit

- أولاد علي بن صبور .

- أولاد سلطان .

- لخضر حقاوي .

- السحاري .

- أولاد سحنون – أولاد دراج .¹

ويلاحظ أن قبيلة علي بن صابور انقسمت إلى شطرين إذ يتركز الشطر الأول في الشرق والشمال الشرقي، والثاني يتركز في الجنوب والجنوب الغربي (والشمال الغربي والسلسلة مغطاة بالصنوبر الجبلي) تحت اسم جبل جيديان gudiane ، المتواجد بالشمال والشمال الشرقي إلا أن الذين بقوا مع علي بن صابور احتفظوا باسم أولاد علوي .

حيث تم ضم أولاد علي صابور المنحدرين من داخنة قايد أولاد سلام (العلمة) وعند تأسيس ملحقة بريكة في 20 ديسمبر 1873 فان قبيلة أولاد علي بن صابور (قصبات و رأس العيون) بقية تابعة لملحقة بريكة إلا أن أولاد سلام تم إلحاقهم إلى ستارنو (Saint Arnaud) .

وبعد إنشاء بلدية أولاد سلطان بمنطقة نقاوس التي تتوسط كل من قبيلة أولاد علي بن صابور وفي نفس الوقت أولاد سلطان .²

وفي سنة 1907 تم إنشاء البلدية المختلطة لبريكة حيث قاصت من بلدية أولاد سلطان فان قبيلة علي بن صابور تم فصلها أي تقسيمها إلى قسمين :

➤ دوار القصبات ثم الحاقة إلى بلدية بريكة .

➤ دوار رأس العيون تم إلحاقه إلى بلزمة .

¹ Rapport sur la situation général des communes mixtes .op.cit

² A.D.C , op.cit

➤ أولاد علي و لمحابيب حافظوا على الروابط القبلية التي تجمعهم خاصة منها تلك التي تعود إلى الجذور المتعلقة بالزواج وحسن الجوار.¹

إلا أن كل عرش (قبيلة) له خاصياته فيما يتعلق بالتدين فإنهم مختلفون فكل قبيلة لها خاصياتها المتمثلة في شيخيتها وكذلك مقبرتها الخاصة، أما من الناحية السياسية فإن الاختلاف كبير، حيث أن كل قبيلة أو عرش لها سياسيوها ومسؤولوها ورؤساءها، وأهم ما يمكن استنتاجه وملاحظاته أن التغيير الإصلاحي خاصة من الناحية الإدارية، حيث صعب التغيير في هذه المرحلة .

قبيلة لخضر حلفاوي:

إن قبيلة لخضر حلفاوي معروفة تحت اسم الخذران وهي متواجدة في الحضنة ماعدا في دوار سقانة، والقبيلة لا تملك تاريخا بل تكونت منذ الاحتلال التركي حيث جاءت عناصر من بسكرة من عائلة لخضر هؤلاء المهاجرون استوطنوا في مناطق مختلفة بعضهم استوطن في الحضنة (سقانة) وبعضهم في بلدية عين التوتة المختلطة (بتيلاطو، بريكات، لقصور) والبعض الآخر استوطن في منطقة باتنة في عيون العصفور (المعذر).²

وتم إلحاقهم في سنة 1844 بدائرة باتنة إلى غاية سنة 1885 وهو تاريخ وضع الخذران تحت سلطة قايد ملحقة بريكة وعند إنشاء بلدية عين التوتة 1886 حيث عاشت أوضاعا خاصة إلى غاية 1907 استحدثت بلدية أهالي بريكة إلى بلدية مختلطة .

(قبيلة) عرش أولاد سلطان:

تتشكل البلدية المختلطة من الدواوير التالية :

¹ Rapport sur la situation général des communes mixtes .op.cit

² A.D.C , op.cit

- نقاوس أولاد سي سليمان، مراكاندا أولاد عوف، سفيان (جزء شاوية) وأولاد سلطان ويعتقد أنهم ينحدرون من عيسى بن سلطان (أصلهم من البربر) والذي تمتد جذورهم إلى أولاد عوف والذين شاركوا في المعارك التي شهدتها المنطقة أثناء التواجد العربي.¹

وبعد غزو الجزائر وإنشاء الدائرة العسكرية فإن قبائل أولاد سلطان تم إلحاقها بدائرة باتنة سنة 1844 وفي 07 مارس 1881 أثناء إنشاء البلدية المختلطة أولاد سلطان تم إلحاق القبيلة (عرش) إلى الوحدة الإدارية الجديدة، إلا أن في سنة 1907 حين تم تقليص هذه البلدية فإن أولاد سلطان تم تقسيمهم إلى ثلاثة وحدات، دوار نقاوس أولاد سي سليمان، وسفيان، تم إلحاقه إلى البلدية المختلطة لبريكة.

و مراكندا ألحقت إلى بلزمة ودوار أولاد عوف تم إلحاقه إلى بلدية عين التوتة المختلطة. وما يبقى من خدران بريكة و خدران عين التوتة سوى العلاقات الجوارية وبعض الروابط العائلية غير أن الفصل النهائي تم في سنة 1885 و بقي عامل واحد هي الرابطة الدينية أما الوجة السياسية فإن كل قبيلة (عرش) لها شيخها ومقبرتها.²

ودوار سقانة أقرب إلى بريكة منه إلى عين التوتة وأساس هذه الجماعة منطقيا وجغرافيا ينتمون إلى منطقة الحضنة واهم عائلة تمتلك حقيقة التأثير لدى لخضر حلفاوي هي عائلة بن بعتوش لحسن (ضابط وسام الشرف) قايد دوار سقانة، سفيان وأخوه بن بعتوش إبراهيم قايد لقصور (عين التوتة) الذي يملك هو الآخر وسام الشرف.

قبيلة السحاري (عرش) :

منطقة قبيلة السحاري تعانق منطقتين أو تتوسط الأولى شمال غرب التي تنحدر من حوض الحضنة أي تشكل (La forme dextralité oriental) القصوى.³

¹ Rapport sur la situation général des communes mixtes .op.cit

² A.D.C , op.cit

³ Rapport sur la situation général des communes mixtes .op.cit

والثانية من الشرق لحقت بالصحراء والتي تمثل سكان المنطقة القدامى انقرض جلهم نتيجة الغزوات والحروب والهجرات التي عرفتها خلال فترة تواجدها في المنطقة، إلا أن عناصر سكانية جديدة تكونت ولذلك نستنتج إن السحاري تنقسم إلى 3 أنواع :

- سحاري بيطام إذ تمثل العناصر المتنقلة (Nomade) .

- سكان الواحات في مدوكال والقنطرة و لوطاية التي تمثل عنصر الاستقرار.

- سحاري ذات العنصر الأصل العربي الذين يعدون أحد النجوم الذين أناروا طريق الشرق .حيث استقروا في دائرة الجلفة (Cercle Djelfa)، إلا أن جزء من القبيلة اضطر إلى مغادرة المنطقة نظرا لظروف الاضطرابات وعدم الاستقرار الذي تميزت به المنطقة¹.

كما شهدت القبيلة ثلاث حالات للهجرة واستقرت في منطقة الحضنة أين أنشأت زاوية وبعد الاستيلاء على المنطقة كلية فإن قبيلة السحاري ألحقت بدائرة بسكرة حيث مزجت بين رحل بيطام وسكان الواحات مدوكال والقنطرة التي تكون خليطا من البربر و لوطاية إذ أن سكانها من أصل عربي ورحل .

وألحقت قبيلة السحاري لبلدية الأهالي حيث كانت بريقة في نفس الوقت أحد الفروع لأجزاء من قبيلة دوار حلفاوي أثناء إنشاء البلدية المختلطة لعين التوتة في سنة 1886 ودوار القنطرة و لوطاية يشكلان الوحدة الإدارية الجديدة ولم يبق سوى تنظيم بلدية بريقة التي تم إنشاءها بقرار 18 ديسمبر 1886 والتي تم إلحاق كل من القنطرة و لوطاية إلى عين التوتة ، وعليه تستطيع القول إن منذ 1886 بعد الفصل بين سحاري بريقة وعين التوتة بعد أن أخذت الطابع النهائي واستفادت من بعضها البعض بواسطة عمال ماعدا بعض العائلات التي بقيت علاقاتها حسب ما هو سائر في المنطقة².

¹ A.D.C , op.cit

² Rapport sur la situation général des communes mixtes .op.cit

بينما سحاري بيطام بقيت على اتصال حتى تم الانفصال النهائي سنة 1886 ، ومن الناحية الدينية فان سحاري الحضنة مستقلون على البلديات الأخرى لهم شيخهم ومقابرهم الخاصة .

أما من الناحية السياسية فإنهم يخضعون مما يصلهم من بسكرة، ولا يوجد قائد له تأثير حقيقي على سحاري بيطام وفي منطقة مدوكال فان أسرة محمد بن الحاج إلى زودت عدة قواد للإدارة تتمتع بتأثير خاص على مستوى الدوار .¹

قبيلة أولاد سحنون :

تتفرع قبيلة أولاد سحنون إلى قسمين :

➤ أولاد سحنون .

➤ أولاد عبد الرحمان .

ويروى أن عربيا اسمه سحنون غادر أولاد مولات من تقرت وتوجه في نصف القرن السابع عشر واستقر عدد شيوخ بلكات مولاي قنيفة (Moulay Guenifa)، حيث عمل سنين طويلة إلى أن رضي عنه الرجل المتدين للخدمة التي كان يقوم بها حيث أعطاه امرأتان الأولى اسمها هنية من أولاد قاسم وأولاد بوسالم من سطيف والثانية بريشة (Barrucha) ذات الأصل الأوروبي ، الأولى أم لأولاد سحنون بريكة والثانية أولاد عبد الرحمان متواك (Metwek).²

وبعد موت سحنون غادر أولاده بوطالب واستقروا عند الشيخ خنفر من أولاد زميرة (دوار مقرة قبيلة اولاد دراج) أين وجدت لهم قطعة أرض ثم بدأوا يستقرون حول واد بريكة بقرب من السوامة التابعين لبوسعادة وقد حدث عدم تفاهم بين أولاد سحنون إذ هاجموا السوامة الذين تمركزوا حول واد بوحاماد بالمسييلة ، وقد استقر اولاد سحنون حول بريكة بصحبة الشيخ سي محمد الحاج المدوكالي الذي كان له تأثير كبير في هذه

¹ A.D.C , op.cit

² Rapport sur la situation général des communes mixtes .op.cit

الفترة ، ولكي يرضى اولاد سحنون أعطى لأولاد عمر (مقرة) أراضي التي تم الاستيلاء عليها من السوامة ونظرا لهذه الصراعات والمناوشات التي تحدث هنا وهناك تدخل سي محمد الحاج لدى أولاد سحنون وساهم في استقرارهم على واد بريكة بكل حرية وأبناء هنية وبروشة يكونان قبيلة واحدة.¹

ولكن النزاعات والمشاجرات سرعان ما تؤدي بهم إلى العداوة والحرب مما جعل اولاد سحنون استقروا بالشرق في منطقة الحضنة وأولاد عبد الرحمان استقروا في الجنوب وحافظوا على اسم القبيلة وتابعين لقيادة الحضنة ومختلف التغيرات الحدودية التي تحدث تمثل النقطة المحورية التي تكونت منها ملحقة بريكة سنة 1873م وبلدية الأهالي في سنة 1907م ، أما بالنسبة لأولاد سحنون العلاقة القبلية بقيت حقيقية نظرا للفائدة المشتركة خاصة حين قررت السلطات الفرنسية بناء وإنشاء سد بريكة المخصص لسقي الأراضي وأولاد عبد الرحمان الذين كانوا محرمين من السقي إذ أصبحت مستفيدة من الحصص الخاصة بالسقي للأراضي الفلاحية.²

قبيلة أولاد دراج :

في أواسط القرن 17 أحد المغاربة اسمه عثمان جاء من الساقية الحمراء من قرب فاس إذ يعد أحد الممثلين للشيخ سيدي أحمد بن يوسف (Marabout) الذي يسكن بمنطقة مليانة ، حيث غادر وتوجه نحو الحضنة وبالضبط إلى دوار عين الكلية مشتلة اولاد سيدي عثمان ومعه 12 خيمة واستقر في الناحية الشرقية بالمسيلة وبعد انتصار سيدي عثمان اتجه إلى مقرة أين التقى سيدي حسام لشيخ (Marabout) نقاوس حيث اعترف به كقائد منطقة الحضنة على القبائل المتواجدة والممتلئة على شكل تجمعات تحت قيادته كما اجتمعت الفرق والقبائل الأخرى تحت لواء سيدي عثمان تحت اسم اولاد دراج و 12 خيمة كانت بمثابة ميلاد 12 فرقة توسعت في منطقة اولاد عدي قبالة و أولاد عدي الدهرة (المسيلة) وأولاد نجة(Nedja)

¹ A.D.C , op.cit

² Rapport sur la situation général des communes mixtes .op.cit

وأولاد منايفة (Menaifa) وأولاد مينة وأولاد سيدي عثمان (osmane) وزوي عين الكلية وأولاد عمر وأولاد زميرة وأولاد عربية (Ouled ariba).¹

مقرة وأولاد حريز (djazzar) الاسم الكامل لأولاد دراج، حيث أصبحت سنة 1849 تحت سلطة قائد الحضنة سي مختار بن دايدة كما تعدت سلطته إلى الجزائر

أما سلالحة (مقرة) وأولاد عمر وأولاد أزميز وأولاد عربية (برهوم) وأولاد نجة وأولاد منايفة وأولاد سيطرة (عين الكلية)، اولاد عثمان وأولاد عدي قبالة (المسيلة) بينما الجزء الأخير أي اولاد عدي دهرة انحدروا من دائرة سطيف وملحقة مسيلة وأثناء تأسيس ملحقة بريكة سنة 1873م فإن دوار عدي قبالة الحق إلى مسيلة وبعد إعادة التنظيم لسنة 1885م كرسه هذا التنظيم الذي أصبح نهائيا سنة 1907م.²

استحداث البلديات :

لقد استحدثت بلديات جديدة من الدواوير التابعة لها أي للبلديات المختلطة القديمة ولعل الأسباب تعود أساسا إلى التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي يفرض نفسه أحيانا بالإضافة إلى النشاطات المتعددة ناهيك عن ضغوطات المستوطنين ، حيث شهدت منطقة الأوراس ميلاد بلديات جديدة بناء على القانون الصادر بتاريخ 28 جوان 1956 تحت رقم N°:56642 الذي يحمل تحويل وتغيير البلديات المختلطة للجزائر إلى بلديات مسيرة وفق القانون الصادر في 5 أفريل 1884 خاصة المادة الأولى منه والتي تنص على :

- بناء على القرار رقم AP/CL:114 N° من 01 إلى 12 جويلية المتعلق بلجان المقاطعة خاصة المادة الأولى منه و المتضمنة تطبيق الإصلاحات تخص البلديات كما تتضمن تأسيس البلديات الجديدة في الجزائر بصفة عامة ووفق الظروف

¹ A.D.C , op.cit

² Rapport sur la situation général des communes mixtes .op.cit

والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.¹ وفي هذه الأجواء العامة تخضع منطقة الأوراس لسريان هذه القوانين بحكم انه جزء لا يتجزأ من الجزائر العريقة والعميقة ، وعلى هذا الأساس مست إصلاحات معظم بلديات

منطقة الأوراس، حيث تأسست بلدية عين ياقوت بناء على القرار الوزاري الذي يحمل رقم (47-1853) في 20 سبتمبر 1957 والذي يتضمن القانون التنظيمي العام للجزائر (Statut organique de l'Algérie) ونظرا للقانون رقم (N°56-228) الصادر في 16 مارس 1956 تعطى الصلاحية والتكليف للحاكم العام بأن ينجز برنامجا اقتصاديا واجتماعيا لترقية المجتمع كما يلح على التركيز على الإصلاحات الإدارية واخذ جميع الإجراءات الضرورية لاستتاب الأمن والحفاظ على مكتسبات الإقليم .

وعندما استحدثت بلدية طاقة (Taga) والذي أخذت اسم بلدية طاقة انطلاقا من المادة رقم 1 و 2 و 3. حيث نصت الأولى بتأسيس البلدية الأولى والثانية بتسميتها، والثالثة بتقسيم رأسمال البلدية على البلديات المستحدثة .
ففي المادة الأولى نصت على التأسيس أما المادة الثانية نصت على تحديد مقر البلدية فهي تشمل دوار الزوي والثلاث لبلدية عين لقصر بالإضافة إلى إشارة عدم وجود أي تغيير يذكر في مجال العدالة المتعلق بالأرض .

أما المادة الثالثة فهي تنص على احترام كل الوسائل التابعة للإدارة فإنها تصبح تابعة للبلدية الجديدة كما لم تغفل أن رأسمال البلدية القديمة (عين لقصر) سوف تقسم على البلديات التي انحدرت من البلدية الأصل انطلاقا من قرار مجلس الدولة الصادر في 20 جويلية 1807.²

كما استحدثت بلدية الشمرة التابعة للبلدية الأصلية عين لقصر بالظروف السالفة الذكر أي أنها خضعت لنفس القوانين والمواد التي تسري على كل بلدية جديدة مستحدثة ومن ضمن البلديات التي استحدثت في مقاطعة باتنة منها :

¹ Journal officiel de l'Algérie 1957

² Journal officiel de l'Algérie 1957 , op.cit

بلدية عين الكلبة (عين الخضرة) حاليا، التابعة لبلدية بركة المختلطة واستحدثت بلدية طالب المتواجدة بإقليم البلدية التابعة لدوار متكواك (متكعوك حاليا) التابعة لبلدية بركة المختلطة .

وأنشأت بلدية الجزائر التابع لمقاطعة باتنة انطلاقا من قانون 1884 المتعلق بالتنظيم الإداري البلدي والنصوص المعدلة منه تحت رقم (N°114APC) من قانون 1 إلى 12 جويلية 1956 ووفقا للقرار 3 سبتمبر 1956 الذي أشرفت عليه لجنة البلدية لمقاطعة باتنة تقرر إنشاء بلدية الجزائر المتواجدة بمنطقة مرابطين التابعة لبلدية بركة .

كما أنشأت بلدية سقانة ونقاوس التابعة لباتنة وفقا للقانون 5 أفريل 1884 وبلدية معافة التابعة لبلدية عين التوتة المختلطة وبلدية تيلاطو .

ووفقا للقانون 5 أفريل 1884 ووفقا للمرسوم (56-642) الموافق لـ 28 جوان إضافة إلى للمتعلقة رقم 114 من قانون البلدية الموافق لـ 12 جويلية 1956 تم إنشاء بلدية لمبريدي (Victor-Dury) التابعة لمقاطعة باتنة المتواجدة بدوار أولاد اشليح التابعة لبلدية عين التوتة المختلطة كما استحدثت بلديات منها :

بلدية جمورة، لوطاية، لبرانيس، تكوت، شير، بوحمار، أريس، لمدينة .
والملاحظ أن استحداث هذه البلدية تخضع أساسا لحركة السكان المتواجدة على البلدية كما أنها تكون متابعة دقيقة من قبل السلطات الاستعمارية وتخضع لعامل الظرف السكاني الذي يفرضه الشعب الجزائري في هذه الفترة الحاسمة من تاريخه.¹

كما لا يخفى علينا أن السلطات الفرنسية بقدر ما تظهر للعامة أنها تقوم بعملية التنظيم والمتابعة بقدر ما تهدف إلى فرض السيطرة والهيمنة على السكان الأهالي

¹ Journal officiel de l'Algérie 1957 , op.cit

والتحكم أساسا في عملية جمع الضرائب ومراقبة تحركاتهم وفرض القيود التعسفية على الإقليم بشكل عام والبلدية بشكل خاص .

وتميز التنظيم البلدي للبلديات المختلطة في الأوراس بخصوصية مميزة تمثلت في الاختلاف الظاهر لكل بلدية من التركيبة البشرية المختلفة والظروف التي مرت بها كل منطقة¹.

¹ Journal officiel de l'Algérie 1957 , op.cit

الفصل الثالث :

انعكاسات التنظيم الإداري على منطقة الأوراس

❖ حركية بلديات الأوراس آثارها على المنطقة

❖ انعكاسات التنظيم الإداري على المنطقة

- الآثار السياسية

- الآثار الاقتصادية

- الآثار الاجتماعية

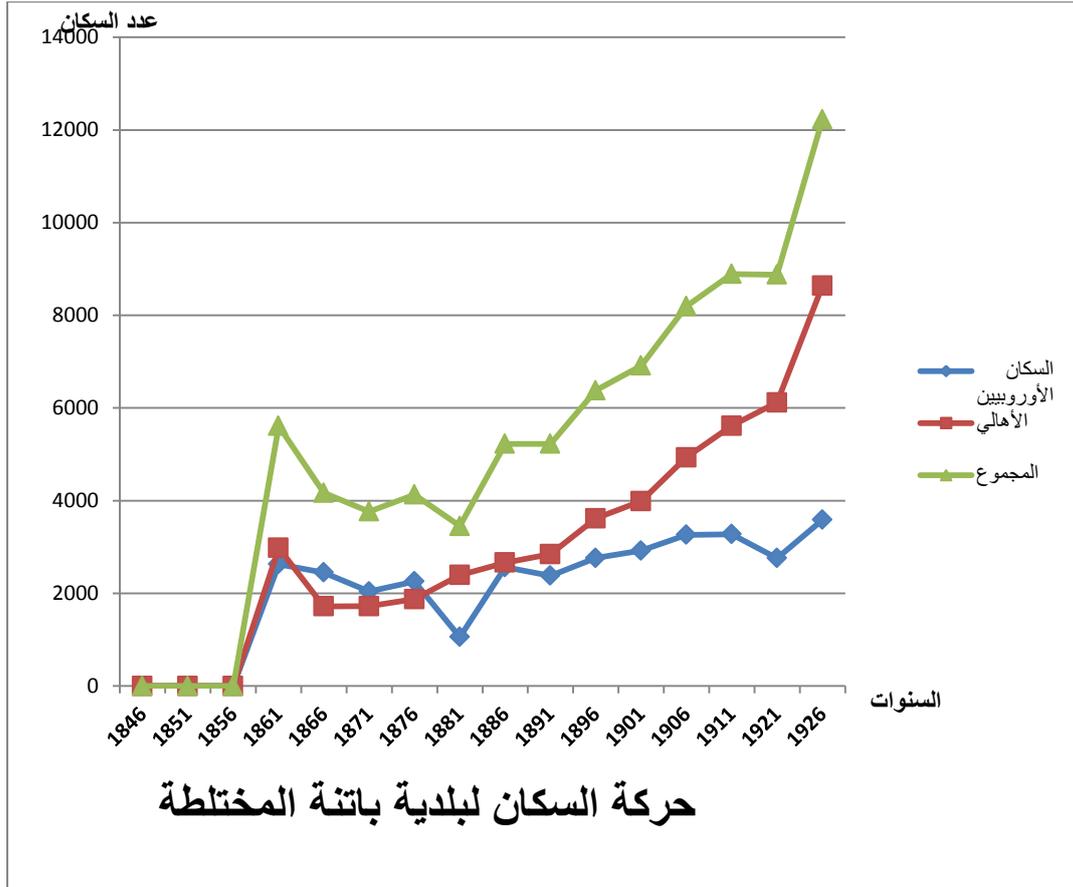
الفصل الثالث: انعكاسات التنظيم الإداري على منطقة الأوراس حركية بلديات الأوراس وآثارها على المنطقة:

من خلال الجداول التي تمثل حركية السكان التي شهدتها البلديات المختلطة في الأوراس منذ سنوات الاحتلال إي ابتداء من سنة 1846 إلى غاية سنة 1926 والتي عرفت فترات بطيئة و متذبذبة و متسارعة أحيانا ولعل الأسباب التي ساهمت في ذلك عوامل سياسية و من أبرزها سياسة الاستيطان الإدارية المتسارعة التي عرفت الجزائر بصورة عامة و الأوراس خصوصا حيث ركزت على مصادرة الاراضي من الاعراش الأوراسية مع تفاوت وتيرة المصادرة ولعل السلطات الفرنسية أخضعت هذه السياسة بالدرجة الاولى الى طبيعة الظروف التي كانت تمر بها مرحلة الاستيطان نفسها إضافة الى ذلك ان منطقة الأوراس عرفت اثناء احتلاله ثورات عديدة أثرت بصورة مباشرة او غير مباشرة على حركية السكان إضافة الى الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي عرفت المنطقة ولتتضح الصورة بكيفية واضحة وتفسر لنا بعض المحطات التي تحكمت في سرعة و بطء واستقرار الحركية السكانية سنحاول من خلال دراستنا هذه تسليط الضوء عبر البلديات المختلطة التي عاشتها أثناء فترة الاحتلال.

حركة السكان لبلدية باتنة المختلطة¹

السنوات	السكان الأوروبيين	الأهالي	المجموع
1846	0	0	0
1851	0	0	0
1856	0	0	0
1861	2630	2981	5611
1866	2449	1721	4170
1871	2040	1725	3765
1876	2256	1874	4130
1881	1060	2394	3454
1886	2563	2664	5227
1891	2382	2846	5228
1896	2765	3617	6382
1901	2923	3991	6914
1906	3263	4933	8196
1911	3276	5614	8890
1921	2759	6120	8879
1926	3587	8638	12225

¹ A.D.C

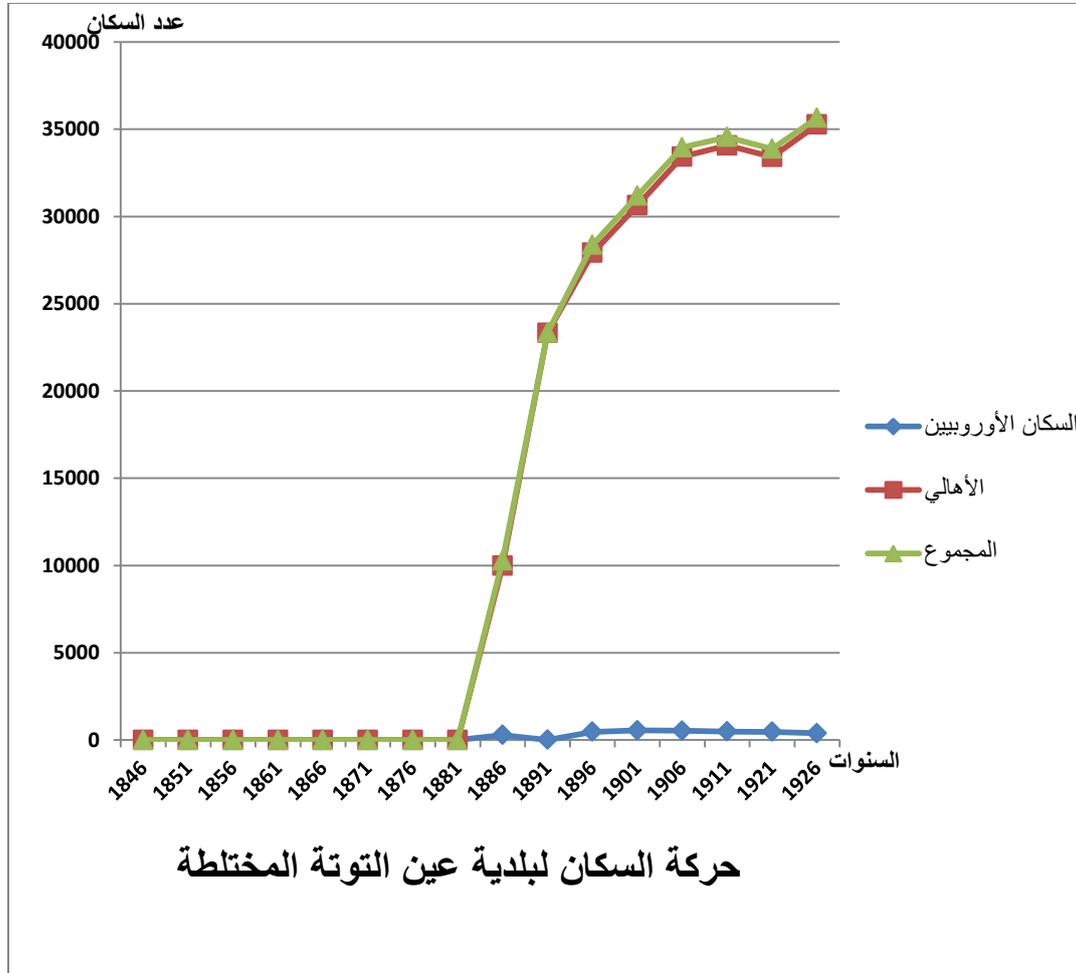


فبلدية باتنة المختلطة من خلال المنحنى نميز 4 فترات زمنية الأولى تمتد من سنة 1846 إلى 1856 حيث نلاحظ الحركة السكانية منعدمة تقريبا أو تكاد. أما المرحلة الثانية بدا الصعود بالسرعة لكلتا المجموعتين الأهالي والأوروبيين. إما المرحلة الثالثة فهي تتميز بنفس السرعة للمجموعتين أي حركية متساوية. وتمتد المرحلة الثالثة من سنة 1856 إلى 1876 حيث نجد أن الأوروبيين ضعفت حركية وتيرتهم بنسبة ضئيلة وتفوقت عليهم حركية الأهالي. أما المرحلة الرابعة فيلاحظ أن الحركية تسارعت نوعا ما مع نمو جانب الأهالي غير مستقر.

حركة السكان لبلدية عين التوتة المختلطة ¹

السنوات	السكان الأوروبيين	الأهالي	المجموع
1846	0	0	0
1851	0	0	0
1856	0	0	0
1861	0	0	0
1866	0	0	0
1871	0	0	0
1876	0	0	0
1881	0	0	0
1886	289	9993	10282
1891	11	23329	23340
1896	469	27911	28380
1901	549	30634	31183
1906	530	33427	33957
1911	488	34066	34554
1921	465	33410	33875
1926	385	35266	35651

¹ A.D.C

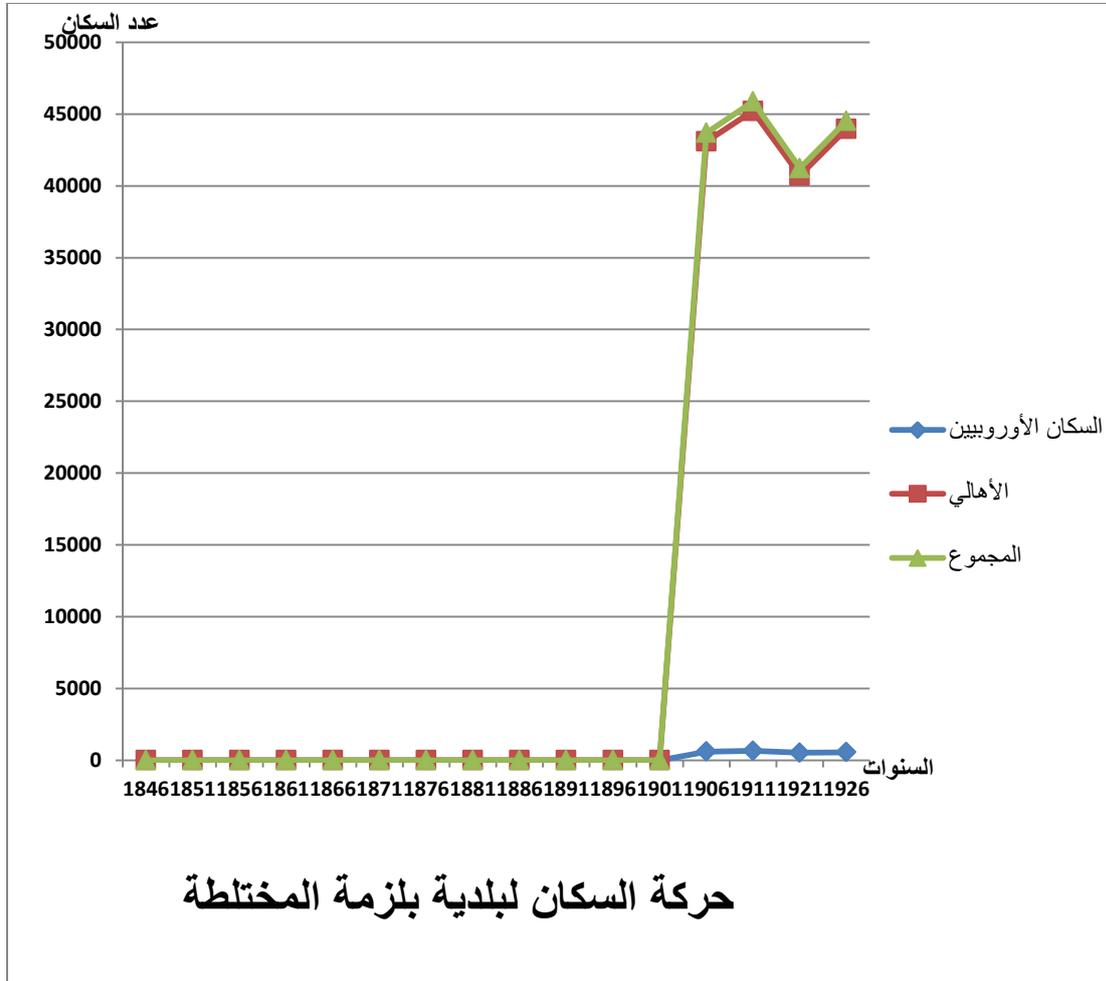


أما بلدية عين التوتة المختلطة حيث يلاحظ ما قبل 1846 حتى 1881 ان الحركة تعد شبه منعدمة لكنا المجموعتين الأوروبية والاهالي ومن سنة 1881 الى 1826 فان نمو الحركة تكاد لا تذكر في حدود 2500 تقابلها حركة سريعة للأهالي حيث بلغت أكثر من 3500 سنة 1926.

حركة السكان لبلدية بلزمة المختلطة 1

السنوات	السكان الأوروبيين	الأهالي	المجموع
1846	0	0	0
1851	0	0	0
1856	0	0	0
1861	0	0	0
1866	0	0	0
1871	0	0	0
1876	0	0	0
1881	0	0	0
1886	0	0	0
1891	0	0	0
1896	0	0	0
1901	0	0	0
1906	598	43093	43691
1911	657	45215	45872
1921	516	40723	41239
1926	552	43973	44525

¹ A.D.C

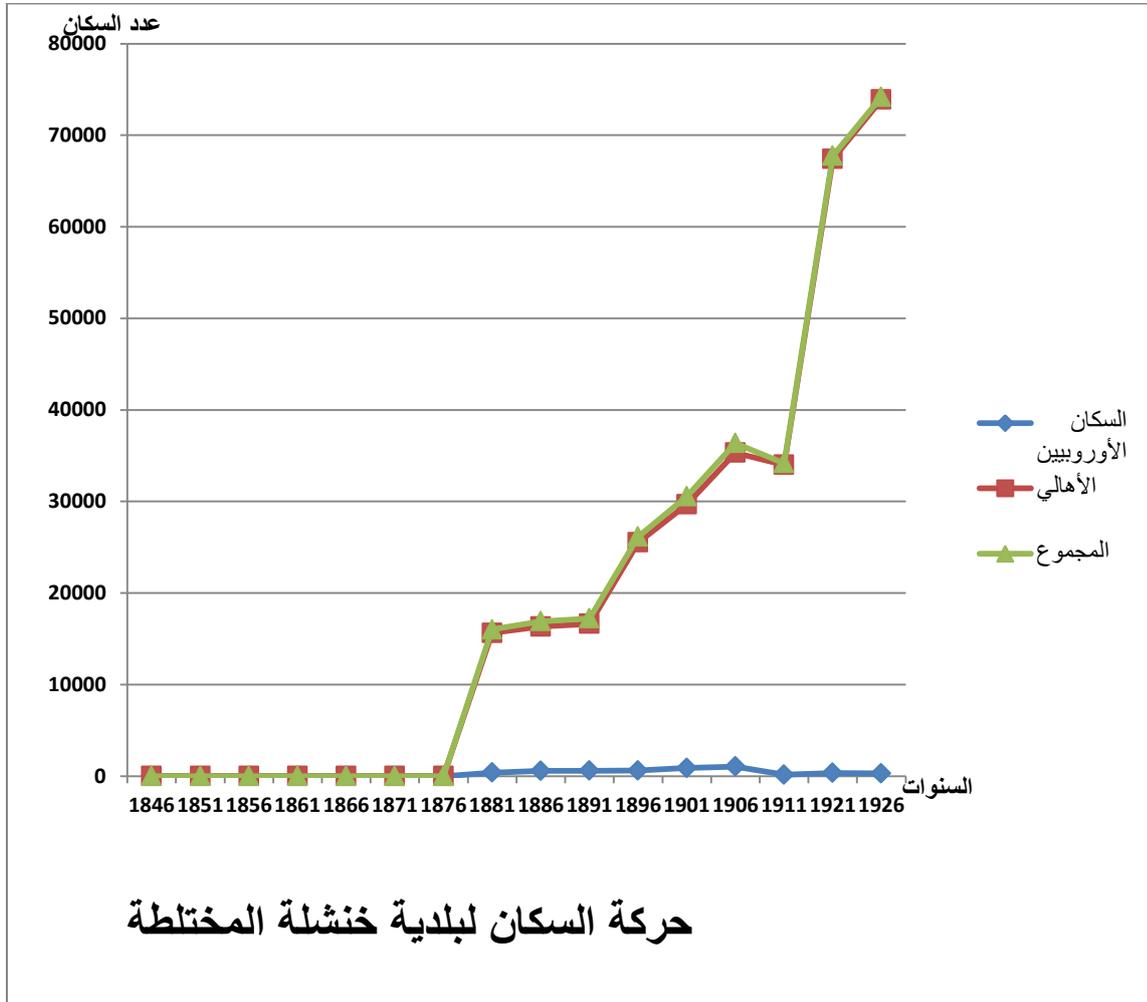


أما بلدية بلزمة المختلطة ما قبل 1846 حتى سنة 1901 حركية منعدمة لكنا المجموعتين حتى سنة 1926 حيث عرفت حركية طفيفة بالنسبة للأوروبيين أي في حدود 5000 ونلاحظ أن هناك صعود فجائي حيث بلغت أكثر من 4000 ألف وفي نفس السنة عرفت صعودا طفيفا بينما نسبة الأوروبيين انخفضت نسبة طفيفة.

حركة السكان لبلدية خنشلة المختطة¹

السنوات	السكان الأوروبيين	الأهالي	المجموع
1846	0	0	0
1851	0	0	0
1856	0	0	0
1861	0	0	0
1866	0	0	0
1871	0	0	0
1876	0	0	0
1881	391	15633	16024
1886	583	16334	16917
1891	598	16628	17226
1896	612	25534	26146
1901	882	29667	30549
1906	1043	35331	36374
1911	162	34003	34165
1921	347	67406	67753
1926	300	73887	74187

¹ A.D.C

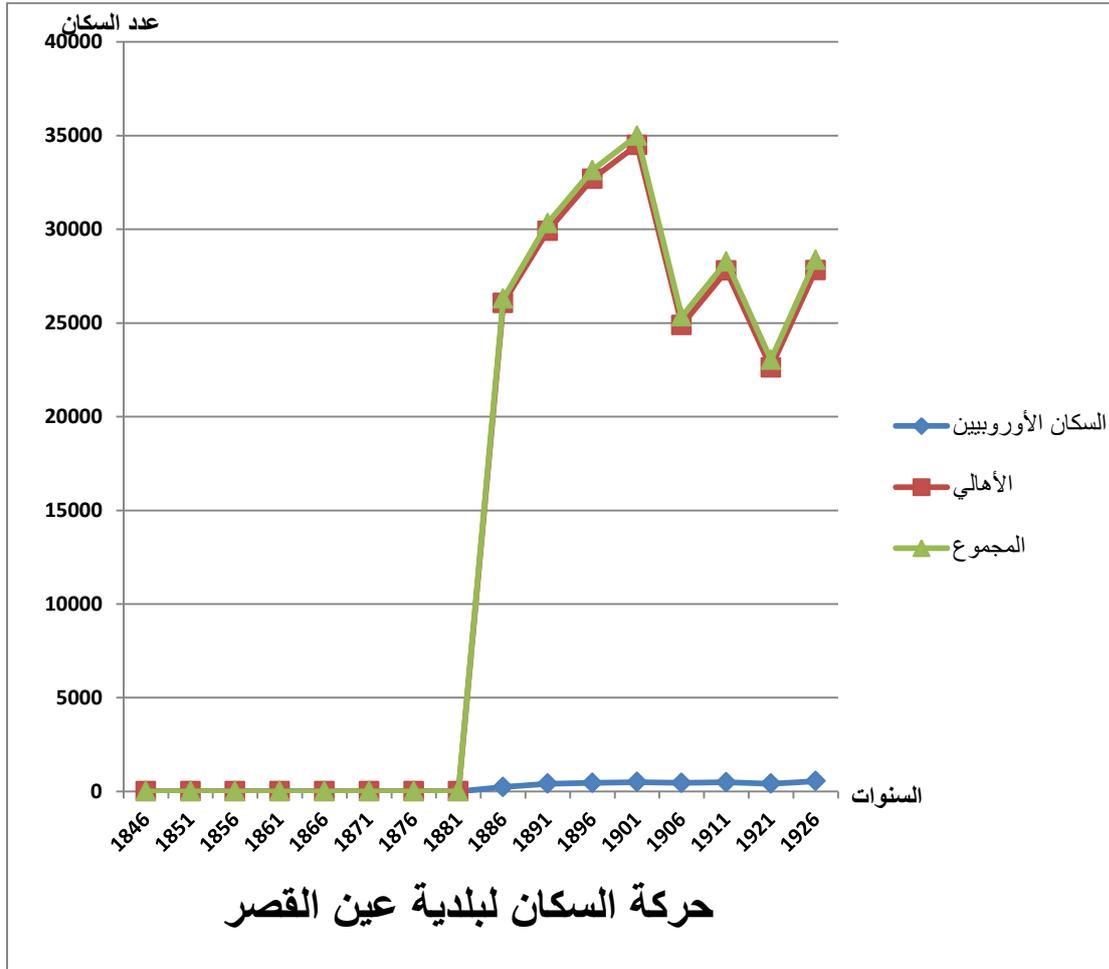


فبلدية خنشلة ما قبل 1876 كانت الحركية بطيئة حيث يلاحظ انطلاقا من سنة 1881 أن حركية السكان أي الأهالي بدأت بالتصاعد أكثر من 3000 آلاف نسمة مقارنة بالفئة الأوروبية إذ أخذت نسبة حركية الأهالي في المرحلة الثانية حتى وصلت إلى أكثر من 3000 آلاف نسمة وفي المرحلة الثالثة يلاحظ تصاعد حركية السكان الأهالي إذ وصلت إلى أكثر من 7000 آلاف بينما حركية الأوروبيين وصلت إلى 300 نسمة.

حركة السكان لبلدية عين القصر المختلطة 1

السنوات	السكان الأوروبيين	الأهالي	المجموع
1846	0	0	0
1851	0	0	0
1856	0	0	0
1861	0	0	0
1866	0	0	0
1871	0	0	0
1876	0	0	0
1881	0	0	0
1886	229	2606 6	26295
1891	409	2991 0	30319
1896	457	3269 4	33151
1901	495	3449 6	34991
1906	450	2488 7	25337
1911	488	2778 9	28277
1921	410	2262 3	23033
1926	547	2781 5	28362

¹ A.D.C

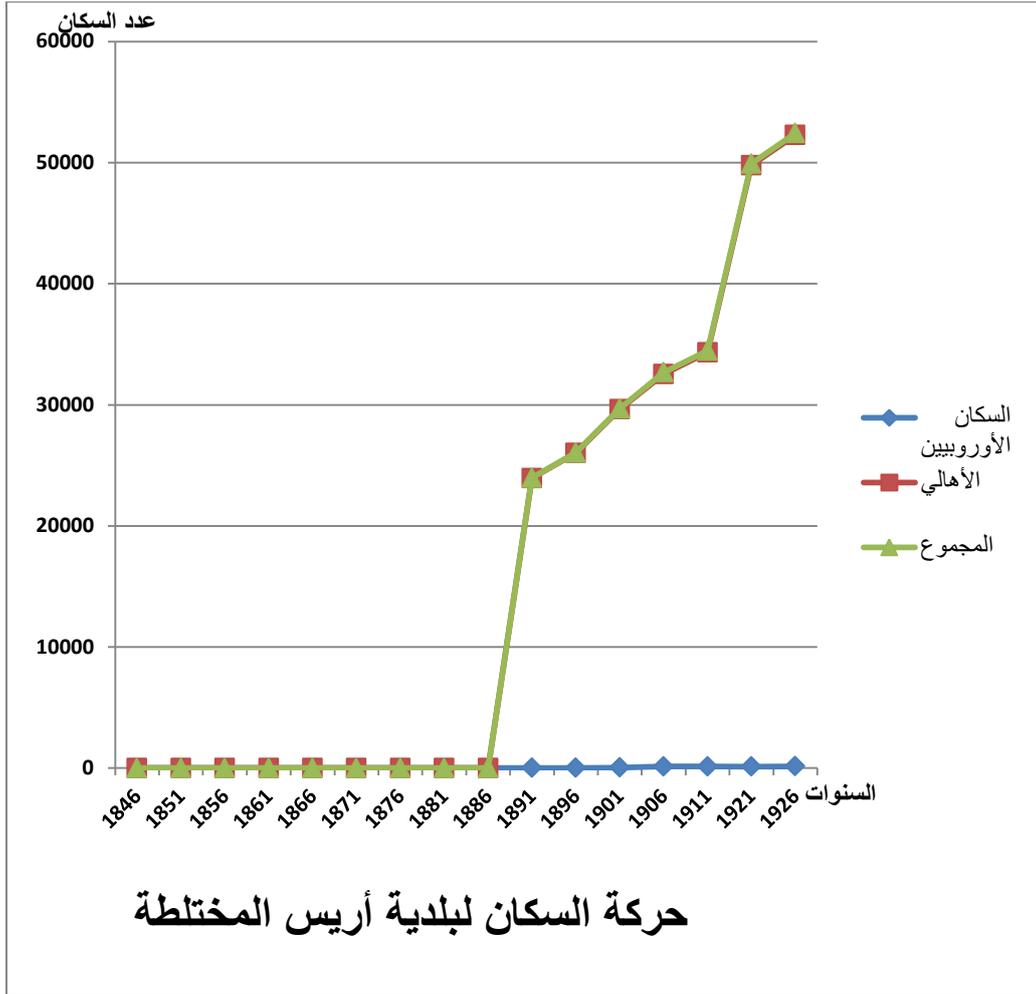


أما بلدية عين لقصر فيلاحظ ما قبل 1846 إلى غاية 1881 أن الحركية شبه منعدمة حيث يرافقه نمو السكان يكاد يكون منعدم لكلا المجموعتين. أما المرحلة الثانية إذ تمتد من 1881 إلى 1896 حيث نلاحظ بين 1881 إلى 1886 حركية سريعة ونمو كذلك يرافق هذه السرعة في ظرف خمسة سنوات وبعد المرحلة الثانية متذبذبة وغير مستقرة مما يفسر تأثيرات المحطات التاريخية التي عاشتها البلدية .

حركة السكان لبلدية أريس المختلطة¹

السنوات	السكان الأوروبيين	الأهالي	المجموع
1846	0	0	0
1851	0	0	0
1856	0	0	0
1861	0	0	0
1866	0	0	0
1871	0	0	0
1876	0	0	0
1881	0	0	0
1886	0	0	0
1891	24	23944	23968
1896	24	26028	26052
1901	52	29638	29690
1906	134	32542	32676
1911	137	34326	34463
1921	125	49785	49910
1926	157	52270	52427

¹ A.D.C



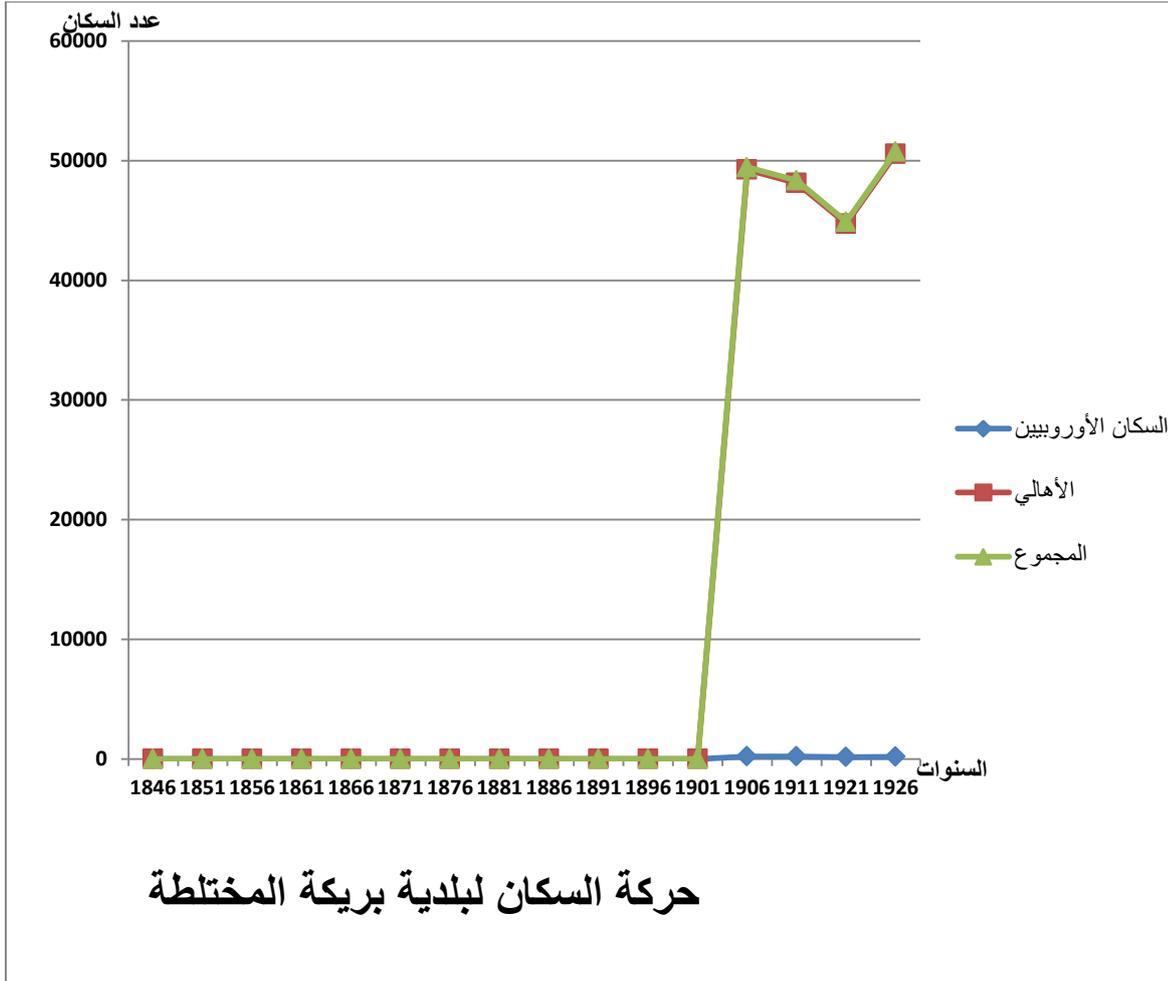
بلدية أريس المختلطة ما قبل 1846 إلى 1886 يلاحظ أن انعدام الحركية من المرحلة الثانية ، اعتبرت حركية أقل من حركية الأهالي أي تكاد أن تتساوى حيث أن عدد الأهالي أكثر من عدد الأوروبيين .

كما تتميز المرحلة الثانية بحركية معتبرة بالنسبة للأهالي، إذ تعد نشطة مقارنة مع الأوروبيين حيث سايرت المجموع وتكاد تكون قريبة، أما المرحلة الثالثة، يلاحظ أنه هناك تصاعد للحركة السكانية خاصة فئة الأهالي بعد سنة 1921م ليصل العدد لأكثر من 50 ألف نسمة ، بينما حركية الأوروبيين كانت بطيئة مقارنة بحركية الأهالي .

حركة السكان لبلدية بركة المختطة 1

السنوات	السكان الأوروبيين	الأهالي	المجموع
1846	0	0	0
1851	0	0	0
1856	0	0	0
1861	0	0	0
1866	0	0	0
1871	0	0	0
1876	0	0	0
1881	0	0	0
1886	0	0	0
1891	0	0	0
1896	0	0	0
1901	0	0	0
1906	208	49249	49457
1911	213	48139	48352
1921	156	44735	44891
1926	187	50567	50754

¹ A.D.C



بلدية بريكة المختلطة قبل سنة 1846 إلى غاية 1901 كانت حركية السكان سواء من الأهالي أو الأوروبيين بطيئة خاصة من الجانب الأوروبي، حيث من 208 نسمة تتجه نحو النقصان إذ تصل إلى 187 نسمة ، بينما قريبة من الأهالي ، تبدأ من 4900 وتصل في نهاية 1926م إلى أكثر من 5000 نسمة .

وأهم ما يمكن ملاحظته ان الحركية السكانية المتعلقة بالأوروبيين والأهالي، تميزت ببعض الخصائص حيث تتشابه في بعض المراحل وتختلف في بعضها الآخر، مما يفسر أن الحركية السكانية، اعتبارا وثيقا وفعالا للسياسة الاستيطانية، ويمكن ملاحظة أخرى أنها أكثر ارتباطا ببعض الأحداث التاريخية التي ميزت حركية السكان خاصة الأوروبيين، حيث تأثروا بالثورات التي حدثت وتحدث باستمرار في هذه البلديات مما يعكس بالضرورة تجاوب سكان البلديات خاصة حين يكون التجاوب بين سكان البلديات دون أن نغفل السياسة الاستيطانية التي رافقتها قوانين ومراسيم طبقتها على الأهالي وحرمتهم من أراضيهم، إضافة إلى ذلك إتباع سياسة نزع الأراضي بالطرق القانونية والمفبركة وبالقوة العسكرية إذا اقتضت الضرورة.

وهذه بعض التواريخ التي لعبت دورا وتأثير بالغ في حركية السكان، والتي شهدتها معظم بلديات الأوراس سواء كانت متعلقة بالثورات والتمردات وكذلك ما تعلق بالمراسيم التي حملت في طياتها آثارا بلغة على البنية الاجتماعية والاقتصادية.

ففي سنة 1860 م عاشت الأسر الجزائرية مأساة حيث ألحقت بها أضرار يطلقون عليها الأسر الارستقراطية فالأوراس لم ينجوا من هذه الآثار حيث تعرضت أسرهم لمثل المعاناة.

كما عرفت سنة 1868 استقالات جماعية لرؤساء الأهالي من وظائفهم أثر الإجراءات القانونية المحبطة التي ألحقت بمنطقة الأوراس مما عجل ومهد للهجرة القصرية نحو الدول العربية والمشرق العربي كما شهد الأوراس ثورات عديدة أبرزها ثورة الصادق بالحاج، ثورة محمد أمزيان 1879م مما جعل السلطة الفرنسية تعيد سياستها المتعلقة بالتنظيم الإداري ضف إلى ذلك تطبيق مرسوم وسياسة نزع الأراضي وحجز أراضي الاعراش التابعة لهذه البلديات وإنشاء مراكز استيطانية وسكان المعمرين القدامى على حساب أراضي الأهالي المتمردون و طردهم الى مناطق جرداء والتي عاشتها بلدية الأوراس في¹ سنوات 1872م، 1879م، 1887م، حيث استفادت

¹-Abdelhamid Zouzou , l'aures Au Temps De La France Colonial Evolution Politique , Economique Et Social (1830-1939) Tome 1- Bouzareah , Alger .P368.

منها فئات المعمرين خاصة تلك الأراضي التي اغتصبت من الأعراش التي شاركت في معظم الانتفاضات التي شهدتها الأوراس .

ومما يفسر التذبذبات انخفاض وزيادة الحركية السكانية خاصة منها الأوروبية تدل على أن الأوروبيين رغم وقوف سياسة الاستيطان ، إلا أن حركتهم شهدت تذبذبا وانخفاضا مستمرا مما يدل على عدم قناعتهم لهذه السياسة الجائرة وخوفهم الدائم من الثورات والانتفاضات المستمرة والرافضة لسياسة الاستيطان ، ففي بعض البلديات تكون ضعيفة مثل ماهو في بلدية أريس ، حيث وصلت 1926 الى 157 ساكن أوروبي مقابل 52270 ساكن من الاهالي .

فهذه عينة مما يبين لنا حقيقة سياسة الاستيطان في هذه الفترة الحاسمة من تاريخ الجزائر وبصورة عامة تاريخ الأوراس عند تطبيق القانون الامبراطوري على بعض القبائل والاعراش منها : عرش أولاد شليح انتزعت منه أخصب الأراضي الصالحة للزراعة ، وقد قدرت نسبة الأراضي التي استولت عليها الدولة في بداية الأمر 23 % وفيما بعد وصلت الى 70% كما حرم السكان من استغلال أراضيهم المحصورة داخل الغابات حيث تم تعويضها بقطع أرضية خارج الغابات .

وقدم للأهالي وعود تتعلق بعملية التعويض واستغلت مصلحة الغابات هذا الظرف ففرضت قانونا تعسفا ينص على منع الأهالي من الدخول الى أراضيهم السابقة دون أن تعوض لهم ومنعت كل من قبيلتنا العمامرة من حق استغلال أراضيهم المتواجدة داخل حدود الغابات مما صعب من وضعيتهم زيادة مأساتهم ، وذكرت تقارير مدينة 1884 أن عرش الثلاث قد أصبحوا في وضعية حرجة من أمرهم حيث صودرت أراضيهم السهلية لإنشاء مركز سريانة فاتجهوا الى أراضيهم المتواجدة بالغابة ، فحرموا منها من طرف مصلحة الغابات¹ .

أما سكان دوار " طامزة " بخنشلة وهم قبيلة أو عرش العمامرة القاطنين ببلدية خنشلة المختلطة ، دخلوا مع نزاع مع مصلحة المياه والغابات بعد مرور 55 سنة على تطبيق القانون الامبراطوري حول أحقية ملكية غابة أولاد يعقوب ، حيث أصرت

¹ Ibid ,P369.

السلطات الاستعمارية بأنها جزء من أملاك الدولة ، وقرر رئيس المركز تسليط غرامة مالية قدرت بـ 508 فرنك ضد أسر انتزعت منها هذه الأراضي حيث تفاقمت الغرامة المالية ، واضطرت بعض الأسر مغادرة الدوار فرارا من القمع ولم تقدم أي طعون أو اعتراضات مما جعل الإدارة تتمسك بتطبيق القانون 03 فيفري 1903 واقترحت على الحاكم العام الشروع في تطبيق المصادرة المحصورة بين الغابات التي قدرت بـ 700 قطعة وبررت الإدارة هذه العمل للحفاظ على الغطاء النباتي وكانت مصرة على اتمام هذه العملية ولو قدمت لها وثائق قانونية ورغم معارضة المستوطنين لـ قانون أبريل 1863 في البداية الا أنهم قد استفادوا من 125.000 هكتار من الاراضي ، اضافة الى الأراضي التي كانوا يملكونها قبل القانون الامبراطوري اذ تمثل مساحة اجمالية 15.000 هكتار ، وواصلت السلطات الاستعمارية تدعيم الاستيطان وسياسة المصادرة وذلك لتثبيت هذا الكيان الغريب داخل أراضي الأهالي التي يستمدون منها أرزاقهم وأول الممتلكات التي تعرضت للمصادرة أملاك أحمد الحاج نتيجة لتغلغل الاستعمار في منطقة الزاب وأوراس الوسط ، ففي سنة 1865 أطلقت السلطات الفرنسية يد القايد بن شنوف بأن يملك 314 هـ من الأراضي والحقول وبساتين النخيل وفي نفس السنة صادرت 605 هـ من أراضي الحراكتة ، كما صودت أراضي الأهالي بعد ثورة 1871 خاصة الأعراش التي شاركت في الثورة ، حيث تعرضت لأقصى العقوبات ومن القبائل المتضررة منها :

- عرش أولاد اشليح .
- عرش الثلاث .
- عرش أولاد بوعون .
- أولاد سي علي تحمامت .
- حراكتة جرمة (المعذر) .
- عرش أولاد سلطان¹ .

¹ Ibid,p,370.

وقد كانت الآثار بليغة وتجلت آثارها واضحة على القبائل ولم يبق الا القليل من الأراضي المزروعة ما بين 47.5 % الى 65% من الأراضي الاجمالية التي وصلت الى 70 % ، وأصبحت الأعراش بعد المصادرة استغلت كأيدي عاملة عند المستوطنين ولحق بهم البؤس ولم تعوض لهم السلطات الفرنسية كما كانت تتغنى في السابق رغم الوعود وطردهوا إلى الجبال منها عرش أولاد اشليح، حيث أعطيت له أراضي في منطقة " تينزاغ " ومناطق جبلية أخرى . ولما ازدهرت الحركة الاستيطانية عقب انهيار النظام الإمبراطوري تأسست عدة قرى ومراكز حضارية على تلك الأراضي التي صودرت كما هو الحال في كل من المعذر والتوتة وخنشلة وغيرها من المناطق الاستراتيجية والتي كانت من نصيب المستوطنين وضمن المزارع التي أقيمت عليها القرى والمراكز الاستيطانية :

- مزرعة عين مزاولة (1879م) تبعد بـ 24 كلم شمال شرق باتنة .
 - مزرعة عين اقلي (1881م) تبعد بـ 36 كلم شمال غرب باتنة، تأسست عليها
 - المراكز الاستيطانية المنزوعة من عرش الحراكنة (المعذر) .
 - قرية عين ياقوت على تبعد بـ 35 كلم جنوب عين مليلة ، تأسس على أراضيها
 - مركز استيطاني اثر انتزاع أراضي أولاد سي علي تاحمامت.
 - قرية عين السخونة ، وعين لقصر ، فوق أراضي حركنة (جرمة) 1884م وتأسس
 - مركز سريانة على حساب أراضي الثلاث .
- وهذه الإستراتيجية تهدف الى جمع السكان في المراكز الاستيطانية وتمكين القوات الاستعمارية لحماية بعضها البعض أثناء حدوث الخطر خاصة عند حدوث ثورات كثورة 1871م ، وتعتبر قرى عين التوتة وخنشلة والمعذر التي تأسست سنة 1870م ويعود سبب شهرتها الى قدم عمرانها وموقعا الاستراتيجي¹.

وقد رافقت هذه السياسة الاستيطانية مشكلة تضيق الأراضي البور والصحراء وفي الهضاب العليا، التي عرفت جدلا واسعا حيث قدم الملف للإدارة وبعد دراستها اختارت مصلحة الإدارة والعودة إلى المنشور الصادر في 31 جانفي حيث عادت نتائجها

¹ Ibid,P.371.

العكسية على الأهالي مما جعل أولاد رشاش يتصدون لسياسة المصادرة ووقوفهم أمام محكمة باتنة، والتمسك بحقوقهم إذ استطاعوا استرجاع مساحة قدرة بـ 327.000 هـ، وهي مصنفة من أملاك البلدية ويعد عرش أولاد رشاش أشد مقاومة للإدارة الفرنسية، ويعد أقل ضررا مقارنة بالأعراش المتواجدة في الأوراس، حيث وصلت في البلديات المختلطة الأخرى إلى نسب مختلفة منطقة ششار 20% ، منطقة أحمر خدو 21% ، أولاد عبدي 43% ، مما يعكس صرامة الإدارة الفرنسية .

ومن خلال استنتاجاتنا ، وانطلاقا من محطات تاريخية بارزة أثناء لتتبعنا لحركية السكان التي شهدتها منطقة الأوراس وبالضبط بلدياتها المختلطة اتضحت الآثار التي نتجت عن سياسة الاستيطان المجحفة في حق الأهالي والجدول الموالي يعطينا فكرة وجيزة عن الأعراش المتضررة من سياسة مصادرة الأراضي .

جدول يمثل الأراضي التي تمت مصادرتها لصالح الاستيطان من

بعض أعراش الأوراس¹

الأعراش	نسبة الأراضي التي تمت مصادرتها
البراكته من عرش أولاد سلطان	605 هـ
أولاد اشليح	70%
أولاد بوعون	47.50%
ثلاث	65%
عرش لحرآكته	229 هـ

¹ Ibid ,PP .372-373.

انعكاسات التنظيم الإداري على المنطقة الآثار السياسية :

من خلال تتبعنا للحركة السكانية التي اتسمت بها جل البلديات المختلطة تتضح الآثار السياسية واضحة نتيجة للمسار الممنهج الذي اتبعته فرنسا في الجزائر بصفة عامة وعلى وجه الخصوص في منطقة الأوراس نظرا لما تتميز بها منطقة الأوراس، حيث انفردت بخاصية المقاومة ورفض كل ما هو غريب على المنطقة ما المقومات والثورات التي احتضنتها المنطقة لدليل قاطع على حيوية المنطقة والتي كان من رؤسائها رجال الزوايا والمقدمين والرحمانيين المجدون في كل قرية تقريبا مما جعل السلطات الفرنسية تتهم الجمعيات الدينية بأنها هي العدو الأكبر¹، وتزعم أن سبب هذا الرفض يعود بالدرجة الأولى إلى الخلافات القائمة بين الأهالي والقياد مما ساهم في ترد الأعراش، وما المحطات التاريخية إلا دليل على ذلك، ومما يميز الرفض الكامل لأوامر الإدارة الاستعمارية ففي سنة 1907م تم رفض كل ما هو صادر من الإدارة الاستعمارية ومقاومته للثورة نتيجة للضغط المستمرة على الأهالي، وكان الحال متشابها في شتى البلديات اثر فرض السياسة الاستعمارية للقوانين الجائرة والتعسفية وفرضت على الأهالي حياة سياسة صعبة تحت شروط في غاية الصعوبة فمن ناحية التمثيل في البلديات لوحظ التفاوت الصارخ في التمثيل البلدي حسب الانتخابات التي جرت في بلدية باتنة سنة 1884م تم انتخاب 36 نائب أوروبي مقابل 03 نواب من الجزائريين بينما كانت نسبة السكان متساوية 1.316 جزائري، و 1.262 فرنسي حيث غير التشريع الاستعماري الواقع الميداني، وبالتالي أصبحت الأغلبية أقلية وحول المنتخبون الجزائريون الى ممثلين وادراجهم في المجالس قصد التكوين اضافة لما سهله التشريع الاستيطاني حين أعطى الحرية المطلقة للأقلية من المستوطنين ليستغلوا أغلبية السكان خاصة بعد ضم الدواير وإكمالها بالمراكز الأوروبية بدعوى الإدماج².

¹ Léon Morgand , la loi municipale , paris ,1923 , pp 466 , 467,468

² عبد الحميد زوزو ، المرجع السابق ، ص ص 38-39

وكانت القرارات التي تصدرها اللجان تنفذ من قبل الحاكم المدني الذي لم تختلف سياسته عن سياسة قائد الشؤون العربية، والذي تميزه بعض المظاهر، حيث لا يرتدي قبعة وتميزه بذلة شبه عسكرية.¹

كما تتميز صلاحيات الحاكم المدني في تطبيق ما صدر من قانون الأهالي 1881م، الذي أعطى له كامل إصلاحات لقمع الأهالي في البلديات المختلطة، ومن خلال الدراسة التي أجراها الدكتور مصطفى حداد على الانتخابات التي جرت في منطقة الأوراس حيث لاحظ أن نسبة المشاركة مقبولة واتضح أن المنتخبين أعطوا أهمية لهذه الانتخابات وقد جرت في ظروف مقبولة دون أي عائق أو إشارة من السلطات الاستعمارية وكان عدد المنتخبين مرتفع كما أن هذه الانتخابات لم تكن تحمل برنامجا سياسيا بل مبنية على تساؤلات وتقارير عن الوالي إلا أنها تحمل في طياتها نوع الاستقلالية وتعالى بعض الأصوات تدافع عن الإدارة الاستعمارية متمثلة في بعض المترشحين وفي ما يخص الانتخابات البلدية اعتبر المرشح عبد الصمد محمد أقل إمكانية إدارية، والذي أعد بنفسه قائمة المرشحين بالجماعة (Djamaa) المرشحين لتمثيل دوار الثلاث كما يلاحظ أن مرشحين لبلدية خنشلة غير مؤهلون للانتخابات رغم العراقيل الإدارية اجتمعوا في مسجد وأثناء الاجتماع انتشرت الدعاية لعلاوة لونيبي كما ظهر منافسو مختار الحاج السعيد، هذه الحالة السياسية المتسارعة أعطت صورة واقعية للحالة السياسية في معظم البلديات المختلطة للأوراس.²

الآثار الاقتصادية

تتجلى الآثار الاقتصادية في البلديات المختلطة في ما يلي :

أدت الأساليب والممارسات الكولونيالية الإضرار بالبنية الاقتصادية حيث جسدت فرنسا سياستها الاستيطانية في أرض الواقع وفرضت قوانين نزع الملكية الجماعية والفردية وتفجير الأهالي مما جعل الفلاحين يغادرون حقولهم، وتميزت المرحلة بالهجرة الجماعية نحو الخارج كما فرضت فرنسا ضرائب خيالية أثقلت كاهل

¹ MOSTAFA HADDAD /

L'EMERGENCE DE L'ALGERIE MODERNE , ENTRE LES DEUX GUERRES (1919/1939)

² عبد الحميد زوزو ، المرجع السابق ، ص 40-41

الفلاحين والأهالي وصودرت الأعراش خاصة الذين شاركوا في الثورات و التمردات التي شهدتها منطقة الأوراس، فوجدتها فرنسا مطية لا نشاء المراكز الاستيطانية للمعمرين كم حدث ذلك في مروانة (كوناي) وواد الماء (بارنال) وسريانة (باستور).¹ وشهدت معظم البلديات المختلطة هي الأخرى نزع الأراضي، والطرده الجماعي نحو السفوح الجبلية كما فرضت على سكان البلديات المختلطة ضرائب باهظة وتقييد حركة السكان والتضييق وممارسات يومية تجاه الأهالي، حيث ساهمت بطريقة أو بأخرى لخلق الكراهية لا مثيل لها للمستعمر لما ساهم في حركة التمرد والعصيان وقد شهدت جل بلديات الأوراس ثورات جهادية تزعمها قادة كأمثال عمر بن موسى الذي قاد ثورة مستاوة وبلزمة وتعرضت مصالح المستعمر للتخريب في نهاية نوفمبر 1916 م.²

وساهمت هذه الآثار في تقييد الشعب وتجويعه مما انعكس على الجانب الاجتماعي ، وأدت سياسة نزع الأراضي الجماعية والفردية منها إلى هجرة الفلاحين لحقولهم وأثقلت الضرائب أثقالهم مما فتح مجالا واسعا لإنشاء المراكز الاستيطانية على هذه الأراضي وسيطرة المعمرين عليها كما حدث في العديد من البلديات المختلطة منها بلدية مروانة و واد الماء (برنال) و سريانة (باستور) واجتاحت سياسة نزع الأراضي والطرده الجماعي

نحو السفوح الجبلية معظم البلديات المختلطة ومنع السكان من السفر إلى خارج البلديات إلا بترخيص من السلطات الفرنسية، وزادت هذه السياسة والممارسات اللاقانونية على تضييق الحياة اليومية للأهالي، وقد ساهمت هذه الحالة بطريقة أو بأخرى إلى خلق الكراهية تجاه السلطات الاستعمارية حيث ساهمت في حركة التمرد والعصيان وقد شهدت جل البلديات المختلطة في منطقة الأوراس حركة جهادية تزعمها قادة تشبعوا بالروح الوطنية منهم عمر بن موسى الذي قاد الثورة في مستاوى و وبلزمة وتعرضت مصالح الاستعمار للتخريب في نهاية نوفمبر 1916م وهنا محطات تاريخية حاسمة لها آثار على المنطقة حيث تمثلت في ثورات 1879م .

¹ المرجع نفسه، ص ص 45-46

² André nouchi , enquête sur le niveau de vie des population rurales constantinoise de la conquête jus' qua 1919 , paris 1961, pp 590-591

مما يعكس حقيقة وخصوصية المنطقة لذلك فرضت السلطات الاستعمارية قوانين استثنائية تمثلت في قانون نزع الأراضي واتباع سياسة التعسف والاقصاء، والغاية من ذلك معاقبة الأهالي وفق المنهج الاستعماري المخطط له.¹

الآثار الاجتماعية

من الآثار الاجتماعية التي ترتبت عنها في منطقة الأوراس التنظيم بصورة عامة ومنطقة الأوراس، كان الاستعمار الفرنسي يدير جميع شؤون السكان والأهالي، ويشرف على الأشغال العامة .

وعند صدور قانون الأهالي كان بدأت تتجلى آثاره على الحياة اليومية للأهالي ، حيث حرّمهم من المناسبات الاجتماعية نتيجة تطبيق الإجراءات التعسفية ، كما مارست اتجاه الأهالي سياسة ردعية اضطهاديه . وأثناء الحرب العالمية الأولى زادت المراقبة أكثر من أي وقت مضى ، حيث حرم الأهالي من البيع و الشراء ، كما صدر قانون التجنيد الإجباري 1912م فأصبح المواطن بين خيارين إما أن يدفع مبلغ مالي للخزينة مقابل إعفائه من الخدمة العسكرية، و إما أن يلتحق بالثكنات .

وفي هذه الوضعية الخاصة عاشت بلديات الأوراس حالة مميزة، حيث رفضت معظم البلديات الاستجابة لقرار السلطات الفرنسية مما زاد من حدة التذمر الذي عرفها منطقة الأوراس، نتيجة لكثرة الاضطهاد والضغوطات التي كان يمارسها الاستعمار ضد السكان يوميا ، إضافة إلى الأخطاء التي ارتكبتها حكام البلديات ورؤساء الأهالي وأدت هذه السياسة التي كان يمارسها الاستعمار ضد الأهالي مما تولدت عنه كراهية لا مثيل لها تجاه المستوطنين ومعاونيهم.

ومعظم سكان البلديات المختلطة رفضوا هذه القوانين التعسفية، ففي بلدية بريكّة المختلطة نشب توتر وعاشت غليان مما أدى بالسلطات الاستعمارية لعزل القائد محمد بن الحاج قايد الحضنة.²

¹ André nouchi ,op.cit , pp 590-591

² عبد الحميد زوزو ، المرجع السابق ، ص 47

اجتمع المعمرون وحراس الغابات وطالبوا بإجراءات صارمة للحد من عنف الأهالي ووجهت الإدارة منذ صدور قرار التجنيد الإجباري وهي السنة التي بدأ فيها إجبار الجزائريين على أداء الخدمة العسكرية الفرنسية، ومن ضمن البلديات التي رفضت هذا القرار بلدية عين التوتة وبلدية مروانة، وخلال هذا الجو المشحون للتوتر أمرت الإدارة الفرنسية القبض على مجموعة من الأهالي من منطقة واد الماء والدواوير التابعة لبلدية مروانة بتهمة إثارة الشغب، ونتيجة لتعنت الإدارة وإصرار الأهالي على رفض أوامرها انتشرت ثورة عارمة بكل بلديات الأوراس والتي تدل على رفض كل القوانين التعسفية وكان رد فعل الأهالي مبني على نقطتين محورتين هما :

- مصادرة الأراضي التي حرم منها معظم سكان البلديات المختلطة

- التجنيد الإجباري الذي فرضته فرنسا في حق الجزائريين.¹

ونتيجة لصرامة الإدارة الاستعمارية والمنهج الذي سارت عليه والمتمثل في إعادة تنظيم البلديات ، كانت بالدرجة الأولى تهدف إلى التقرب من الأهالي وزيادة التصلب وفرض السيطرة على سكان البلديات المختلطة ، إلا أن هذه السياسة فشلت رغم تحقيقها لبعض المكاسب ، والسبب يعود لفرض الأهالي لجميع أساليب القمع والهيمنة كما تعدت الآثار الاجتماعية إلى الجانب الديني حيث أصبح رجال الزوايا مراقبون رقابة صارمة من قبل السلطات الفرنسية ، لأنها تدرك سر تحريك الأهالي هو الجانب الروحي لذلك كان رد فعل الأهالي صارما هو الآخر رغم عدم تكافئ القوى خاصة المادية منها.²

¹ R. Ageron , op.cit , pp 254-255

² عبد الحميد زوزو ، المرجع السابق ، ص 48

الذاتية

من خلال دراستنا للتنظيم الإداري الذي عرفته الجزائر في الفترة الممتدة (1870-1919) نلاحظ أن التنظيم الإداري المحكم وما عكسه من آثار سياسية واقتصادية واجتماعية ، خلال هذه الفترة إذ أن هذا التغيير الإداري لم يكن تغييرا عشوائيا إنما شكل مرحلة بالغة الأهمية نظرا لما تمثله الجزائر من الناحية الجيوسياسية والتي تميزت بتغييرات هامة دون أن ننسى الانهزام الفرنسي أمام بروسيا التي مثلت ملامح بروز قوى جديدة نافست الاستعمار الممثل في كل من بريطانيا وفرنسا ، حيث أدى هذا الانهزام إلى محاولة أحداث تغيير في نماذج إدارية جديدة تعمل على إيجاد آلية مثلى تتماشى والظروف الدولية الجديدة ، مما أدى إلى سن القوانين والمراسيم القادرة على تسيير شؤون مستعمراتها بكيفية أمثل ويتجلى ذلك في إعادة تنظيم الجانب الإداري ثم تنظيم البلديات المختلطة منها والكاملة الصلاحيات تحت سن قوانين ومراسيم ، وكانت منطقة الأوراس ضمن هذه الفترة التغييرية مما يعكس أهمية المنطقة واستراتيجيتها ويهدف هذا التنظيم الإداري بالدرجة الأولى خدمة المصالح الاستعمارية وبواسطته تتحقق كل المصالح الممثلة في ربط إدارتها المتواجدة في فرنسا وبالجزائر مع مراعاة بعض الفوارق والخصوصية التي تتميز بها منطقة الأوراس وقد استعانت بالقياد وتكوين الفرنسيين بمسايرة العملية التنظيمية .

حيث حققت جملة من الايجابيات بالنسبة للفرنسيين إذ أصبحت تتحكم في أكثر من أي وقت مضى في الجهاز الإداري وتحكمت في تنقلات الأهالي ومراقبتهم مراقبة صارمة ، كما تحكمت في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بينما عادت على الأهالي بالضرر حيث تعرض أصحاب الأراضي للمصادرة نتيجة صدور قوانين جائزة تمت بطردهم إلى مناطق جرداء ونزعت منهم ملكيتهم كما أصبح الأهلي يعانون من الضرائب الباهظة والخيالية التي فرضها الاستعمار .

وخلاصة القول يلاحظ أن التنظيم الإداري للبلديات المختلطة سياسة تنظيمية جديدة خدمة للمصالح الفرنسية وانتهكت عاتق الأهالي وجردهم من أبسط حقوقهم الإنسانية المتمثلة في نزع الأراضي التي تعتبر حق طبيعي للإنسان وزادت السياسة التعسفية والقوانين الجائرة حرمان الأهالي من حقوقهم الاجتماعية ، واستطاعت بواسطة هذا التنظيم

تفتت القبائل وذلك عن طريق سلب أراضيها ومطاردة وقمع كل من تسول له نفسه أن يعارض أو يقف في وجه الإدارة الاستعمارية وجردت معظم القبائل والأفراد والأعراس من ممتلكاتهم واستطاعت من خلال هذا التنظيم الإداري للبلديات المختلطة أن تزيد في ثراء المستوطنين وإفقار الأهالي ، كما مددت في مدة السيطرة اثر إصدارها لترسانة ضخمة من القوانين لخدمة مصالحها ، وحققت من خلال هذا النهج التنظيمي للبلديات المختلطة هيمنة وتحكما أكثر من أي وقت مضى ، إذ أسست مركز استيطانية في بداية الأمر ومع مرور الوقت يرقى المركز الاستيطاني إلى بلدية مختلطة أكثر شاسعة من ناحية المساحة على حساب الأهالي .

ملاحقا

الملحق رقم 1

جدول يمثل أهم دواوير بلدية باتنة المختلطة

دوار	المساحة	السكان	الضريبة	الأراضي الزراعية	ضريبة الحرب	مساعد الأهالي
دوار اولاد سي علي تاحمامت	16.64326	1115	9418.52	6092315	37.818.90	عمار بن سي علي
دوار حراكتة المعذر	13770	1.527	11.847.97	4500	5214388	قايد بوجمعة الحاج
دوار حراكتة جرمة	12014	687	732372	4000	—	1) خليفة بن مسعود. 2) سي محمد صالح بن سي محمد.
دوار عين لقصور	5922	1.297	770119	4400	—	محمد سي محمد ثم علي بن الطيب
دوار البريكات	8897	1.044	4370.16	2700	—	خليفة بن محمد
دوار ثلاث	11395	692	801596	3500	26.10872	العيد بن زايد محمد العيد بن مسعود
دوار اولاد محمد بن فروج	17.552	1.049	7.342.14	7656	—	حمو بن فرحات
دوار زانة	6691	556	5985.15	2691	—	ربيع بن سعيد
دوار بورزل	9981	310	324831	6175	—	منصر بن الشريف أخو العيد بن علي
دوار اولاد مهنة	10.338	1.086	9834.48	6285	—	حمو بن عبد الله
دوار لقصر	4.44	734	5.402.55	3.949	—	العيد بن الشريف
دوار شيدي	10.336	776	2.970.91	7760	—	المداني بن العمري
دوار واد الماء	157.52	1.333	11.85450	5001	—	
دوار اولاد اشليح	22.248	2.207	1354478	7179	—	الهاشمي بن سي السعدي محمد بن وعلال
دوار لقصور	18577	1.897	6072.04	2000	—	

الملحق رقم 2

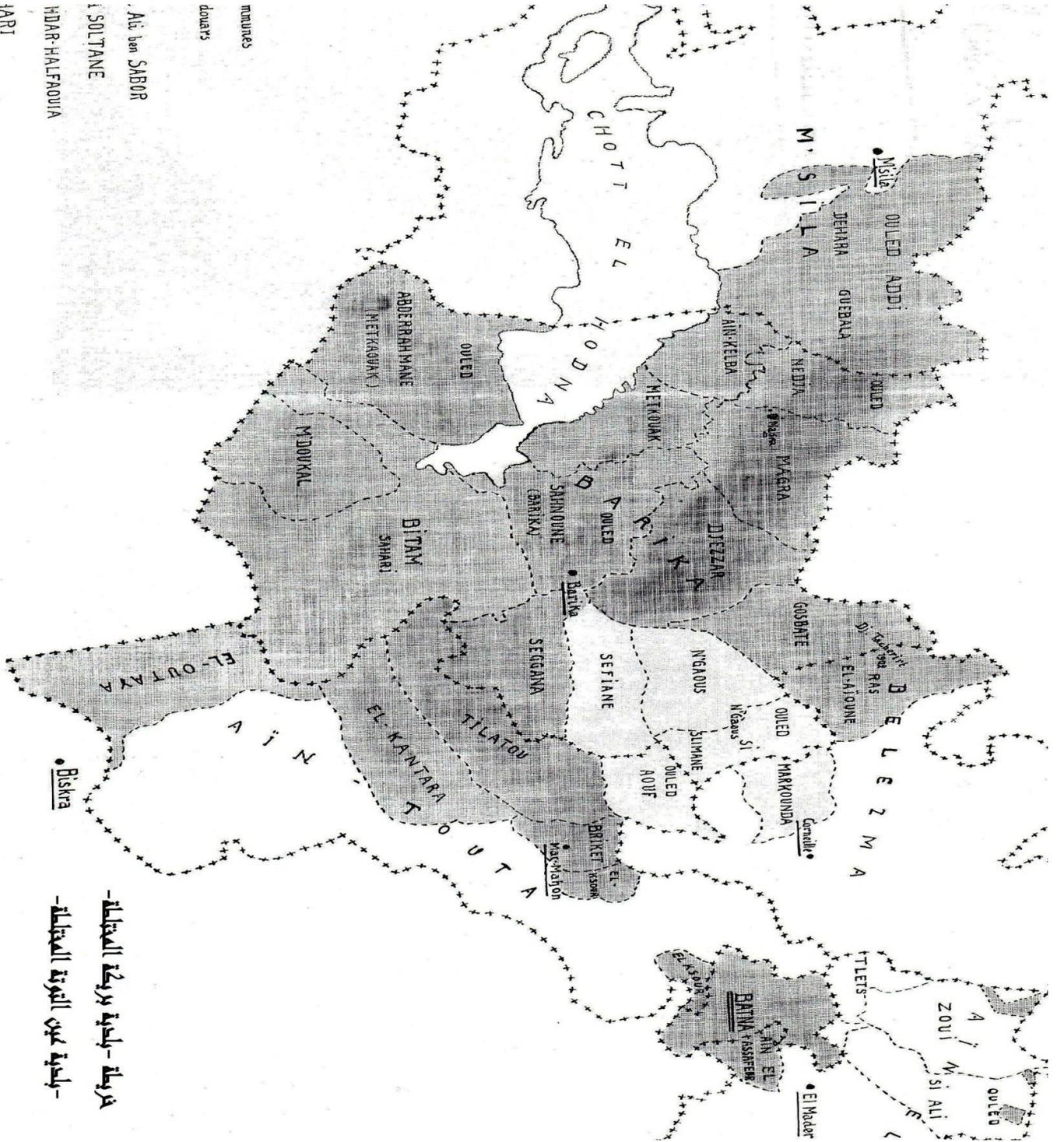
La Commune mixte des Khenchela
 cr e par arr t gouvernemental du 21 D cembre 1880
 comprend les deux tribus des Amamra et des
 Beni-Oudjama r unies ant rieurement sous
 l'autorit  des deux grands chefs indig nes : Le Caïd
 des Beni-Oudjama et le cheikh des Cheikhs des
 Amamra. Ils avaient plusieurs cheikhs sous leurs ordres.

Cette d nomination de Cheikh ne se rencontre
 en Alg rie que dans les pays berb es et Kabyles.
 Elle d signe plut t un agent municipal qu'un
 homme de guerre.

Ces deux tribus forment aujourd'hui neuf sections
 au douar plac es sous l'autorit  de cheikhs. Ces
 sections, sont les tableaux ci-dessous constants et le chiffre
 de la population et la superficie des terrains ect. Sont
 les suivants :

	Khenchela
Amamra	Ouled Bou Oudjem
	Remila
	Ouled Ensigba
	Amaza
Beni Oudjama	Ouled Amem
	Cavozianet
	Yabons
	Abellagon

الملحق رقم 5

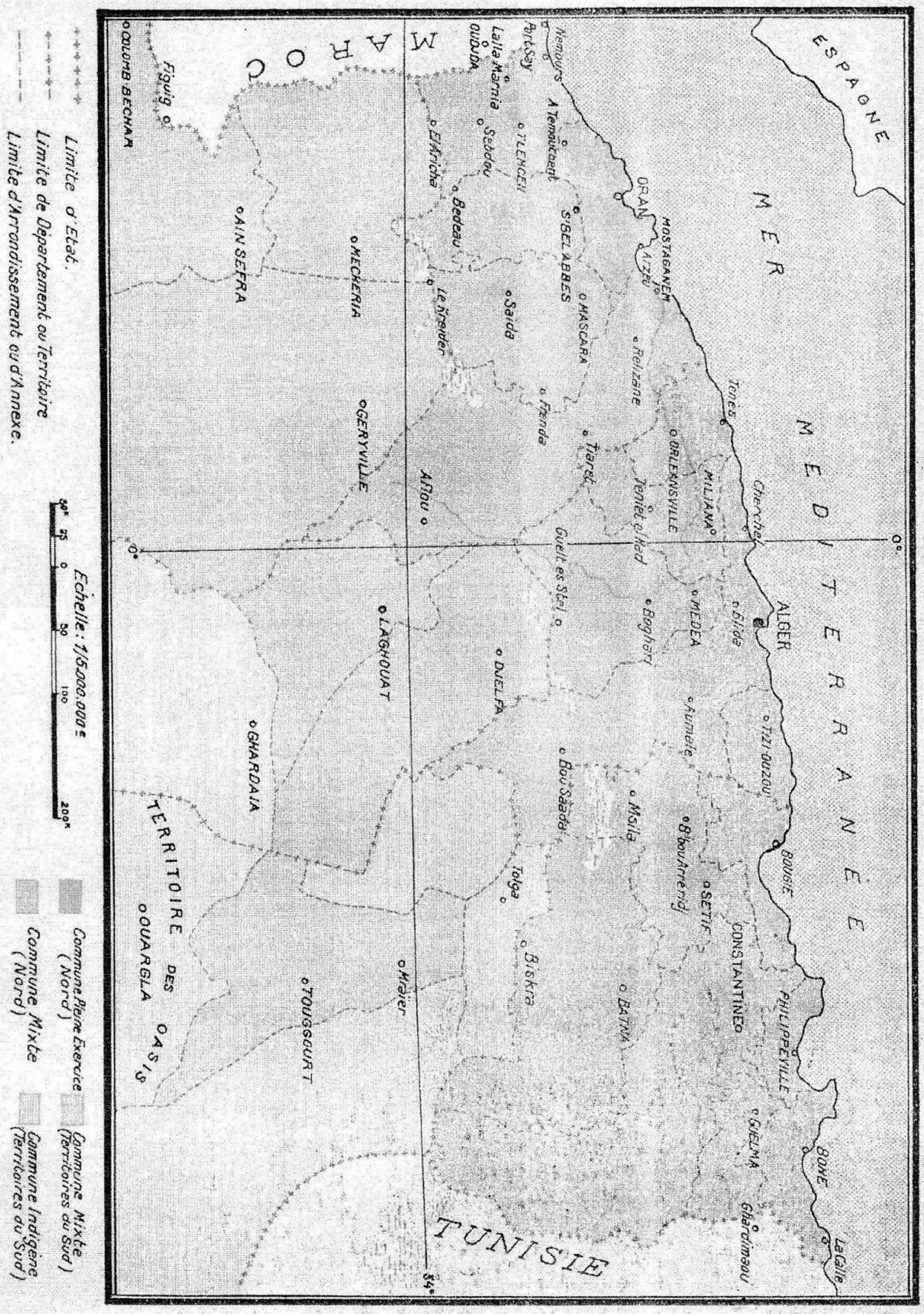


فريضة - بلدية وريضة المتعاطلة -
 بلدية عين النوية المتعاطلة -

Alu ben SABOR
 SOLTANE
 HDAR-HALFAOUIA
 JARI

الملحق رقم 6

ZONE DE RÉPARTITION DES COMMUNES DE PLEIN EXERCICE, MIXTES ET INDIGÈNES



A.D.C

الملحق رقم 7



بلدية عين التوتة المحتلة - السوق الأسبوعي -

.A.C. AIN TOUTA

الملحق رقم 8



صورة تذكارية للسلطات الفرنسية ووفد بلدية عين التوتة المتحالفة

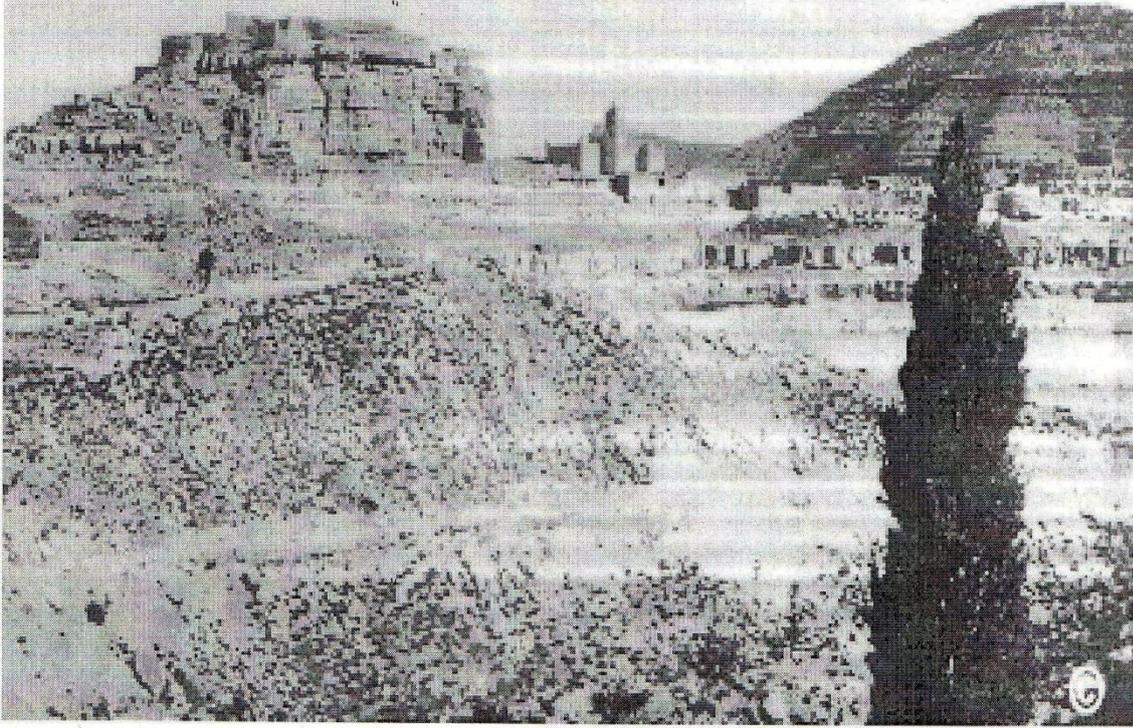
الملحق رقم 9



حي قديم من بلدية أريس المختلطة

www.galica

الملحق رقم 10



بلدية خنخلة المختلطة



سورة تخخارية لقيادة البلديات المختلطة في الأوراس

الملحق رقم 11



© 55

بلدية بلالمة المختلطة

الملحق رقم 12



www.galica

الملحق رقم 13



37 -- BATNA -- La Rue Gambetta -- LL

صورة لشارع بلدية باتنة المختلطة

www.galica

الملحق رقم 14



www.galica

الملحق رقم 15

مراحل تطور مقر بلدية باتنة المعتدلة



www.galica

قائمة المصادر و

المراجع

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع باللغة الفرنسية

- Archives1

- 1- A D C (archive de département ,de Constantine)
- 2- création et organisation du cercle de kenchela
- 3- Dictionnaire des communes.
- 4- Journal officiel de l'Algérie 1957
- 5- Notice présentant la situation actuelle des section de la commune mixte de kenchela .
- 6- P. Alquier /notice sur les commune mixtes de la laures département de Constantine 1927
- 7- Rapport la reorganization de l'aures et du territoire civil .
- 8-Rapport sur la situation général des communes mixtes de khanchela et des ouled soltane et de batna et de balzema

- 9- Rapport sur la commune mixte de Barika(administrateur principale 18 mars 1941).
- 10-Rapport d'ensemble sur les communes mixtes en 1884 .
- 11- Renseignements divers et matériel et installation des divers services Batna le 19 septembre 1883 .
- 12- Recueil officiel des actes de la préfecture de la Constantine année 1909 N° 1.
- 13-Statistique des appartement d'Alger communes mixtes .
- 14- Un article de Genea wiki / les Aurès informations histoire de la commune.

2-الكتب

- 1) Abdelhamid Zouzou , l'Aurès Au Temps De La France
Colonial Evolution Politique , Economique Et Social (1830-1939
Tome 1– Bouzareah , Alger

2) Moustafa Haddad , Origine De Resistance Algérienne Dans
Les Aurès , Balzema , Sud De Constantine Revue Historique
Numéro Spéciale , 1984 , Alger.

3) Enfantin , Colonisation De L'Algérie , Membre De La
Commission Scientifique

4) SITUATION ALSACIENS LORANS EN ALGERIE RAPPORT DE
MR. GUYNEMER (ANCIEN PRIVER SAVERNE) , PARIS 1873

5) MR. MONTROY LUIS PIERRE , LES CENTRES DE
COLONISATIONS (1870/1900) , REVUE CIRTA HISTORIQUE ET
SOCIOLOGIQUE N :° 5 1981 , Constantine .

6) -Charle Robert Ageron / Les algériens Musulmans et la
France 1871-1919 , t1 et t2 , (paris) , presses universitaire ,
1968 .

7) Dr.benakzouh chaabane , la déconcentration an algerie , du
centralisme au décentralise Alger , o.p.u.

- 8) Bontems caude , manuel des institutions algériens , de la domination turque à l'Indépendance t1, paris , 1976
- 9) Djamel kharchi , colonisation et politique d'assimilation (1830-1962)
- 10) De peyre : administration des communes mixte (1881-1884)
- 11) Collot , les institutions de l'Algérie du riant la période (1870-1962) paris , OPV Alger 1987
- 12) P.E Viard ,Les centres municipaux dans les commune mixtes d'Algérie , paris , 1939
- 13) G.G / DE L'Algérie ,tableau générale ,communes mixtes et indigents,30/09/1884,Alger,fontana, 1881
- 14) Léon Morgand , la loi municipale , paris ,1923
- 15) MOSTAFA HADDAD,L'EMERGENCE DE L'ALGERIE MODERNE , ENTRE LES DEUX GUERRES (1919/1939)
- JOURNAL OFFICIEL DE L'ALGERIE 1927 .

15) André nouchi , enquête sur le niveau de vie des population rurales constantinoise de la conquête jus' qua 1919 , paris

1961

16) Moustafa Haddad , Origine De Resistance Algérienne

Dans Les Aurès , Balzema , Sud De Constantine Revue

Historique Numéro Spéciale , 1984 , Alger.

17) monographie de laures document sur Batna et sedegion

acte colonel / départ

18- MR. MONTOY LUIS PIERRE , LES CENTRES DE

COLONISATIONS (1870/1900) , REVUE CIRTA HISTORIQUE ET

SOCIOLOGIQUE N :° 5 1981 , Constantine .

قائمة المصادر والمراجع باللغة العربية

أ. أشرف مصطفى ، الجزائر الأمة والمجتمع ، ترجمة الدكتور حنفي بن 1)

عيسى ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1983 .

2) حداد مصطفى ، ثورة الأوراس في 1916 (شهادة الدراسات المعمقة) ، جامعة

الجزائر ، كلية الآداب ، 1974

- (3) حلمي عبد القادر ، جغرافية الجزائر ، ط2 ، دمشق 1968
- (5) حسن هيكل ، الاستعمار الفرنسي ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، ط4 ، 1986
- (6) د. خميس السيد اسماعيل ، الادارة العامة والتنظيم الاداري في الجمهورية الجزائرية دراسة نظرية تطبيقية ، ط1 ، الجزائر ، 1975
- (4) صالح عباد ، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين (1870-1900) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1984
- (7) عبد الحميد زوزو ، الأوراس ابان فترة الاستعمار الفرنسي التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (1837-1839) ، ترجمة مسعود حاج مسعود ، ج1 ، الجزائر 2005
- (8) عبد الحميد زوزو ، ثورة الأوراس ، 1879 ، المؤسسة الوطنية ، شارع زيغود يوسف ، الجزائر 1986
- (9) عمار بوضياف الوجيز في القانون الإداري ، دار ريحانة الجزائر ، 1986

المجلات :

- 1- عبد الرحمان الجيلالي ، شخصيات لامعة من الأوراس ، مجلة الأصالة ، عدد 60*61
- 2- يحي بوعزيز ، مجلة الثقافة ، عدد 80 مارس 1984.

الفهرس

الفهرس

الاهداء

الشكر والتقدير

مقدمة.....أو

الفصل التمهيدي : 8-1

التعريف بمنطقة الأوراس..... 5-1

سياسة الاستيطان بمنطقة الأوراس..... 8-5

الفصل الأول : التنظيم الإداري للبلديات المختلطة في الجزائر..... 40-9

لمحة حول الإدارة الفرنسية..... 18-10

البلدية في المناطق العسكرية (البلدية المختلطة)..... 26-18

التنظيم الإداري للبلديات المختلطة في الجزائر..... 29-26

أشكال التنظيم الإداري..... 38-29

دور التشريعات والقوانين في تنظيم البلديات و تسييرها..... 40-38

الفصل الثاني : التنظيم الإداري للبلديات المختلطة في الأوراس 76-41

الإدارة الفرنسية في الأوراس..... 46-42

السياسية الاستيطانية في الأوراس : 56-46

التنظيم الإداري للبلديات المختلطة في الأوراس..... 73 -56

نماذج :

بلدية باتنة المختلطة..... 64-58

73-65.....	بلدية بريكة المختلطة
76-73.....	استحداث البلديات
102- 77... ..	الفصل الثالث : انعكاسات التنظيم الإداري على منطقة الأوراس.....
97-78.....	حركية بلديات الأوراس وآثارها على المنطق
102-97.....	انعكاسات التنظيم الإداري على المنطقة
99-97.. ..	الآثار السياسية
100-99.	الآثار الاقتصادية
102-100	الآثار الاجتماعية
105-103.....	خاتمة
121-106.....	الملاحق
128-122.....	قائمة المصادر والمراجع
131-129.....	الفهرس